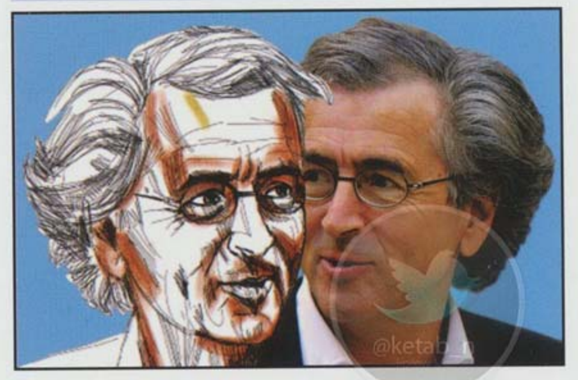


باسكال بونيفاس



النصر الإعلامي لخبراء الكذب





باسكال بونيفاس

المثقفون المزيفون

«النصر الإعلامي لخبراء الكذب»

ترجمة: روز مخلوف

* باسكال بونيفاس

* المثقفون المزيفون

* ترجمة: روز مخلوف

* الطبعة الأولى 2013

* الناشـــــــــر: ورد للطباعـــة والنشـــر والتوزيـــع

سوريـــة - دمشق ☎ 5141441

* الاستشارة الأدبية: حيدر حيدر

* الإشـــراف الفني: د. مجد حيدر

* التوزيـــــــــع: دار ورد ☎ 5141441 ص. ب 30249

العنوان الأصلي للكتاب

Les Intellectuels Faussaires

مقدمة

شغلتني فكرة هذا الكتاب منذ وقت طويل. كم من مرة دُهشتُ، وانتابني شعور بالغضب أو الضيق، عندما كنت أكتشف، أثناء جدال عام، أن خبيراً نطقَ بكذبة، وأن هذه الكذبة قد مرت مرور رسالة في البريد. لا أتكلم هنا عن خطأ، بل عن كذب متعمد يتحمل مؤلفه مسؤوليته. في هذه الحالة، فإن الخبير المدعو لإيضاح الأمور للجمهور، يخون هذا الجمهور، ولا يقوم بمهمته.

أنا، الذي طالما خشيتُ من ألا أكون واضحاً أو دقيقاً بما فيه الكفاية، أو من ارتكاب خطأ، والذي طالما عاقبت نفسي إذا حدث لي ذلك، يذهلني كل أولئك المثقفين والخبراء الذين لا يتورعون عن اللجوء إلى حجج مخادعة، وعن إطلاق الأكاذيب، من أجل حصدِ التأييد. تبدو وقاحتهم وانعدام ذمتهم بلا حد، وتشكل ورقة رابحة. وبدلاً من مقابلتهم بالاستهجان العام، يُقابَلون بمزيد من التهليل. انعدام الضمير، ليس أمراً بلا مزايا ويبدو خالياً من المخاطرة. «الكذب الحقيقي» يسير على أحسن ما يرام. مرة أخرى، لا أتكلم هنا عن أخطاء يمكن لأي كان أن يرتكبها. غير أن البعض يراكمها دون أن يؤثر ذلك بالهالة التي تحيط بهم. الرياضي الذي يسجل أداءً سيئاً مرة تلو المرة قد يُستبعَد من التصفيات، أما المثقف الخبير فقد ينتقل من خطأ إلى آخر دون أن تتوقف دعوته إلى المنصات. لا هبوط على الأرض مجدداً بعد أن يتم وضعك في فلك وسائل الإعلام.

الأخطر من أولئك الذين ينخدعون، هم أولئك الذين يَخدَعون:

«المزيفون». ولكي يتمكنوا، على نحوٍ أفضل، من إقناع المشاهدين أو المستمعين أو القراء، يلجؤون إلى حجج، هم أنفسهم لا يصدقونها. قد يؤمنون بقضية لكنهم يعمدون إلى وسائل غير شريفة للدفاع عنها. إنهم إذن، «مزيفون» يصنعون عملة ثقافية مزورة من أجل ضمان انتصارهم في سوق المعتقدات الراسخة.

هناك من هم أسوأ: «المرتزقة». هؤلاء لا يؤمنون بشيء، سوى أنفسهم. ينتسبون (أو بالأحرى يتظاهرون بالانتساب) إلى قضايا، ليس لقناعتهم بصحتها، بل لأنها في تقديرهم واعدة ولها مردود هام وتسير في اتجاه الرياح السائدة.

ومن شدة تكرار الحجج نفسها، قد ينتهي الأمر بالـ «مرتزقة» إلى إقناع أنفسهم بصحة التزامهم. الفاصل بين «مزيفون» و«مرتزقة» ليس حاداً. فجميعهم يدركون، في كل الأحوال، مخالفتهم للأمانة الفكرية، وجميعهم لا يعبؤون بها، لسببين.

الأول بالنسبة لهم هو أن الغاية تبرر الوسيلة. ويرون بأن الجمهور العريض ليس ناضجاً بما يكفي لكي يتحسَّب للطوارئ، وأنه من المناسب توجيهه ولو بوسائل لا تنطبق عليها كثيراً معايير الأمانة.

الثاني هو أنه انطلاقاً من دفاعهم عن الطروحات السائدة، لن تتعرض وسائلهم المُلامةُ قط للعقاب. لماذا يربكون أنفسَهم بالتدقيق والتمحيص؟ يحتاج قولُ الحقيقة إلى مجهود إضافي للإثبات. بينما الكذب لا يحتاج، كما أنه لم يعد سبباً لفقدان الأهلية. ومن الحماقة عدم الاستفادة من ذلك.

أتذكر نقاشاً خضته في نزهة بانتظار انعقاد اجتماع مع عالم الاجتماع والصديق ميشيل ويفيوركا. كنا نتكلم عن جدَل الأفكار في فرنسا. سألتُه عما إذا سبق له أن استخدم حجة يعرف أنها غير صحيحة، أو خاطئة، ولكنها تحسم الجدل لصالحه. أجابني على الفور بأن هذا لم يحدث له، وأن حدوثه غير ممكن، فهو لن يكون

قادراً على تحمل مسؤولية النطق بالكذب، ولو لغرضٍ جدير بالتقدير. ينطبق علي الأمر ذاته. لن أجروَ بالطبع على التأكيد بأنني لم أنخدع أبداً، لكنني أؤكد بأنني لم أتعمد خداع الجمهور قط، وأرفض اللجوء إلى الازدواجية.

يجب ألا يقود ذلك إلى الاعتقاد بوجود نوع من مؤامرة، وبأن مالكي رؤوس الأموال ينسقون فيما بينهم لكي يدفَعوا إلى المقدمة بأنذال وأصحاب يحمون مصالحهم. الزعم بفساد كل شيء أمر غير وارد. لا توجد منظمة سرية تناور في الخفاء لترقيةِ مثقفين لصالحها مقابل أجر، من أجل إبقاء الجمهور جاهلاً ومسيطَراً عليه. مع ذلك، فإن دحض فرضية المؤامرة، لا يلغي سؤالاً أساسياً: لماذا لا يُفضَح «المزيفون»، بل على العكس، يحظون بمعاملة تفضيلية مقارنةً بأولئك الذين هم من التشدد في طلب الدقة بحيث لا يجرؤون على التخلي عن قواعد النزاهة الفكرية؟ كيف نفسر هذا الإفلات من العقاب؟

لم تعد فضيلةُ الشرف والكرامة تقابل بالاحترام وهي التي كانت دوماً توضع في مقدمة الفضائل. ومنذ زمن بعيد لم تعد السخافةُ تَقتل، بل تبدو في بعض الحالات، مثل نبع شباب دائم. لم تعد النزاهة الفكرية معياراً يحكم عرض الأمور في وسائل الإعلام. تتلاشى الكلمات، ومعها الكتابات. تعطى الأولوية غالباً لذاك الذي يفرض كلامه بطريقة قطعية (والذي لا يربك نفسه بحيثيات الحقيقة)، وإن كان الجميع يتذكرون ما اقترفه من تناقضات وعمليات إغفال وأكاذيب.

رغم أن الأنترنت تسمح بسهولة أكبر من السابق، بالعثور على تصريحات سابقة (وهذا أساساً هو سبب عداء غالبية «المزيفين» لهذه الوسيلة الإعلامية التي لا يسيطرون عليها)، نادراً ما يتم البحث. فهو يتطلب وقتاً ويؤدي إلى احتمال استعداء أشخاص في مراكز قوة. ولن يتمكن الشخص الذي يفضح أكاذيب مثقفي وسائل الإعلام،

من الوصول دوماً إلى وسائل الإعلام، نظراً لأن هذه الأخيرة لا تريد أن تنتقد نفسها بنفسها!

ترددتُ طويلاً في تحرير هذا الكتاب. في الواقع، لقد انتظرت طويلاً أن يقوم غيري بهذه المهمة. ألم أكن، بوصفي «عضواً» في الوسط الثقافي، حكَماً وطرفاً، معاً، في هذه القضية؟ لن يتردد البعض في اتهامي بالرغبة بتصفية الحسابات. إنهم مخطئون. الهدف من وجود كتب عديدة تتعرض لهذه الشخصية أو تلك، هو عموماً فضحُ مواقفها. وليست هذه نيتي. الجدال حر، ولكل شخص الحقّ بالتعبير عن قناعاته ودحض القناعات الأخرى. المشكلة بالنسبة لي هي الوسيلة. ما لا يجب التسامح معه، في نظري، هو المكان المركزي الذي يشغله الكذب في الجدال العام. ركزتُ حديثي على القضايا الدولية والاستراتيجية، فـ «المزيفون» ليسوا حكراً على الحقل الفكري، لكنه الحقل الذي أعرفه وأستطيع بالتالي كشفهم فيه.

قد يعتقد البعض مثلاً بأن حرب العراق كانت مبررة، لأنها ساعدت على الإطاحة بديكتاتور. لا أؤيد، شخصياً، وجهة النظر هذه وأنا أرى أن هذه الحرب تفاقم المشاكل بدلاً من حلها. الديمقراطية لا تُصَدّر بالحرب. هذه مسألة هامة وكل إنسان حر في رأيه. بالمقابل، لا يُسهم التأكيد الذي ساقه البعض بأنه كانت هناك أسلحة دمار شامل في العراق، وبأن من المبرر بالتالي شنُّ حرب للتخلص منها، عندما لم يكن ذلك صحيحاً، لا يسهم في جدَل الأفكار. هذا تَلاعُبٌ بالرأي العام، وتضليل إعلامي.

عندما تكذب النُّخب على هذا النحو، علينا ألا نستغرب إعراضَ الجمهور عنها. والواقع أن القطيعة بين المواطنين الفرنسيين وبين النخب، تكبر بازدياد. «المزيفون» يمهدون الطريق للديماغوجيين، وهذا خطَرٌ على الديمقراطية.

أعرف، نتيجة مشاركتي في مؤتمرات ونقاشات عديدة، على

وسائل الإعلام أو في محافل عامة، أن الفرنسيين هم أقلُّ جهلاً وأقلُّ عجزاً عن التمييز، بكثير، من الصورة التي تلصقها بهم، بازدراء، «النخبُ الفرنسية». الجمهور لا ينخدع. إنه أشد من النخب قسوةً على «المزيفين». الكذب ليس ضرورياً ويؤدي إلى نتائج عكسية. أعرف أيضاً بأن مواقفي من قضايا عدة تغيظ أولئك الذين لايشاركونني تلك المواقف. لكنهم سيجدون صعوبة في اتهامي بعدم الصدق. أساساً، وبالضبط لأنني أقول وأكتب ما أفكر به، لا ما أظنه في صالحي، فقد أُغلقتْ في وجهي بعض الأبواب. لو أنني أردتُ اتباع مصالحي، لغيرتُ خطابي في نقاط عدة، ولتجنبتُ حتى أن يكون لي خطاب في بعض الأحيان. لكن الشهادات العديدة من أشخاص لا أعرفهم، والتي يشكرونني فيها على صدقي، هي أجمل مكافآتي.

الجزء الأول

حول انعدام النزاهة الفكرية
على وجه العموم

1

فرنسا، البلد الذي يعدُّ فيه المثقفون ملوكاً

يروي جان بوتوريل في كتابه الممتع «أعزائي المحتالين» بأن فرانسوا ميتيران، الذي كان قد انتخب قبل وقت قصير رئيساً للجمهورية، وتلقى من مارغريت تاتشر دعوةً لزيارة المملكة المتحدة، طلب أن يلتقي بعدد من مثقفي البلد. أجابه موظفو 10 داونينغ ستريت بأنهم ربما يجدون له كتّاباً أو مؤرخين أو فلاسفة أو باحثين، ولكن ليس مثقفين.

إنهم يتمتعون في فرنسا بمكانة خاصة يمكن إرجاعها إلى عصر الأنوار، وإرجاع تجذُّرها في مشهدنا إلى زولا وقضية دريفوس. إنهم ليسوا رجال معرفة أو علوم، وحسب. لا شك أنهم يستطيعون تطوير مستوى المعرفة، وتقليص حدود المجهول، لكن مساهمتهم في قضايا الجدل الذي يخوضه المجتمع، هي التي تصنع الفَرْق، والتي توصلهم إلى مرتبة المثقف المرموقة هذه.

يتمتع فولتير بمكانة خاصة لأنه، إضافةً إلى مؤلفاته، وقف إلى جانب قضايا باسم الفكرة التي كوَّنها عن العدالة، وخاصةً قضية كالاس، ذات الطابع الَرمزي، حين اتُّهم ذلك البروتستانتيُّ زوراً، بسبب انتمائه الديني، بقتل ابنه. والتزام فيكتور هوغو السياسي،

سواء تعلق الأمر بدفاعه عن الجمهورية أو نضاله ضد حكم الإعدام أو تصديه للقضية الاجتماعية، لا يجعل منه كاتباً عظيماً وحسب، بل أحد عمالقة البانتيون الفرنسي. وساهم كتابُ «إني أَتَّهم» الذي ألَّفه زولا لصالحِ ضابط بريء جرى اتهامه لأنه يهودي، ساهمَ في تسجيل اسمه في التاريخ، بقدر مساهمةِ سلسلة «آل روغون ما كار». ولم يكتفِ مالرو بالكتابة عن الجمهوريين الإسبان، بل وقف إلى جانبهم.

لقد ورِثْنا مصطلحَ «مثقف» نفسه من قضية دريفوس. فبعد ثمانية أيام على نشر «إني أتهم»، كتب كليمانصو: «ألا يعتبر اجتماعُ كل هؤلاء المثقفين القادمين من جميع الجهات، حول فكرةٍ، مؤشراً؟» يظهر ردُّ بارِّس على شكل سخرية من «احتجاج المثقفين». لقد تم إطلاق المفهوم(*).

لقد حصلوا على اعتراف المواطنين لأنهم التزموا بقضايا عالمية - لا لأنهم دافعوا عن مصلحتهم الخاصة - ، لأنهم وضعوا شهرتهم في خدمةِ من لا شهرةَ له، باختصار، لأنهم وضعوا أنفسهم، بترفُّع، في خدمة الآخرين. المكانة المرموقة التي حصلوا عليها هي بمستوى إخلاصهم والمخاطر التي يجابهونها، لأن معاركهم موجهة ضد السلطات القائمة.

ما الفائدة التي يفترض أن تُجنى من هذه المكانة شديدة الخصوصية؟ ما الدور الذي يفترض أن يلعبه المثقفون؟ ما السبيل لتحقيق مهمتهم؟

في عام 1927، نشر جوليان بندا كتاب *«خيانة المثقفين»*. يفضح فيه سلوك من أسماهم *Clercs* (ويسمون اليوم intellectuels)، أي «كل أولئك الذين لا يتجه نشاطهم، بحكم طبيعته، نحو غاية عملية». يأسف في الكتاب على زماننا الذي «ربما يكون فعلاً زمنَ التنظيم الفكري

(*) جان بوتوريل، أعزائي المحتالين، فايار، 2008، ص. 10.

للأحقاد السياسية(*)». غير أنه، يضيف، «في نهاية القرن التاسع عشر، حدث تغيُّرٌ رئيسي: بدأ المثقفون يمارسون لعبة الأهواء السياسية. أولئك الذين كانوا يشكلون مكبحاً للواقعية المبتذلة عند الشعوب، جعلوا من أنفسهم محرضاً لها(**)».

البحث عن الحقيقة، وحده، في تقدير بندا، هو الذي يجب أن يوجه المثقف. لذلك يدعو لابتعاد المثقفين عن الأهواء المعاصرة. «من الواضح، منذ مئتي عام، أن غالبية المثقفين الذين بلغوا مجداً عظيماً في فرنسا، مثل فولتير وديدرو وشاتوبريان ولامارتين وفيكتور هوغو وأناتول فرانس وبارِّس، قد تبنوا موقفاً سياسياً. بل إننا سنلاحظ بأن المجد الحقيقي لدى بعضهم، يعود إلى تاريخ تبنيهم ذلك الموقف. لم يشذّ مَنْ خلَفَهم عن هذه القاعدة(***)». الالتزام بالنسبة له يقود صاحبه إلى الانحياز، إلى سوء النية والابتعاد عن النزاهة الفكرية التي يجب أن تبقى المبدأ المطلق.

يشرح البعض، مخالفاً رؤية بندا، بأن «خيانة المثقفين» تكون في الصمت وعدم الالتزام وعدم الاكتراث بقضايا المجتمع وبالحياة الحقيقية. المثقفون مطالَبون بوضع موهبتهم وشهرتهم في خدمة قضايا أكثر عموميةً، وبالالتزام بالنضال ضد المظالم. هذا مايطالب به بول نيزان، بقوة، في سلسلة «*كلاب الحراسة*»، التي نشرت للمرة الأولى عام 1932. يتساءل دفعة واحدة إذا كان الشبان المبتدئون في الفلسفة ما زال بوسعهم الاكتفاء بالعمل في الليل دون أن يتمكنوا من الإجابة على أي سؤال متعلق بمعنى البحث الذي ينخرطون فيه وتأثيره(****)». بالنسبة له، لقد آن الأوان لكي يتم وضعهم أسفل الجدار، لكي يتم سؤالهم عن رأيهم بالحرب، بالاستعمار، بترشيد المصانع، بالحب، بمختلف أنواع الموت، بالبطالة، بالسياسة،

(*) جوليان بندا، خيانة المثقفين، غراسيه، طبعة ثانية 1975. ص. 126.

(**) المرجع السابق، ص. 132.

(***) المرجع السابق، ص. 204 ـ 205.

(****) بول نيزان، كلاب الحراسة، طبعة صغيرة ماسبيرو، 1960، ص. 9.

بالانتحار، بأجهزة الشرطة، بالإجهاض، بكل العناصر التي تشغل الأرض حقاً. آن الأوان لكي يتم سؤالهم عن موقفهم[*]».

يكشف نيزان إذن عن حقيقةِ أنّ «الرجال الذين هم نتاج الديموقراطية البرجوازية، يُشيدون، بامتنان، كافةَ الأساطير التي تفضحها هذه الديموقراطية[**]». ويَخلص إلى أن «المفكر الذي لايطابق بين فكره وبين العمل التحرري، يجعل صداقتَهُ المعلَنةَ للبشر، عقيمةً[***]».

بالنسبة لجان بول سارتر (الذي كرس مقدمة طويلة لمؤلَّف آخر يعدُّ منارةً من مؤلفات نيزان، بعنوان عدن *العربية*)، يشكل المثقفون «طيفاً متنوعاً من البشر الذين اكتسبوا بعض الشهرة من خلال أعمال تتصل بالذكاء، في الرياضيات، والعلوم التطبيقية، والطب، والأدب» والذين يفْرطون (التشديد من جان بول سارتر) في الإفادة من هذه الشهرة لكي يخرجوا من مجالهم وينتقدوا المجتمع والسلطات القائمة، باسمِ مفهوم شامل ودوغمائي للإنسان. وسوف يجسد سارتر هذا النموذَج من المثقف الملتزم. وتعدُّ إحدى أشهر صوره أساساً، هي تلك التي يُشاهَد فيها وهو يبيع صحيفة قضية الشعب الممنوعة أمام مصنع رينو في بيلانكور، المعقل الرمزي للطبقة العاملة الفرنسية.

قد يكون الرأي العام اليوم، أكثر ميلاً إلى تفسير سارتر ونيزان الشامل لدور المثقف، منه إلى تفسير بندا، دون مشاركتهما في موقفهما الذي يعتبر «يسارياً» حتماً. يُنظر إلى التفسير الأول بأنه كريم، وإلى الثاني بأنه أناني فيه انكفاء على الذات وعدم اهتمام بمصائب العالم. إنها مفارقة، في عصرٍ تشهد فيه الأنانياتُ هذا الاتساع، وتضعف فيه أشكالُ التضامن السابقة (المنطلقة من انتماء

(*) المرجع السابق، ص. 38.

(**) المرجع السابق، ص. 52.

(***) المرجع السابق، ص. 118.

إلى طبقة أو جيل)، أن يكون الاهتمامُ بالآخرين، محطّ تقدير كبير، ويكاد يرتبط، بالنسبة لمن يعتَبَرون شخصياتٍ عامة، بِخصالٍ مفروضة، إنسانيةٍ على الصعيد الدولي، وتضامنيةٍ جامعةٍ على الصعيد الداخلي.

أمام انتشار انعدام المساواة، والصعود المتنامي للمظالم، والخروق المتزايدة للحقوق وللكرامة الإنسانية، وسهولة معرفة هذه الأمور بفضل العولمة ووسائل الإعلام، لم يعد مقبولاً للمثقف، وإن كان باحثاً في العلوم، أن يبقى فوق قمته. كان يقال في السابق بأن من الأفضل أن تكون مخطئاً مع سارتر، من أن تكون مصيباً مع آرون، زميلِ دراسته السابق وغريمه في الفلسفة، ولسان حال اليمين المعتدل. من الأفضل، اليوم، في نظر الرأي العام والنخب مجتمعةً، أن تكون مخطئاً مع سارتر من أن تكون مصيباً مع بندا.

عليك إذن بالالتزام، فهناك من القضايا للدفاع عنها، ومن المظالم لمهاجمتها، ما يسمح بالترحيب بذوي النوايا الحسنة. مثقفون نجوم في برامج الـ show - business، وكل منهم يراهن فيها على قضيته. هل هذا هو الالتزام الصادق أم أنه وسيلة لرسم صورة إيجابية بهدف كسب التعاطف العام، وبالتالي النجاح؟ هل المغنّي الذي يعيش خارج بلده تهرباً من دفع الضرائب، والذي يقيم حفلاً غنائياً لصالح «مطاعم الفقراء»، هل هو كريم حقاً؟ أليست مبادرته إلى دفع ضرائبه في فرنسا أكثر جدوى في محاربة الفقر وأكثر صدقاً في نزعته التضامنية؟ هل يدافع المثقف عن قضية لكي يخدمها أم لكي يستخدمها لتحسين شهرته وشعبيته وحيزه الشخصي في المشهد الفكري، أو تحسين مبيعات كتبه؟ يصعب وضع حد قاطع بين الرغبة بالمساعدة وبين النوايا الشخصية المبيتة. ولكن في ظل صعوبة سبر القلوب والأذهان، ربما يوجد معيار لقياس الصدق: هل يلجأ المثقف، في دفاعه عن قضية، إلى حجج صادقة، أم أنه على العكس، لا يتردد في الكذب؟ باختصار، هل يراعي ضرورةَ مراعاة الحقيقة، التي نادى بها بندا، وضرورةَ

الالتزام التي نادى بها نيزان أو سارتر؟ يبدو لي أنَّ هذا هو فقط ما يجعله جديراً بالاحترام.

ثمة معيار آخر هو معيار الشجاعة: لقد خاطَرَ زولا على المستوى الشخصي والمهني عندما نشر «إني أتهم». وتعرض هوغو للنفي الأليم بسبب مواقفه. أما اليوم، فإن توقيعك عريضة دفاعاً عن الدالاي لاما، مع إدانة النظام الصيني، لا يعرِّض موقعك للخطر. اللوبِيّات المؤيدة للصين ليست (ليست بعد؟) شديدة القوة(*). ثمة مثقفون كثر إذن يمضون في التزامات تتناسب إمكانيةُ الرؤية فيها تناسباً عكساً مع المضايقات التي قد يتعرضون لها. هذا لا يعني بالضرورة انعدام الصدق، بل يجعل بعض المآثر أمراً نسبياً.

(*) سوف نلاحظ مع ذلك، بأن المنتخَبين عن الدائرة 13 التي تضم جالية صينية كثيرة العدد، صوتوا ضد تسمية مدينة باريس للدالاي لاما مواطناً فخرياً، في ظل اختلاط كافة التيارات السياسية.

2

المسؤولية تقع على وسائل الإعلام!

تُخصص المجلات الإخبارية، على نحو قابل للتكرار، ملفاتٍ للسلطة الفكرية في فرنسا، أو بالأحرى لسلطةِ المثقفين في فرنسا. هل تشهد هذه السلطة انحداراً؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فلماذا؟ الموضوع، في الصحافة الفرنسية، يكاد يكون طقساً شأنه شأنَ مواضيع ألم الظهر والعقارات، أو نفوذ الفرماسونية.

عندما كان العمالقة من أمثال آرون وسارتر، ينخرطون في الجدل العام، كانوا يفعلون ذلك عن طريق وضع مؤلَّف ملائم للسياق. واليوم، ألا يفضِّل البعضُ أن يكونوا حاضرين في وسائل الإعلام على أن يقدِّموا نتاجاً فكرياً حقيقياً؟ هل يمكن لمثقف أن ينتج نتاجاً فكرياً وهو حاضر على جميع المنصات المتلفزة؟ من ديبورديو إلى ريجيس دوبريه، تكثُرُ الحجج التي تدحض كونَ التلفزيون وسيلة للتأمل، أو مكاناً يمكن فيه شرحُ فكرةٍ ما بوضوح. قبل أكثر من ثلاثين عاماً، كتب ريجيس دوبريه في «*السلطة الفكرية في فرنسا*»: «وسائل الإعلام تتجه نحو الشخصي لا نحو الجماعي: نحو الأحاسيس لا نحو العقل؛ نحو الفرديّ لا نحو الكوني. هذه الخصائص الثلاث الملازِمة لأركان الإعلام الجديدة، والتي هي في الواقع واحدة، سوف تُحدِّد طبيعةَ الخطاب المسيطر وبروفيلَ حاملِه.

إنها تفرض استراتيجية فردية وفوضى جمعية. لا حاجة بعد الآن لـ كودات، ولا لـ إشكاليات، ولا لـ سياج من المفاهيم(*)».

الوقت في التلفزيون قصير. نتذكر ذلك السؤال الذي طرحه برنار بيفو على المستشرق الكبير مكسيم رودنسون، في نهاية برنامج: «هل تستطيع أن تقول لنا، في ثلاثين ثانية، هل الإسلام دين عدائيّ أم لا؟» البرنامج التلفزيوني ساخن وتفاعلي، ولا مكان لبرودةِ التحليل أو للوقت التربوي الطويل.

الصورة مفضَّلة على اللغة. مَن يبدو ظريفاً ومن يجيد التعبير عن نفسه مفضَّل عمن يفكر على نحوٍ سليم ومتسق. هذه المظاهر خلخلت الهرَمَ الفكري. هل كان ممكناً، في زمن انتصار التلفزيون، أن يُعتبر سارتر وآرون من «الزبائن الجيدين»؟ هل كانت مؤلفاتهما المكتوبة ستخترق حاجز السمع ـ بصري؟

بالنسبة لريجيس دوبريه، «الحالة الإعلامية هي التتويج المنطقي لمسيرة فكرية. تلك الحالة هي التي تُبقي الإمارات وتصنع الملوك(**)». لقد حلَّ إذن أولئك الذين يسمون مثقفي وسائل الإعلام، محل المثقفين. هل يمكن للمثقف أن يكون مثقفاً ومسوَّقاً إعلامياً؟ أليس هناك استحالة في الجمع بين شكل التعبير والتفكير، بين الطَّلّة و، ببساطة، الأجندة؟ أليس من الأفضل أن تكون فوتوجينيك (وجه ملائم للتصوير) من أن تكون ذكياً؟ ألا يتعدّى الوقتُ المخصص للظهور على الوقت المخصص للتفكير؟ أيهما نفضّل، التفكير، أم التجمُّل؟

ماهي أسباب هذه الظاهرة؟ هناك عدة قضايا لا يرتبط أحدها بالآخر بالضرورة، لكنها تتشابك فيما بينها.

تطور قنوات التلفزيون والراديو، يجعل من الضروري، أكثر من

(*) ريجيس دوبريه، السلطة الفكرية في فرنسا، رمزي، 1979، ص. 97.
(**) المرجع السابق، ص. 121.

السابق، اللجوء إلى الخبراء الذين يفترض بهم إعطاء المصداقية لكلام الصحافيين. بات الخبراء وجهاً آخر يتواتر ظهوره في النقاشات إلى جانبِ المثقفين. والحدُّ ملتبس أحياناً بين التصنيفَين. أصبح الخبراء يُطلبون بكثرة لإيضاح الأمور للجمهور، وبالتالي للضغط على الرأي العام. ما يطلب منهم هو نوع من الاستجابة الفاعلة، ومن التكيُّف مع الوقت القصير لوسائل الإعلام، وعرضِ موقفهم على نحو تعليمي.

التلفزيون هو وسيلة التوجه إلى أكبر عدد ممكن من الناس. ليست التربية حكراً على الصحافة المكتوبة التي قد تنهار أمام إغراء «الجملة القصيرة» على حساب الملفات الأساسية. برامج المناقشات المتناقضة والمفتوحة، التي يتسنى فيها للمشاركين الوقت لعرض حججهم وإشباع رغبة الفهم لدى المشاهدين، موجودة وتحقق النجاح، مثل برنامج (C dans l'air). لا يملك الجميع وقت الفراغ ولا الرغبة بقراءة كتاب علمي للإحاطة بقضية ما. ولكن الكتب قد تكون أداة تضليل إعلامي رغم الاحترام الذي ما تزال تحظى به في هذا الزمن الرقمي. باختصار، التلفزيون، بما له من مزايا وحدود، هو وسيلة، ولا شيء يمنع من استخدامه بطريقة فيها احترام للجمهور.

كثيراً ما يقال بأن وسائل الإعلام تشكّل الرأي العام، أو تُشوِّهه. والفكرة القائلة بأن مهمة هذه الوسائل هي غرس قاعدة بيانات في الأذهان، والتغطية على التحديات الجوهرية، وإبقاء الجمهور في حالة من الجهل، هي فكرة واسعة الانتشار. لسنا بعيدين جداً، في بعض الأحيان، عن نظرية المؤامرة. المدير السابق لصحيفة *ليبيراسيون*، لوران جوفران، خصص كتاباً لهذا الموضوع، عنوانه *ميديا بارانويا*(*)، يصف فيه الريبة المنهجية إزاء التلفزيون والراديو والصحف، الناجمة عن فكرة مؤامرة عدوانية. كتبَ: «انتشرت تدريجياً بين الجمهور، فكرة النظر إلى المنظومة الإعلامية

(*) لوران جوفران، ميديا ـ بارانويا، منشورات سوي، 2009

باعتبارها جهاز واسع للتلاعب بالرأي العام لأجل مصالح غامضة وشريرة، وميدان تابع للسلطة ليس له استقلال ذاتي ولا قواعد مشروعة في التعامل مع قضايا الساعة».

تبنّي مثل هذه الرؤية لوسائل الإعلام ولدورها، مبالغ به بالطبع. فهناك اختلافات حول معظم المواضيع داخل أسر التحرير كافة. وإذا مارسَ صاحب السهم أو مدير التحرير بعض النفوذ، فإنهما ليسا حرّين في التصرف تماماً، ويصطدمان أحياناً بمعارضات من قبل صحافييهم. ويمارس المشاهدون أو المستمعون أو القراء حسهم النقدي: لا يمكن حملهم على ابتلاع أي شيء. «يمكن الكذب مرةً على الجميع، والكذب طوال الوقت على شخص، ولكن يستحيل الكذب على الجميع طوال الوقت». إلا أننا نستطيع أن نتساءل عن بعض الممارسات دون أن نسقط في البارانويا. المنافسة، في واقع الأمر، ومطاردة المعلومات الحصرية تؤدي أحياناً إلى إهمال التحقق من المصادر، وإعطاء الأهمية للشيِّق على حساب الجوهري. التمييز بين الوقائع وبين التعليق عليها، مسألة لا يجري احترامها دوماً. كثيراً ما نجد مقالات تشبه الافتتاحية إلى حد كبير، في مواضع أخرى ليست للمقال الافتتاحي. قد نتساءل في حالات معينة إن كانت وسائل الإعلام تطمح إلى إعلام الرأي العام، أم إلى التأثير عليه، ولو تعلق الأمر بقضية عادلة. الحدُّ ضيق في أغلب الأحوال، وأحياناً يتم تجاوزه باستخفاف.

إذا كان لوران جوفران محقّاً في القطع مع نظرية المؤامرة، فلا يمكن مع ذلك منح وسائل الإعلام توقيعاً على بياض. ألم يقم لوران جوفران نفسه بتنازلاتٍ على حساب الحقيقة واحترامِ القراء عندما سمح لـِ برنار هنري ليفي بالدخول في رأسمال صحيفةَ *ليبيراسيون*، وترَكَهُ يعبِّر عن نفسه على هواه في أعمدة الصحيفة اليومية؟ لا بدَّ أن رجلاً جيد الاطِّلاع مثل مدير تحرير *ليبيراسيون*، قد وصلته الأنباءُ العديدة عن الاتهامات المتعلقة بأكاذيب برنار هنري ليفي (انظر القسم الثاني - فصل 8). إذا استطعنا أن نتفهَّم أنه من أجل

إنقاذ صحيفة (تعاني *ليبيراسيون* من مصاعب)، يجب القيام بتنازلات عن طريق الاعتماد، كما في هذه الحالة، على شخص ذي نفوذ، فمن المريب حدوثُ ذلك على حساب احترام القراء.

هناك في الحقيقة تفاعل ديالكتيكي بين الرأي العام ووسائل الإعلام، باعتبار أنه من واجب هذه الأخيرة أن تحسب حساب الافتراضات التي يضعها الجمهور مسبقاً. لا شك أن TF1 هي الوسيلة الإعلامية الأقوى بسبب وزنها في المشهد الفرنسي السمع ـ بصري. ولكن إذا قامت TF1 غداً ببث مزيد من البرامج من أجل تقديم القذافي كشخصية محبَّبة، فلن تنجح في ذلك. بالعكس، ستخسر القناة مصداقيتها ومشاهديها لأن ذلك سيكون مخالفاً للرأي العام.

إذا حصل «مزيفون» على مكان دائم على الشاشات، فلأنهم يقولون ما يكون الجمهورُ مُهَيّأً لسماعه، وينْسَلُّون منزلقين في السائل الذي يحمي جنين الفكر المشترك. تزداد مصداقيةُ «المزيف» كلما مضى أكثر باتجاه الأفكار المسبقة والرياح السائدة، ولولا ذلك لخاطَرَ، كما حدث في حالات كثيرة، بتقديم نفسه على أنه يخالِف مايُعتبر سليماً بالمنظور السياسي. وإذا كان جوهر وظيفته يرتكز على عدم التردُّد في نسفِ الأفكار الجاهزة إذا كانت خاطئة، فإنه يعمد بالأحرى إلى تعزيزها لكي يضمن مكانته في وسائل الإعلام ولكي... تتم دعوته مجدداً.

3

أخلاق خادعة

الدخول القوي للأخلاق في الأجندة الدولية، هو النتيجة الإيجابية للصعود القوي للشعوب في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. أصبحت الشعوب تُسمِع صوتها، ولم تعد القضايا الدبلوماسية حكراً على دوائر ضيقة ونخبوية. في الواقع، لقد أصبح الرأي العام وكسْبُ هذا الرأي وعدم معارضته، رهاناً وطنياً ودولياً على السواء. صحيح أنه يشكل منذ زمن طويل عنصراً هاماً في القرار الدولي، لكن العولمة وتطور وسائل الاتصال، زادت من أهميته. لقد ظهر ذلك بشدة في ثورتي تونس ومصر. لكنّ لهذه الميدالية وجهها الآخر: إنه الصعود الموازي لعمليات التضليل الإعلامي.

اليوم تستعر معركة الرأي العام، والمثقفون والخبراء هم الفاعلون فيها (يوضِحون أو يوجِّهون) وهم في الوقت نفسه الرهان (لهم قيمة، ثمن). لذلك قد يحلو لهم طلب مكافآت رمزية أو مادية لقاء وصولهم إلى الجمهور. اعتباراً من تلك اللحظة، لا يعود هدفهم هو إعلام هذا الجمهور بل بالعكس التأثير عليه لصالح بعض الداعمين أو الرعاة (سبونسور). إنها خيانة جديدة وجوهرية يقوم بها المثقفون. يتحول الوصول إلى الرأي العام بالنسبة لهم إلى وسيلة

لتسويق أنفسهم. إنهم يستخدمون الجمهور، ولا يضعون أنفسهم في خدمته.

هذا هو ظاهر الميدالية، ظاهر الصعود القوي للأخلاق في العلاقات الدولية. فهو قد يخفي، في ظروف معينة، أهدافاً أقل نبلاً ويسمح باستخدام وسائل لا أخلاقية. استخدام الحجج الأخلاقية، كونه حيلة لامتلاك القوة لا غير، ليس بالأمر الجديد. لم تعد أية حكومة تبرر سياستها بالمصلحة الوطنية وحدها. فهناك «أسباب مشروعة» تنتجها الدولة على الدوام من أجل إعطاء كل قرار متعلق بسياستها الخارجية، شكلاً مقبولاً. بدءاً من التدخل الأمريكي في كوبا عام 1898، لمساعدة الشعب على التحرر من نير الاستعمار، وصولاً إلى حرب العراق 2003 لمساعدة شعب آخر على التخلص من ديكتاتورية مقيتة، تَطولُ لائحةُ «الأسباب المشروعة»، ولن يجري إقفالها قريباً. لا شك أنه، كما في كل عملية تلاعب، هناك أساس من الحقيقة يسمح بكسبِ الرأي العام. لا يمكن خلق تعاطف مع قضية إذا لم يكن لها أساس. المشكلة تكمن في الدوافع الحقيقية لأولئك الذين يروجون لهذه القضية أو تلك بين الجمهور. أراد الكوبيون حقاً التخلص من الوصاية الاستعمارية الإسبانية، وقمعَ نظامُ صدام حسين شعبه فعلاً على نحو لا يمكن السكوت عنه. لكنّ مصالحَ بعض القوى هي التي دفعتها إلى التدخل. لقد استخدمت الأخلاق من أجل شرعنة العمليات العسكرية، ولم تكن هي الدافع الحقيقي وراءها. لم تجرِ عمليات التدخل تلك إذن من أجل مصلحة الشعوب المعنية، وإن «بِيعتْ» للرأي العام تحت هذا العنوان.

أيضاً، كثيراً ما تُستدعى الأخلاق وفق مواصفات متغيرة جداً. فمصطلح «ديكتاتور»، مثلاً، لا يتم إطلاقه تبعاً لوحشية حاكمٍ أو لشدة القمع الذي يمارسه هذا المستبد. إطلاق هذا الوصف عليهِ أو عدم إطلاقه، مسألةٌ يحدِّدها قربُه أو بُعده الاستراتيجي عن القوة التي تقف في وجهه. إذا أكدت بأنك منخرط في التحالف الكبير ضد

الإرهاب، يمكنك أن تقمع شعوبك دون مشكلة كبيرة. هذا ما فعله بن علي ومبارك طوال عقود، بلا عقاب.

أثناء الحرب الباردة، وباسم الديموقراطية ومحاربة الشيوعية، دعمَ الغربيون بينوشيه وموبوتو، بل دعموا نظام الأبارتايد لبعض الوقت. هذا الموقف تلخصه على أفضل نحو عبارةُ الرئيس تيودور روزفلت بشأن سوموزا ديكتاتور نيكاراغوا: «إنه ابنُ عاهرة، لكنه ابنُ عاهرةٍ تتبع لنا». على أرض الأخلاق توجد على الدوام مشكلة المعايير المزدوجة، مشكلة التطبيق الانتقائي للمبدأ العالمي، ومشكلة قبولنا لأمور في حالات معينة، وعدم قبولنا لها في حالات أخرى. أفضل جواب على هذا التناقض هو تقديم الموقف باللون الأبيض، وذكر الوقائع دون تسمية أبطالها ولا طلب الحكم على هذه النقطة. إذا حصلتَ على أجوبة متباينة تبعاً للأشخاصِ الفاعلين فيها، انطلاقاً من وقائع متماثلة، يمكنك عندئذٍ الشكُّ بصدق الدوافعِ الأخلاقية التي تم التذرع بها. لماذا تكون هذه الدكتاتوريةُ بغيضةً وليس تلك؟ لماذا يعتبر القمع العسكري أو القصف الجوي للمدنيين مقبولاً أحياناً، وغير مقبول أحياناً أخرى؟

الفهم الجيد للأحداث قد يشوِّشه الاستخدام البلاغيُّ للأخلاق. وبهدف شدِّ انتباه الجمهور بشكل أفضل، تُقدَّم خياراتٌ محدودة لمفهومي الخير والشر. يتملق بعضُ المثقفين تطلعاتِ الجمهور الأخلاقية، عندما يقفون إلى جانب الخير، لكنهم لا يساهمون في تنوير هذا المجمهور عندما يشوِّهون الوقائع والمواقف. الرؤى المانوية (الثنائية)، هذه الثمار المتنوعة للأخلاق، تأخذ حيزاً متنامياً. سبق أن قلتُ عن هذه النزعة بأنها «تشبه تطبيق معايير عالم ديزني على العلاقات الدولية». لا يمكن في الواقع اختزال أي موقف دولي إلى مواجهة بين معسكرين، الخير من جهة والشر من الأخرى. هل نظن حقاً بأننا نستطيع، ونحن متسلحين بهذه المعايير، تفسير الشرق الأدنى ولبنان وأفغانستان والنزاعات الأفريقية ونزاعات

القوقاز أو غيرها؟ إننا، في هذه الأحوال، لا نستطيع أساساً أن نضع جديةَ الصحافة المكتوبة مقابل التقديرات التقريبية التي يقدمها التلفزيون. كلاهما قد يخطئان، بسبب الخفة، أو يقومان، على العكس، بعمل تربوي. بموازاة ذلك، فإن التعارض المصطنع بين الصحافة المكتوبة التي تعتبر «مرجعية» وجادّة، وبين الأنترنت التي هي نبع للتضليل الإعلامي، أيضاً لا يصمد. أشكال التحريف موجودة على الشبكة، لكن هذه الوسيلة الإعلامية تفيد أيضاً في تصويب الصحافة المكتوبة التي تعطي الأفضلية للمقرَّبين. كثيراً ما يشغل «المزيفون» مكاناً محسوداً في الصحافة المكتوبة، بينما يجد منتقدوهم «ملجأ» في الأنترنت. فكما نرى إذن، ليست الأخطاء المتعلقة بالواجبات الأدبية الخاصة بالصحافة حكراً على أي نوع من أنواع الوسائل الإعلامية.

في المعركة الأيديولوجية يتحول الكذب إلى وسيلة مشروعة. طالما أننا نضع أنفسنا في خدمة الخير، لمحاربة الشر، لماذا تقلقنا تسوياتٌ صغيرة نرتِّبها مع الحقيقة؟ المشكلة هنا كما في مكان آخر، هي أن الغاية لا تبرر الوسيلة. إذا كانت القضية عادلة، فلماذا يكون من الضروري أن نكذب لكي نخدمها؟ هل لأن الجمهور أحمق؟ إذا أمكن خداع قسم منه مؤقتاً، فإن غالبيته سرعان ما تدرك حقيقة الأمور.

نتذكر صورة ذلك الرجل خلف أسلاك شائكة والذي يشبه هيكلاً عظمياً من شدة هزاله، التي نشرتها مجلة تايم. كان يفترض أن تمثل تلك الصورةُ رجلاً بوسنياً يحتجزه الصرب في معسكر اعتقال. ذُكرت في تلك المناسبة معسكرات اعتقال أُخرى في إطار حملة صحفية دولية. وأبلغَ إيلي ويسل عن معسكر أُوشفيتز جديد. انتشرت في كل أرجاء فرنسا ملصقات وزعتها منظمةُ أطباء العالم تشَبِّه ميلوزوفيتش بـ هتلر. لكننا سنكتشف لاحقاً بأن الرجل المقصود هو صربيّ أوقف بسبب أعمال نهب، ومصاب منذ عشر سنين بمرض السل، ما يفسر هزاله الشديد.

ثمة خطر آخر يكمن في الاستخدام المفرط لحجج أخلاقية. علينا ألا نستسلم لفيض الانفعالات فربما تكون طريق جهنم مفروشة بالنوايا الحسنة. سياسة العواطف الجيدة ليست بالضرورة سياسة جيدة. نبدأ مثلاً بفضح جرائم ضد الإنسانية في دارفور، لننتهي بقضية «سفينة نوح»، عندما أراد مجموعةٌ من «السذَّج»، باسم الأخلاق، إرسال أطفالٍ تشاديين لهم أهل، إلى أوروبا، عن طريق الزعم بأنهم من أيتام دارفور.

الأسوأ من ذلك هو عندما تتحول النزعة الأخلاقية إلى مكارثية حقيقية. ربما يميل البعض في الواقع إلى اعتبار الخصم كائناً لاأخلاقياً ، يجب محاربة حججِهِ وحتى منعها، وليس احتواؤها فقط. هكذا نجد مثقفين، من ممتهِني النزعة الأخلاقية في العلاقات الدولية، يعتبرون معارِضيهم أعداء، باسم الأخلاق. وهم بتصرفهم على هذا النحو، يغادرون الجدل الفكري ليدخلوا في نوع من الإرهاب الفكري. برنار هنري ليفي افتتح جزئياً هذه الحلقة بمقاله «وداعاً ريجيس» الذي نشر في *لوموند* 14 أيار 1999. لم يكن ريجيس متفقاً مع ب. هـ. ليفي الذي كان يطالب بشن حرب ضد يوغوسلافيا بسبب القمع في كوسوفو. لكن «الفيلسوف الجديد» لم يكن يتمنى فقط دحض طروحات ريجيس دوبريه، بل كان يشترط إعدامه على الملأ. بالنسبة له، لم يكن هناك مكان لمناقشة ريجيس دوبريه، بل كان هناك حاجة ملحة لإسكاته، باسم الأخلاق. أخرجَ ريجيس دوبريه نفسَه من طبقة المثقفين الفرنسيين بمعارضته السياسية لـ ب. هـ. ليفي. عندما نتوشَّح بالأخلاق على هذا النحو، فالبرابرة وحدهم بطبيعة الحال هم الذين يعارضونك، والبرابرة لا يناقَشون، بل تتم تصفيتهم. هذا النهج ليس بالجديد على الإطلاق.

بعد بضع سنين، لجأ برنار هنري ليفي إلى هذا النهج من أجلِ إقصاء طارق رمضان وتجريده من الأهلية. كان هذا قد نشر مقالاً على موقع المنبر الاجتماعي الأوروبي يوم 5 تشرين الأول 2003، لامَ فيه عدداً من المثقفين اليهود على إغفالهم للمقاربة الكونية بشأن

الشرق الأوسط، لصالح نهج فئوي. انطوى المقال على بضع أخطاء تتصل بالأحداث، لكن ما انتُقِد كاتبُهُ عليه حصراً هو معاداته للسامية لأنه وضع «لوائح بأسماء يهود». طالبَ ليفي بأن لا تتم دعوته من بَعد إلى المنبر الاجتماعي الأوروبي. فشل في هذه النقطة، لكن الحملة ضد رمضان أدت إلى وضعه على القائمة السوداء لمعظم وسائل الإعلام الفرنسية. هنا أيضاً، وبدلاً من مناقشة الأفكار ومحاربتها، جرى تفضيل الرقابة والإقصاء. مع ذلك ورغم الصرامة الشديدة للقوانين الفرنسية المتعلقة بإدانة العنصرية، ورغم جهوزية المنظمات اليهودية لرفع قضايا بتهمة معاداة السامية، لم تودَع أية شكوى ضد طارق رمضان. وإذا وجِّهت إليه إدانة، فهي إدانة إعلامية سياسية وباسمِ الأخلاق، نوع معين من الأخلاق، لا أكثر.

عام 2007 عرض صحافيٌّ على منشورات فلاماريون كتاباً من تأليفه حول طارق رمضان، يفترض أنه يفضح ألاعيبه على الحبلين. ولكن، وبعد التحقيق، لم يفلح الصحافي في إثبات تلك الازدواجية. وانتهى تحقيقه بالدرجة الأولى إلى انتقاد رمضان على نوع من «الدينامية»، متجرئاً على مقارنته مع... برنار هنري ليفي، إذ قُدِّم الرجلان باعتبارهما مُسَوَّقين في وسائل الإعلام أكثر منهما مُشتغِلين على جوهر الملفات. رُفض الكتاب من قبل الناشر لأن الخلاصات التي توصل إليها لم تكن هي الخلاصات المرجوة. سوف ينشر العمل لاحقاً في سويسرا.

ثمة خطر آخر، في موضوع الأخلاق، هو انتصار المظاهر. يتم التركيز على رمز لا يعكس إلا جزءاً من الواقع. تأتي شجرة الأخلاق لتغطي غابةَ الفظائع. تروى حكايات جميلة ، ليس بهدف تغيير الواقع باتجاه إيجابي، بل لإخفائه. المسألة إجمالاً هي مسألة خلقِ «قضايا زائفة» أو تضخيمِ قضايا حقيقية بهدف تجفيفِ سوق الانفعالات. هل تلخص أنغرِيد بيتانكور بمفردها مصيرَ النساء في العالم، والعنف في كولومبيا؟ حدثت في دارفور مجازر جماعية وجرائم حرب ولا جدال بأن الوضع هناك غير مقبول، لكن إسراع

البعض إلى تحويل ذلك إلى القضية الأكبر، يدعو للاستغراب، خاصةً إذا لاحظنا أن غالبيتهم من المناصرين بالمطلق لإسرائيل(*). باسم الأخلاق، أدان هؤلاء الإنسانيون، وبعنف أحياناً، أولئك الذين لم يريدوا اللحاق بهم في دعوتهم إلى استخدام القوة العسكرية في دارفور. ولكن هل من الأخلاق استعمال قضية من أجل التعمية على أخرى، والكلام عن دارفور لتجنب طرح قضية فلسطين في وسائل الإعلام؟

كتبتُ في «*إرادة العجز*» عام 1996: «نلاحظ أن تعاطف مثقفينا البرّاقين، الشديد إزاء الشعب البوسني، ليس له معادل سوى لامبالاتهم الصامتة، القديمة والثابتة بالقدر نفسه، إزاء شعبٍ آخر يتعرض بدوره إلى الظلم بالقوة، أي الشعب الفلسطيني. التعاطُف مع المأساة البوسنيّة، الذي يقَدَّم بوصفه دفاعاً عن المبادئ العالمية، ليس على الأغلب سوى نتيجة تأنيب ضمير، غير معترف به، أو يصعب الاعتراف به، على صمتٍ إزاء قمعٍ وحشي». لن أغيّر سطراً في هذه الإفادة.

لكي أختم، هنالك الأسباب «السهلة» أيضاً، الأسباب الواضحة والتي لا تصطدم بمصالح قوية أكثر مما يجب في حيز نشاطك. شافيز أو كاسترو من الوجوه الهامة جداً على الساحة الدولية. مهاجمتهما تجعل المهاجِم مكشوفاً للغاية. لكن اللوبي المناصر لكوبا أو لفنزويلا في الحالة الفرنسية، يملك وسائل رد محدودة جداً. الوزن السياسي والاقتصادي والإعلامي لمناصِري هذين الشخصين، ليس كبيراً جداً. لذلك لا توجد أية مجازفة في مهاجمتهما. مع ذلك، هل هما الشخصان الأقل تقديراً بين قادة دول العالم؟ هل أفعالهما هي، من وجهة نظر أخلاقية، هي الأكثر جدارة بالإدانة؟ لا يمكن التأكيد إطلاقاً...

(*) حول هذه النقطة، كتاب «مذابح» بيير بيان، منشورات فايار، 2010، ص. 570.

4

SOS للعالم الغربي

منذ نهاية القرن الخامس عشر، سيطر العالمُ الغربي على العالم، فحدَّد الأجندةَ الدولية وقواعدَ اللياقة التي يجب أن يتقيد بها الجميع. لقد فرض نفسه، هو وقواعده، على الحضارات الأخرى. انحدرت أوروبا في بداية القرن العشرين، ونقلت شعلةَ قيادة العالم إلى الولايات المتحدة، مطيلةً بذلك الاحتكار الغربيَّ للقوة. خارطة العالم في بداية القرن العشرين كانت خارطةً يسيطر فيها الغربيون تقريباً على كامل الكرة الأرضية. في أوج الاستعمار، أفلتت بقعٌ قليلة من نفوذهم، ولكنها لم تفلت فعلياً من سيطرتهم. بعد الحرب العالمية الثانية حارب الغربيون جنباً إلى جنب ضد الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية، وانتصروا عليهما سلمياً. تفكك النظام الشيوعي تحت وطأة تناقضاته. احتفل جورج بوش الأب بالنظام العالمي الجديد بعد انتصاره المزدوج على الاتحاد السوفييتي، ثم على العراق في حرب الخليج. نظرية نهاية التاريخ التي أعلنها فرانسيس فوكوياما، قدمت رؤيةً متفائلة، من وجهة نظر أمريكية، بشأن ماستؤول إليه الأحداث. انتصر النموذج الغربي في الديموقراطية واقتصاد السوق. لم يعد هناك منافس، إنه انتصاره المطلق. هذا الأمر يجب ألا يخيف أحداً: القيم الغربية كونيةٌ، وتطبيقها على الصعيد العالمي لا يمكن أن يكون إلا لفائدة الشعوب كلها. إنها بداية

الـ hubris(*) الأمريكي، والاعتقاد بـ «زمن القطب الأوحد». لا شيء يستطيع، لا شيء يجب أن يقف في وجه الولايات المتحدة المتفوقة استراتيجياً وأخلاقياً. وجود هذه السيطرة الغربية مسألةٌ لا يطرحها للجدل مسؤولو الغرب السياسيون ومثقفوه، سواء ابتهجوا بها أو ندموا عليها.

سوف يطرح هنتينغتون نظرية أقل تفاؤلاً بالنسبة للعالم الغربي الذي يسيطر لكنه يعاني من الركود، وعليه أن يواجه تهديد العالم الإسلامي، الذي هو حتى اللحظة خاضع للسيطرة لكنه في حالة توسع. عالم إسلامي، يقول لنا هنتنغتون، «حدوده دامية». إنه التحدي الجديد، بعد الشيوعية، الذي يواجه العالمَ الغربي.

وهمُ العالم وحيد القطب سرعان ما تبدد. حرب العراق، التي شُنَّت بناءً على هذا الوهم - وفشلُها - أظهرت مدى خطئها. قد لا يكون هنالك معادِلٌ بعدُ للقوة الأمريكية، لكن هذا لا يسمح للولايات المتحدة مع ذلك بأن تفعل ما تريد.

بلدان العالم الأخرى طورت نفسها دون أن تأخذ إذننا. إنها لا تنتظر نصائحنا، ولا تستمع لتوصياتنا وتتأفف من اشتراطاتنا. البلدان الصاعدة لا يمكن اختصارها فقط في دول الـ «بريكس» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين)، بل تنطبق، في الواقع، من وجهات نظر مختلفة، على عشرات من بلدان العالم. حصةُ العالم الغربي النسبية، تتضاءل اقتصادياً واستراتيجياً وديموغرافياً.

لم يعد هناك عالم ثالث. الفارق بين الشمال والجنوب، لم يعد موجوداً. إلى جانب البلدان التي تطورت سابقاً، هناك نحو خمسين دولة مفلسة تغرق في الفوضى والبؤس وغياب سلطة الحكومة (من أفغانستان إلى هاييتي، مروراً بزمبابوي، وجمهورية الكونغو

(*) شعور بالكبرياء العارم وبالأهمية الذاتية الشديدة.

الديموقراطية، إلخ.) وعدد أكبر من الدول الديناميكية في طور النمو. النوعان يثيران قلق الغرب لأسباب مختلفة.

قد نفكر بأنه لا يوجد ما نخشاه من هذه العملية. فلا نزال في موضوع القوة متقدمين جداً. وتطورُ الآخرين لن يفقِرنا لأن النمو الاقتصادي العالمي ليس ظاهرةَ أوانٍ مستطرقة. أن يغتني آخرون أكثر منا، أو أن يخرجوا بالأحرى من الفقر، لا يؤدي بالضرورة إلى افتقارنا نحن. بل إن ذلك، بعيداً عن الرضا الأخلاقي لرؤية تراجُعِ الفقر على الكوكب، قد يحث على إيجاد مصادر جديدة للنمو عندنا.

يرفض أولئك الذين سنسميهم «occidentalistes» هذه الطرح. إنهم يرون أن العالم الغربي يجب أن يسيطر على بقية العالم. هذه السيطرة مشروعة، في نظرهم، لأن الغرب متفوق أخلاقياً. يبدو الصعود القوي للآخرين بمثابة تهديد. تهديد ديموغرافي مع الخوف من تدفق هجرات، خارج السيطرة؛ تهديد استراتيجي مع الخوف من الإسلام المتطرف؛ تهديد اقتصادي مع الخوف من إعادة موضَعةٍ ومن عملياتِ استيرادٍ على نطاق واسع لمنتجات زهيدة الثمن، ستقضي على الاستثمارات الوطنية وعلى توازننا الاجتماعي. لذلك فإن فكرة تفوقنا الحضاري، وكوننا نجسد الديموقراطية وحقوق الإنسان والضمانات الاجتماعية الأساسية، تُشكِّل عزاءً لنا. باسم هذه المبادئ، نرحب ببقاء الأمم الأخرى على مسافة بعيدة. إذا كان الحال غير ذلك، نطمئن أنفسنا بالقول بأننا نتباطأ حتماً في نقاط عديدة، غير أننا ما نزال، بلا جدال، متفوقين أخلاقياً. نحتفظ أيضاً بتفوق استراتيجي، وانطلاقاً من ذلك، نحن مخوَّلون باستخدام قوتنا الضاغطة لانتزاع احترام الآخرين لنا ولقيمنا. الخبراء الذين سيلعبون على وتر الخوف، ممتدِحين، في الوقت نفسه، الشعور بالتفوق، سيكونون موضع ترحيب. إنهم يثيرون الخوف والاطمئنان معاً، يولدون شعوراً مزدوجاً بالغطرسة والقلق.

الترويج للموديل الغربي هو طريقة لطمأنةِ النفس. إذا اضطررنا للدفاع عن أنفسنا، بكل الطرق بما فيها طريق القوة،

فلن يتم ذلك بعد الآن كما في عصر الاستعمار عندما أردنا أن نسيطر على الآخرين وفي الوقت نفسه إهداءهم الحضارة، بل لأننا مهددون ولأننا لا نملك الخيار. الـ occidentalistes أذكياء بحيث لا يمجدون الاستعمار، لكنهم متشددون في رفض السقوط في «الشعور بالإثم». ولا يعتبرون هذا الشعور سوى عذر مبتذل تخفي بلدان الجنوب وراءه فشلها ودناءاتها.

قيمُنا، بالنسبة لهم، لا يشترك فيها قسم كبير من بقية العالم، والحكام المستبدون لا زالوا يزدهرون خارج حضارتنا. علينا واجب الصمود، من أجل حماية حقوق الإنسان التي نجسدها والتي كثيراً ما تُداس بالأقدام في أماكن أخرى. دفاعنا عن مصالحنا الخاصة يُعتبر إذن مصلحة عامة.

كان المحافظون الجدد قد دفعوا بهذا المنطق حتى النهاية. بالنسبة لهم، لم يكن يحق للولايات المتحدة، التي تجسد الديموقراطية وحقوق الإنسان، الاحتفاظ لنفسها فقط بفوائد تلك الديموقراطية وتلك الحقوق. سيكون ذلك أنانياً و... لاأخلاقياً. يجب عليها، بالعكس، أن تتقاسمها مع أكبر عدد ممكن. هل كان من المقبول تركُ العراقيين خاضعين لدموية صدام حسين؟ هل يمكن أن ينام المرء قرير العين إذا تركه يقمع شعبه؟ لا. لقد شُنَّت الحرب من أجل حرية العراقيين. فرادةُ المحافظين الجدد تأتي من تبرير سياسات قائمة على القوة ـ كانت ستوصف سابقاً بالعدوان ـ انطلاقاً من مبادئ أخلاقية. إنهم يطبقون مبدأ التدخل بكل ما يترتب عليه من عواقب.

للمحافظين الجدد أبدالٌ في فرنسا، ما زالوا أشداء وإن عانوا في الولايات المتحدة من حالة انكماش. لا يكفُّ هؤلاء الأبدال، وبدوافع مختلفة، عن توجيه الاتهامات للبلدان الصاعدة التي تتجرأ بصفاقة وتريد حقوقاً مساوية لحقوق دول الغرب، وترفض الإذعان لأوامرها، وتطالب بكل استقلالية بمنظومةِ قيمِها الخاصة، وتتصف بوقاحةِ عدم الإقرار بأن سلوك العالم الغربي كان دائماً كريماً

وسلمياً وديموقراطياً. وإذا طالبت إحدى هذه الدول، فوق ذلك، بأن يقدّم الغرب كشف حساب ويمارس النقد الذاتي، يصبح الأمر غير مقبول. لحسن الحظ أنه ما يزال هناك خبراء في الأخلاق لوضع قليل من البلسم فوق هذه الأفعال المؤلمة...

يقارن دانييل ليندنبرغ المحافظين الأمريكان الجدد، الذين تحولوا من ليبيراليين إلى محافظين جدد، بالمثقفين اليهود القادمين من اليسار، والذين أصبحوا مدافعين بلا قيد أو شرط عن إسرائيل وفقدوا كل أوهام معاداة الاستعمار ومعاداة العنصرية. سيعقد الـ occidentalistes دعاة النموذج الغربي، في الواقع، تحالفاً مع مؤيدي إسرائيل، رغم أن بعض أسلافهم كانوا يقعون بسهولة في معاداة السامية. يرى الطرفان بوجود صلة بين الأخطار التي تهدد إسرائيل وتلك التي تهدد العالم الغربي. وهذه الصلة مكونة من خمسة حروف: إ.س.ل.ا.م.

يرسم العالم الغربي علاقاته مع العالم الإسلامي و/أو العالم العربي، تبعاً للسياسة الإسرائيلية وحسب، وهو ما يشكل الرهان بالنسبة للبعض، والانحدار الطبيعي بالنسبة للبعض الآخر، والفخ بالنسبة لبعضٍ غيرهم ممن لا يحسبون كل نتائج مواقفهم.

5

إسرائيل في خطر

أثارت اعتداءات 11 أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، الهلع. تمكن إرهابيون، بإمكانيات محدودة، من ضرب القوة الأمريكية العظمى في عقر دارها. كان يمكن أن تتكرر التجربة المرعبة التي أصابت مركز التجارة العالمي. ورغم اعتياد إسرائيل على مواجهة الإرهاب، فقد شعرت بالقلق. كيف ستتصرف الولايات المتحدة؟ ماالجواب الذي سيُعطى لسؤال جورج بوش: «لماذا يكرهوننا بهذا القدر؟». وكما شخَّص العديدُ من خبراء الشؤون العربية والجيوسياسية، كان يجب بالدرجة الأولى ألا يتمكن الأمريكيون من الاعتقاد بأنّ الدعم، الذي يعتبر دعماً أعمى، الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل هو أصلُ كراهية كثير من المسلمين لأمريكا.

في 20 تشرين الأول 2001، وقبل المضي في حرب أفغانستان، أكد بوش أساساً أن شأن إقامة دولة فلسطينية، يندرج ضمن رؤيته للأمور. تلك كانت هي المرة الأولى التي يخرج فيها مثل هذا التعبير عن رئيس أمريكي.

لكن حماس قامت بسلسلة عمليات انتحارية أسالت الدماء في إسرائيل وخلقت دوامة من العنف. لجأ الجيش الإسرائيلي عندئذ إلى

سياسة تصفيات موجهة ضد قادة حماس. وبدلاً من الضغط على إسرائيل من أجل إعادة قادتها إلى طاولة المفاوضات، قرر بوش قطع العلاقة مع السلطة الفلسطينية لأنها في نظره لا تحارب حماس بشكل فعال. ومنذ ذلك أصبح الدفاع عن إسرائيل يمر بشيطنة الفلسطينيين والتوسع إلى شيطنة العرب والمسلمين، بعد الربط بينهم وبين الإرهاب على نحو لا يقبل التفريق.

أصبح فضحُ الإرهاب هو ألف التحليل الاستراتيجي وياؤه. المحاججة سهلة: من يمكن أن يدعم الإرهاب؟ من جانب آخر، في عالم لا يزال التفوق العسكريُّ الغربي فيه مؤكداً، يشكل الإرهاب ـ مع أنه نسبي جداً ـ نقطة ضعفه. لا شك أن الإرهاب أوقع العديد من الضحايا في الغرب، لكن عددهم يبقى محدوداً جداً قياساً إلى أعداد القتلى الذين سببتهم النزاعات الدولية أو الحروب المدنية في أماكن أخرى من العالم. مع ذلك لا يزال الإرهاب يقدَّم، على نطاق واسع نسبياً، كيلا نقول بالإجماع، على أنه العامل الأول لاختلال الأمن في العالم.

أثناء لقاء مع نسيم تزفيلي سفير إسرائيل في فرنسا، قال لي الملحق الصحفي الذي حضر اللقاء، أنه في أواخر 2001 وأوائل 2002، بعد بدء الانتفاضة الثانية وعودة المواجهات الإسرائيلية الفلسطينية، توجهت القنواتُ التلفزيونية ووسائل الإعلام الفرنسية الكبرى، نحو السفارة الإسرائيلية لسؤالها عن أسماء وإحداثياتِ خبراء غير يهود يمكن أن يدافعوا عن إسرائيل. هذا السؤال المفاجئ بدا لي موحياً: لقد أرادت وسائلُ الإعلام تنويعَ محاميي إسرائيل، وعدم حصر هذا الدور بممثلي الجالية اليهودية، وهي الجالية التي، من جانب آخر، قدّمتِ محاوِرين ذوي نظرة انتقادية نحو إسرائيل. رأت هذه الوسائل، ومعها السلطاتُ الممثلة للجالية المعنية، بأن اليهود يتمُّ، بالضرورة، ربطُهم بإسرائيل، وأن دفاع يهوديٍّ فرنسي عن مواقف

إسرائيل لن يتصف بمظهر الموضوعية أو الحياد. اعتباراً من ذلك، بات المدافِع غير اليهودي عن إسرائيل، يستطيع أن يثق بأنه سيحظى بحيز إعلامي أكبر. وإذا كان، إلى ذلك، عربياً ومسلماً، وراح ينتقد المعسكر الذي يفترض أنه متحدر منه، فإن أسهمه ستصعد أكثر. حضورُ خبير من هذا النوع، ذاتُه، سيثبت بأن المواجهة ليست في الحقيقة بين يهود وعرب، ولا بين محتل وخاضع للاحتلال، بل بين أصحاب الديموقراطية وبين الأصوليين الإسلاميين.

ولكي تكتمل اللوحة، يجب أن يقدِّم الخبير المرشح نفسَه على أنه علماني ويساري. لأن شخصاً يتضح بأنه يميني، قد يتهم مقدماً بأنه يؤيد سياسة القمع الاستعمارية. على العكس، إن تأكيد انتمائه لليسار يجنبه عمليةَ فقدان الأهلية الفكرية هذه، مما يفسح المجال لإعطاء شرعية جديدة لدعم إسرائيل. تاريخياً، عمد اليسار الاشتراكي دوماً إلى دعم إسرائيل. الآباء المؤسسون للبلاد كانوا أنفسهم من اليسار، وكان عليهم مواجهة عداء الأنظمة العربية الرجعية. لا شك أن حرب لبنان 1982، وفشل عملية أوسلو وعودة مواجهات 2000 ـ 2001، أفقدَت السياسةَ الإسرائيليةَ شرعيتها بين اليسار. ومع شيراك في موقع الرئاسة، لم تكن إسرائيل تأمل بأن تتمكن، مع اليمين، من تعويض رأسمال التعاطف الذي خسرته مع اليسار، وهو ما حدث تالياً مع نيكولا ساركوزي. هكذا ومنذ وقت طويل، كانت إسرائيل معتادة على إدانةِ أقصى اليسار والحزب الشيوعي لسياستها. لكن الحزب الاشتراكي بقي سنداً أساسياً ومركزياً لها.

في نيسان 2001، في مذكرة داخلية للحزب الاشتراكي الذي كنت آنذاك عضواً فيه، أكدتُ على التناقض بين مبادئ اليسار وبين دعم احتلال الأراضي ومعاملة شعبٍ بالقمع. كان المأمول من هذه المذكرة فتح باب نقاشٍ ممنوع حتى حينه. لكنني اتُّهِمتُ على الفور

بمعاداة السامية. فضلاً عن العقوبة الصادرة بحقي(*)، رأى البعض أن إشعال نيران مضادة أمر في غاية الأهمية. كان يجب العثور على أصوات تؤيد سياسة إسرائيل، من وجهة نظر يسارية، وكذلك من وجهة نظر غير يهودية.

هنا أيضاً، كان ضرورياً تبرير هذا التأييد عبر مقاربة أخلاقية. فالخطاب المعادي بشكل مفضوح للإسلام أو للعرب، سوف يعتبر على ما هو عليه: عنصري. أما الخطاب المقدم على أنه يساري (وبالتالي يفترض أنه مجرد من الحنين الاستعماري) فسيبدو تآلفياً أكثر. وإذا كان، علاوة على ذلك، مدافعاً عن العلمانية، سيكون الأمر ممتازاً! كان يجب محاربة التهديد الذي يشكله الإسلام، مثلما توجَّب في الماضي، التغلب على الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا، رغم صعوبة المقارنة بين وزن الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر، وبين وزن الإسلام في بلدنا في نهاية القرن العشرين.

تحولت عملية فضح الإرهاب، عن قناعة بالنسبة للبعض وعن مصلحة للبعض الآخر، إلى منع التفكير بأسبابه. مَن حاولوا ذلك، كان يتم الإخبار عنهم بوصفهم الشركاء الموضوعيين في الإرهاب أو الحمقى اللازمين للإسلاميين. كانوا، حسب الرغبة، يُتَّهمون بأنهم مصابون بأعراض استوكهولم أو بأنهم ... ميونيخيون(**) جدد.

ونظراً لكون إسرائيل في الموقع الأول لهذا القتال ضد البربرية والظلامية، فإن من يجرؤ على انتقاد سياستها يكون بالطبع معادياً

(*) انظر في هذا الشأن، باسكال بونيفاس، هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟ روبير لافون، 2003.

(**) مناصرون لاتفاقيات ميونيخ، أتباع سلوك الخضوع في وجه القوة.

للسامية، ومؤيداً، بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك الشر الأخلاقي المطلق المتمثل في الإرهاب. إنه موقعٌ أقل ما يقال فيه بأنه مريح: عن طريق لعب دور الصالح ـ الإرهاب مرفوض، ولا حوار مع من يمارسه أو يدعمه لأن ذلك يعني شرعنته ـ ، يكف المراقبون عن انتقاد الاحتلال والقمع الذي يتعرض له الفلسطينيون.

في الوقت نفسه وفي الخفاء، سوف تختلط الأمور أكثر: مسلم يساوي إسلامي يساوي إسلامي أصولي يساوي إرهابي. أو أيضاً، إذا لم يكن جميع المسلمين إرهابيين، فإن جميع الإرهابيين مسلمين...

6

الفاشية الإسلامية
مفهوم فارغ رائج

تعزيز التضامن بين العالم الغربي وإسرائيل يمر إذن عبر تصنيعِ عدوٍّ مشترك. يمكّن هذا من إعادة اللحمة إلى علاقات ليست بديهيةً للوهلة الأولى. أن يظهر المرء تضامنه مع إسرائيل في وقتٍ تتعرض فيه هذه الدولة الصغيرة التي أنشأها شعبٌ نجا من الإبادة، للتهديد من قبل دولٍ عربية ليس بينها واحدة ديموقراطية، فهذا أمر بديهي. أما الدفاع عن بلد يشكل قوة عسكرية عظمى في المنطقة، ويحتكر السلاح الذري في الشرق الأوسط، ويحتل، مستهيناً بقواعد الحق الدولية، أرضاً ليست له، ويقمع السكان الموجودين عليها، فهذا أمر أقل بداهة بكثير. اختلاق عدوٍ مشترك يساعد في إسباغ شرعية جديدة على العلاقة بين إسرائيل والغرب. المسألة، بالنسبة لأيتام الحرب الباردة، هي مسألة الإعلان عن خصم جديد، يضاهي السابق ويبرر الإبقاء على النفقات العسكرية، إن لَم نقل زيادتها. ولكن ماهي أفضل طريقة للتأثير على الأذهان والتوصل إلى إقناع أكبر عدد ممكن منها؟ يتم ذلك عن طريق تخيل مفهوم جديد فارغ فكرياً بقدرِ ما هو براق في الصياغة. في النقاشات العامة سيتمكن البعض من ربط أمن إسرائيل بأمن العالم الغربي. هكذا ظهر

المصطلحان المتناقضان واللذان، مع ذلك، يمكن استعمال أحدهما في مكان الآخر، «الإسلام اليساري» و«الإسلام الفاشي».

عدم التمييز في استعمال المصطلحين يُظهِر بأن الفارق طفيف. هل يُقرَن الإسلام بالفاشية أم باليسارية؟ لا يهم! المهم هو مهاجمة الإسلام ونزع الأهلية عنه. إن المقصود بالتأكيد، يردد أمامنا «مثقفونا» وأيديهم فوق قلوبهم، هو الإسلام الأصولي فقط، وليس مجموع المسلمين. لكن الخلط يلعب دوره بالضرورة. لا تخلو الأديان الأخرى من المتطرفين، لكن هذه المصطلحات، التي هي في طريقها للدخول إلى لغة الاستعمال اليومية، مخصصة للإسلام وحده. لا أحد يتكلم عن «المسيحية اليسارية» ـ مع أن هناك مسيحيين ينتمون إلى أقصى اليسار ـ ولا عن «اليهودية الفاشية» ـ مع أن هناك يهوداً من اليمين المتطرف، بما في ذلك داخل الحكومة الإسرائيلية!

مهمةُ هذه التسميات الغريبة بالدرجة الأولى هي التأثير على العقول من خلال المفارقة الكائنة في الجمع بين مكوناتها. أصالةُ المصطلح تَشهد لصالحه، لكنه في الحقيقة هراء، مثلما كانت عليه فيما مضى عبارات «هتلري ـ تروتسكي» أو «يهودي ـ بولشفيكي». هذه العبارات أيضاً تقصَّدت أن تلعب دور إسقاط الأهلية، ولم تكن تقوم أيضاً إلا على تخيلات خادعة.

قد نرغب بمحاربة الفاشية والأصولية الإسلامية، كما قد نرغب أيضاً بمحاربة اليسارية والأصولية الإسلامية. ولكن هل نقوم بذلك بفعالية عندما نخلط هذين المفهومين على هذا النحو؟ هل للخليط الناتج معنى بالمنظور السياسي؟

في كتاب «*استبداد الشعور بالذنْب*» يَذكر باسكال بروكنر مصطلح اليسار الإسلامي، الذي يجمع بين أقصى اليسار الملحد وبين الأصولية الدينية، والذي يجسِّده، وفق الكاتب، الإرهابي كارلوس. يقول: «ثمة تياران فكريان تقوم بينهما صلات مؤقتة ضد

عدو مشترك(*)». في حزيران 2010، كشف آلان فنكلكرو أيضاً عن خطر حركة «إسلامية ـ يسارية» تصرح علناً بعدم اكتراثها بذاكرة إبادة اليهود. يرى أن الحركة هي عبارة عن مجموعة أناس من أصول مهاجرة ومثقفين تقدميين.

إريك دُنيسيه(**) من المركز الفرنسي لبحث الاستخبار، يَعتبر، من جانبه، أن محاولة الاعتداء، عام 2008، على برنتان هوسمان في باريس، التي تبنتها جهة غامضة تدعى الجبهة الثورية الأفغانية، تشهد بظهور تهديدٍ «إسلامي ـ يساري». الأساس الذي قامت عليه حججه، مليء بالإثارة: مَن تبنى العملية هم جهاديون، لكن طريقة العمل تفيد بأنهم ليسوا هم الفاعلين. سيقود التحقيق بالأحرى إلى توجيه النظر نحو اليسار الفرنسي المتطرف. «باعتبار أنّ لليسار المتطرف وللسلفيين هدفاً مشتركاً هو تدمير المجتمع الرأسمالي الغربي، فربما يقيمان علاقات لوجستية بل عملياتية مشتركة(***)». تبني العملية الزائف دليل على قيام تنسيق استراتيجي. إننا نسبح في نظرية المؤامرة.

قلّما يستعمل اليوم مصطلح «الإسلام اليساري» هذا، إلا ضمن دوائر اليمين المتطرف، فيما يَفرض مصطلحُ «الإسلام الفاشي» نفسه أكثر فأكثر على الساحة العامة. غلبةُ هذا التعبير على الأول لا يفسره واقعٌ أقوى، بل قناعةٌ بأن ما يمكن كسبه، خاصةً في فرنسا، من فضحِ الفاشية، هو أكبر مما يمكن كسبه من فضح اليسارية. وفي الواقع، فإن مؤيدي إسرائيل، خاصةً بين اليسار، هم الذين ربما يضعفون.

منذ 1977، فضح جيل دولوز فكرَ الفلاسفة الجدد، الفارغ.

(*) باسكال بروكنر، استبداد الشعور بالذنب، غراسيه، 2006، ص. 39 ـ 40.

(**) تميز خصوصاً بعرض تقرير متشائم وضبابي حول نفوذ الإسلاميين داخل مطار رواسي، معطياً فيليب دوفيلييه الذريعة لفضح مساجد رواسي.

(***) لو فيغارو، 23 كانون الأول 2008.

«يخلطون الأمور بصورة هزلية، يصنعون مصطلحات ثنائية إجمالية، القانون والمتمرد، السلطة والمَلاك[*]». المبدأ الجديد للفلاسفة الجدد، هو فضحُ «الإسلام الفاشي». ألم يشرح برنار هنري ليفي في كتابه *«النقاء الخطير»* بأنّ «الإسلام ليس سوى الصيغة الثالثة لتشكيلٍ كانت الشيوعيةُ والنازيةُ ترجمتَيْهِ السابقتَين[**]»؟

مصطلح «إسلام فاشي» يفترض وجود فلسفة مشتركة بين الإسلام الراديكالي والحركات الإسلامية، وبين الحركات الفاشية في بداية القرن العشرين. الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه، هو أول من قام بعملية التسويق السياسي للمصطلح في خطاب ألقاه في 7 آب 2006، ربما مستوحياً ذلك من المستشرق المنتمي للمحافظين الجدد برنار لويس. شرح بوش في تلك المناسبة أن الولايات المتحدة تحارب «الإسلام الفاشي» في العراق. وبعد أن ذكر القاعدة وحماس وحزب الله، قال: «رغم الفروق بين هذه الجماعات، فهي تشكل حركة واحدة، شبكة دولية للأصوليين تستخدم الإرهاب لقتل من يقف في طريق أيديولوجيتها الشمولية. الحرب التي نخوضها اليوم هي أكثر من نزاع عسكري. إنه النزاعُ الأيديولوجي الحاسم للقرن الواحد والعشرين».

مجلة *«أفضل العوالم»* التي أُطلقت في آذار 2006، جَمعت بين المحافظين الجدد الفرنسيين، المدافعين الأشداء عن بوش وعن حرب العراق، ومناصري شارون. في افتتاحيتها الأولى جرت المقارنةُ بين محاربة الشيوعية أثناء الحرب الباردة، ومحاربة الإسلام، الجارية اليوم. في اللحظة نفسها، قامت الصحيفة الأسبوعية Charlie Hebdo، التي كانت قد نشرت للتو عدداً خاصاً عن رسوم الكاريكاتير التي تتناول نبي الإسلام، بما يزيد عن 500000

(*) ذكرت لدى ستيفان دوران، «فاشية، إسلام، خلائط مبتذلة»، *لوموند ديبلوماتيك*، نوفمبر 2006.

(**) ب. هـ. ل، النقاء الخطير، غراسيه، 2004.

نسخة (ما يعد نجاحاً غير مسبوق لهذه الصحيفة)، قامت بإطلاق البيان الذي حمل عنوان «معاً في وجه الشمولية الجديدة». نقرأ فيه خصوصاً الجملة التالية: «بعد انتصاره على الفاشية والنازية والستالينية، يواجه العالَمُ تهديداً كونياً جديداً من النوع الشمولي: الإسلام».

هكذا يكون كل هؤلاء الأعداء، الفاشية والشيوعية والإسلام، هم الشيء نفسه. ولا يوجد فرق بينهم إلا في زمن ظهور كل منهم في مواجهة الديموقراطيات الغربية. ولكن هناك لحسن الحظ مقاومين شجعاناً ما زالوا يقفون ببطولة في وجه هذا الأفعوان الخرافي الخطير!

هكذا سيُكثِر برنار هنري ليفي من إحالاته إلى «الفاشية الإسلامية». نَشر في 27 تموز 2006 في *لوموند*، مقالاً بعنوان «الحرب من وجهة نظر إسرائيل» يؤيد الحرب الإسرائيلية على لبنان، يقول فيه: « [...] هذه الفاشية ذات الوجه الإسلامي، هذه الفاشية الثالثة، التي يشير كل شيء إلى أنها تُشكِّل لجيلنا ما شكلته الفاشيةُ الأولى ثم الشموليةُ الشيوعية، للجيل الذي سبقنا...» يقارن ب. هـ. ليفي حربَ لبنان بحرب إسبانيا، جاعلاً إسرائيل تقوم بدور الجمهوريين الإسبان. لكن الكاتب نفسه لم يرَ أن من المفيد وضع جيش تحرير كوسوفو ضمن هذا التيار «الإسلامي الفاشي» رغم الأساليب العنيفة والقريبة من الإرهاب، التي تتبعها هذه المنظمة الانفصالية.

بالطبع، سرعان ما يوصف المتحفظون على مفهوم «الإسلام الفاشي»، بـ «الحمقى المفيدين»، بل بـ «رفاق درب الإسلاميين». حتى أن برنار هنري ليفي سوف يجد من المفيد أن يخصص فصلاً كاملاً لهذا الموضوع في كتابه *تلك الجثة العظيمة المستلقية على ظهرها*(*).

(*) برنار هنري ليفي، تلك الجثة العظيمة المستلقية على ظهرها

في النهاية، هل نستطيع حقاً أن نضع حماس وحزب الله والسلفيين، في سلة واحدة؟ يتميز النظام الشمولي عموماً بحزب واحد يفرض أيديولوجية رسمية تحتكر وسائل الإعلام وتسيطر على القضاء وتمارس إشرافاً بوليسياً مستمراً. لا شيء من هذا مع أي من الحركات الإسلامية. لكن أولئك الذين يُبلّغون عن «الإسلام الفاشي» يقولون بأن المنظمات التي لم تصل بعد إلى السلطة، سوف تفرض نظاماً شمولياً فور وصولها. لننتظر ونرى. لا شك أن هناك قيوداً تعاني منها الحياة اليومية في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس (وهي قيود أخف من تلك التي يسببها الحصار الإسرائيلي للقطاع)، ولكن هل يمكننا القول بأنه لا توجد أية فسحة للحرية؟ يرى ستيفان دورَن بأنه «إذا كان البعد شبه العسكري وعبادة القائد الفذ عاملان مشتركان بين الإسلاموية والفاشية التقليدية، فإن كافة الأبعاد الأساسية الأخرى في الفاشية (قومية، توسعية، اقتصاد المؤسسات الحرَفية، البيروقراطية، عبادة المؤسسة)، غير متوافرة».

من جانب آخر، تعتبر الحركات الإسلامية من حيث المبدأ عابرة للقوميات، وهو ما يبعدها جداً عن النزعة القومية المميزة للفاشيات الأوروبية. يذكّر الباحث ستيفان دورَن بأن الحركات الفاشية كانت بطبيعتها أمبريالية وتوسعية. وإذا كانت خلايا القاعدة تنشط في عدة بلدان، أو تحلم باستعادة الأندلس وعودة الخلافة، فإن حماس وحزب الله يناضلان ضد احتلال الأراضي. الحركات الإسلامية عموماً لم تصل إلى السلطة، وعند وصولها كما في إيران، تواجه سلطاتٍ مضادة عديدة. حتى في إيران، لم ينجح القمع رغم ضراوته، في إخماد غضب المواطنين. السيطرة البوليسية قوية بالتأكيد لكنها ليست شاملة كما في الأنظمة الشمولية. بعض الأنظمة في آسيا الوسطى، التي ارتبط الغرب معها في محاربة الإرهاب، هي بالأحرى أقرب الأنظمة إلى الأحزاب الفاشية، أو نظام العراق في عهد صدام حسين، الذي تفاهمَ معه الغرب زمناً طويلاً. لنلاحظ أيضاً بأن

الطالبان لم يغيروا أيديولوجيتهم طيلة السنوات العشر الأخيرة. إلا أن الولايات المتحدة وقسماً من الدول الأوروبية دعمتهم في البداية.

عبارة «فاشية إسلامية» مفيدة بسبب شحنتها الانفعالية بالدرجة الأولى. إنها تسمح بتغذية الخوف عبر إعطاء الصدقية لفكرةِ أن الغرب يحارب فاشيةً جديدة وأشباهاً جُدداً لـ هتلر. يسمح هذا المفهوم بتهيئة الرأي العام لقبول فكرة أن الحرب يمكن ويجب أن تكون وقائية. ولكن، هل يمكننا أن نقارن بنزاهة بين هذين «التهديدين»، تهديد الأمس الذي تحقق و«تهديد» اليوم، المفترَض والوهمي. إذا كان الجهاديون الذين يريدون تدمير الغرب، موجودين، فإنهم لا يملكون الوسائل لتحقيق مشروعهم، وليسوا سوى بضع مئات. أين هي الـ panzerdivision(*) وأين هم جنود ألمانيا النازية الذين كانوا بمئات الألوف؟ أين هي آلاف الأسلحة النووية وعشرات آلاف الدبابات التابعة للاتحاد السوفييتي؟ ما يفعله الأشخاص مختلفو الانتماءات، الذين يفضحون «الإسلام الفاشي»، هو لنجدةِ مجمعات الصناعة العسكرية التي انتصرت عن طريق تشجيع سباق التسلح، لا سيما أثناء الحرب الباردة.

فبركةُ مفاهيم جديدة، هي خيانةٌ جديدة يرتكبها المثقفون. فبدلاً من أن يساعدوا المواطن على التفكير في ظواهر معقدة، يعملون على تبسيطها إلى أقصى حد، ويمدون الرأي العام بمواد مشوهة وسامّة فكرياً ويفبركون الخِدع الأيديولوجية.

(*) فرق الدبابات في الجيش الألماني.

7

الإسلام مخيف

بمناسبة انتخاب باراك أوباما لرئاسة أميركا عام 2008، أجري استطلاع لحساب جورنال دو ديمانش[*]، لمعرفة إذا كان الفرنسيون مستعدين لاختيار رئيس متحدر من الأقليات العرقية. عن سؤال: «هل يمكن أن تصوت يوماً لانتخاب مرشح أسود لمنصب الرئاسة؟»، أجاب 80% من الفرنسيين بالإيجاب؛ «وماذا عن مرشح من أصل آسيوي؟» 72%، وفقط 58% لمرشح من أصل مغربي. لا شك أن نسبة 58% من الفرنسيين المستعدين للتصويت لصالح مرشح من أصل مغربي، تعتبر نجاحاً وتطوراً ـ قبل عشرين أو ثلاثين عاماً، كان استطلاع مماثل سيعطي نتائج أقل بكثير. لا يسعنا مع ذلك إلا أن نلاحظ أنه إذا عبَّر الفرنسيون عن نوع من الاطمئنان إلى التنوع، فالفارق كبير بين زنوج وآسيويين ومغاربة. الأخيرون هم موضع شبهة أو رفض أكثر وضوحاً. ليس هذا الأمر بجديد، ولا يعود إلى 11 أيلول. في تشرين الأول 1985، ظهر في مجلة *فيغارو ماغازين* عنوان: «هل سنظلّ فرنسيين بعد ثلاثين عاماً؟» مع فوتومونتاج لفتاة محجّبة تدعى ماريان. في 5 كانون الثاني 2011، أشار استطلاع

(*) 2 تشرين الثاني 2008.

نشر في *لوموند*، إلى أن 40% من الفرنسيين يعتبرون الإسلام تهديداً.

الإرث الاستعماري هو العنصر الأول في التفسير. تلك الشعوب تعرضت للغزو، ولهذا فإن اعتبارها في مرتبة أدنى ومعاملتها على هذا الأساس كان يسمح بشرعنة الاستعمار.

إنهاء الاستعمار، باعتباره كان مؤلماً، في حرب الجزائر خاصةً، ترَكَ جروحاً أخرى. النصر الذي حققته جبهة التحرير الوطنية، وإعادة الفرنسيين المتواجدين في الجزائر إلى بلدهم بشكل اضطراري وسريع، ومستوى العنف في حرب الاستقلال، عوامل تفسر كيف جاء الحقد لدى البعض ليرفد الاحتقار. وأدت موجةُ الهجرات المغاربية اللاحقة لحرب الجزائر، إلى إثارةِ ثيمة «جاؤوا ليأخذوا خبزنا»، وإلى التنافس على فرص العمل الأقل احتياجاً للكفاءة، مما غذى نوعاً من العنصرية الشعبية.

لطالما قيل بأن العرب الحاضرين مادياً في فرنسا منذ جيلين أو ثلاثة، لا يستطيعون الاندماج لأنهم مسلمون، خلافاً لمهاجرين من موجات سابقة، إسبان وطليان وبولونيين، إلخ. إذا كانت الملاحظة صحيحة (مشاكل الاندماج وصعوبات العيش في الضواحي)، فهناك خطأ في تفسير الظاهرة. السبب ليس دينياً أو عرقياً بل اجتماعي. خضع المهاجرون من الأجيال السابقة لصدمةِ الرفض والعنصرية، قبل أن يندمجوا بعد جيل أو جيلين بفضل المدرسة والعمل. وصلت موجة المهاجرين المسلمين إلى مرحلة انفجار البطالة، وتعطلتْ آليةُ الاندماج. من هنا تأتي محاولة البعض لتفسير القضايا الاجتماعية من منظور عرقي.

سقفُ الزجاج في أعلى السلّم الاجتماعي موجود بالنسبة للنواب ومديري المؤسسات وكبار الموظفين. الاندماج الذي هو بصدد النجاح يخلق توتراتٍ جديدة. ثمة عدد متزايد من الشبان العرب يحققون النجاح في دراستهم، ويندمجون مهنياً اندماجاً جيداً جداً، ويطالبون بكل هدوء بمكانهم في مجتمعهم. ثمة عدد متزايد من

الأطباء والمحامين، عرب أو مسلمين، نجاحهم يخيف أولئك الذين ينظرون إلى وصولِ منافسين جدد.

تصريحات مارين لوبن في كانون الأول 2010، التي قارنت صلاة المسلمين في الشارع بالاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية، أثارت الاستنكار. لكنها تندرج في سياق شامل. مارين لوبن ليست الوحيدة التي صدر عنها خطاب إقصائي أو تشكيكي إزاء المسلمين.

ارتبط المستعمِرُ باليسار. أما اليوم، فإن اليمين هو الذي سجّل غالبية الحجج المتعلقة بالعصر الاستعماري وبالتحرر من الاستعمار. لذلك، لكي يتعامل اليسارُ مع العرب/المسلمين بوصفهم تهديداً، يحتاج إلى حوامل أخرى: الاعتداء على حرية المرأة والدفاع عن العلمانية سيساعدان على عرض خطاب معادٍ للإسلام بطريقةٍ سليمة سياسياً، ومقبولة من قسم من اليسار. لكن الدفاع عن العلمانية ينزلق أحياناً نحو دفاع عنْ هويةٍ يهودية ـ مسيحية، يُستَبعَد المسلمون منها.

الصراع القائم في الشرق الأوسط يفاقم المشكلة. بعض مؤيد إسرائيل الأشد حماساً يميلون إلى نقل العدو إلى الصعيد الداخلي.

المقاربة الاستراتيجية لـ «صراع الحضارات» ذاتُ ارتدادات في الداخل. أثناء البحث عن الإثارة، سرعان ما تم العمل على تصوير المسلم بوصفه إرهابياً، على الصعيد الدولي، وبوصفه جانحاً، على الصعيد الداخلي. طبعاً، ومن أجل تجنب أي انتقاد بالعنصرية، يتم التأكيد على الفصل بين المسلم المعتدل والمسلم المتطرف.

لكن هذا التمييز ليس أكثر من خدعة. فالمسلم المعتدل كثيراً مايكون مسلماً ولكن باعتدال. ولكي يُعتبر المسلم معتدلاً، يجب على المسلم ألا يلتزم بمبادئ الإسلام، وألا يكون مؤمناً. وتعتبر ممارسة الصلاة أو صوم رمضان، دليل تطرف ديني.

يجعل البعض من فضح الإسلام أو الإسلام المتطرف، معركته

الأولى، بل علة وجوده. يكفي أن نرى كيف جرى الاحتفال بالنائب الهولندي السابق آيان هرزي علي، ذي الأصل الصوماليّ، عندما أنكرَ الإسلام، وكيف تم تمجيده وتعظيمه رغم اعتماده خطاباً يصب في مصلحة صدام الحضارات.

العرب و/أو المسلمون الذين أصبحوا أبطالَ فضحِ الإرهاب، سيكونون موضع ترحيب حار. خطاب هؤلاء يبدو مشروعاً، ولا يمكن اتهامهم بالعنصرية. لكنهم لا يفضحون إلا الإرهاب الإسلامي، مما يسمح بالمرور الإيجابي على إسرائيل، البلد الديموقراطي المهدد من قبل الإرهاب الإسلامي. المسلم الذي يقف ضد إسرائيل في موضوع صراع الشرق الأوسط لا يعتبر مسلماً معتدلاً. يستطيع اليهودي التعبير عن نفسه على هواه بخصوص هذا النزاع، ويشكل اليهود الفرنسيون حول هذا الموضوع أوسع طيف سياسي، بدءاً من معاداة الصهيونية حتى التأييد غير المشروط لمختلف الحكومات الإسرائيلية.

قبل 1967، كان يهود فرنسا يخشون من قول كلمتهم بشأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي، خوفاً من اتهامهم بالتحيز. لم يعد لهذا التابو وزن عندهم، لكنه لا زال كذلك عند العرب والمسلمين.

وطأةُ الخوف من تهمة اللاسامية، مزدوجة. العربي مشتبه به بسهولة «بحكم طبيعة الأشياء» بهذه التهمة، ومن ينتقد إسرائيل سيصبح كذلك بسرعة أكبر. إذا أراد العربي أن يعيش باطمئنان، عليه أن يتجنب التعبير عن رأيه في صراع الشرق الأوسط، إلا إذا وقف «بشجاعة» إلى جانب إسرائيل (الديموقراطية ـ الوحيدة ـ في ـ الشرق ـ الأوسط ـ المهددة ـ من ـ قبل ـ الإرهاب).

لا زلت أتذكر ذلك اللقاء مع مثقف مسلم قُدم باعتباره «معتدلاً»، وكثير الظهور في وسائل الإعلام. كنا في ندوة في الخارج، وجاء يثرثر معي. حدثني عن سجالٍ كنتُ موضوعاً له سنة 2001. كان يتكلم بلغة هجومية إزاء إسرائيل، حتى أنني وجدتُ تلك الهجومية مبالغاً

بها. التقيته في اليوم التالي في المطار، وكلمته عن ندوة حول صراع الشرق الأوسط ينوي المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عقدها، ويجب أن تكون مختلف التيارات الفرنسية ممثلةً فيها إلى جانب إسرائيليين وفلسطينيين. رأيتُ وجه مُحاوِري يتغير، وكان جوابه الوحيد أنه توجه بخطى واسعة وحثيثة إلى الجمارك. لا شك أن فكرة التعبير عن رأيه علناً حول الصراع، قد بدت له مخاطرةً تهدد مستقبله المهني.

التمييز بين معتدلين/ راديكاليين، غير موجود إلا فيما يخص المسلمين. «الملْتحون» يهاجمون الروافِعَ التي تقوم عليها حضارتُنا. وفرضُهم للحجاب والبرقع وبناء المساجد، ليس سوى حيَلٍ لاختبارِ صمودنا، والاستسلام لهم في هذه الأمور خيانةٌ للمسلمين المعتدلين الذين يقاومونهم. إنهم يريدون إخضاع النساء - تعدد الزوجات، غطاء الوجه - ، وضع حرية التعبير موضعَ جدل - قضية رسوم الكاريكاتير -. إنهم يجسدون الجنوح على المستوى الداخلي، والإرهاب على الصعيد الدولي. هذا ما يفعله، على سبيل المثال، أندريه غلوكسمان، بحسِّه المعتدل المألوف، في *الإكسبرس* الصادرة يوم 17 تشرين الثاني 1994، في ذروة السجال حول الحجاب: «الحجاب عمل إرهابي. طالبات المدارس المحجبات في فرنسا، يعرفن أن حجابهن هو حجاب دم». وكذلك المحلل توماس دلتومب: «هذا المنطق يشكل القالب الذي يؤطِّر صورة الإسلام التي تظهر في وسائل الإعلام الفرنسية: يكرر الصحافيون باستمرار فكرةَ أن أعداداً كبيرة من المسلمين في فرنسا يمارسون إسلاماً «هادئاً» لكن أعداداً كبيرة من ريبورتاجاتهم مخصصة للمسلمين «الموبوئين»(*)».

فضح العنصرية متأخرٌ عن مَظاهرها، ومحاربة اللاسامية تُعتبر اليوم أولويةً. في عام 2003، اقترح اتحاد الطلاب اليهود في

(*) توماس دلتومب، الإسلام المتخيَّل، لاديكوفرت، 2005.

فرنسا، جعلَ محاربة اللاسامية قضيةً وطنية. كادت اللاسامية أن تودي بشعب بأكمله.

كانت اللاسامية قويةً في فرنسا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وبقيت قوية حتى نهاية الستينيات. لم تختف اليوم، ولكنها على شكل بقايا. لن يتعرض أي رجل سياسة يهودي للهجوم الذي عاشه كل من بْلوم ومَنديس فرانس. تُظهر الاستطلاعات أساساً، بأن الفرنسيين، الذين كانوا قبل ثلاثين أو أربعين عاماً يتحفظون على التصويت لمرشح يهودي للرئاسة، أو على مصاهرة اليهود، لم تعد لهم اليوم هذه التحفظات.

ثمة تشريع متطور جداً يسمح بمعاقبة مظاهر العنصرية، وهناك إجماع واسع في وسائل الإعلام على عدم التساهل مع اللاسامية. الاستنفار الإعلامي والسياسي عند وقوع أفعال معادية للسامية، لايقارن بأي حال بردود الفعل في حال وقوع عنف ضد العرب أو المسلمين.

أن تجعل المنظمات اليهوديةُ من محاربةِ اللاسامية أولويةً، أمرٌ عادي جداً. بل إن هذه هي مهمتها وعلة وجودها. أما أن يقوم المثقفون، الذين يفترض أن يحللوا المجتمع تحليلاً شاملاً وكونياً، بتحويلها إلى موضوعهم الأثير، فذلك أمر يدعو للاستغراب. هل هذا هو أشد أشكال العنصرية فتكاً اليوم؟ هل هذا هو السبب الأساسي للتمييز؟ لا. إنهم متأخرون عن الموعد، ويحاربون أشباح الماضي أكثر مما يحاربون انحرافات الحاضر. ينخرطون في قضية عادلة ربحت الجولة بشكل جيد. هم يشبهون في ذلك أولئك الذين يعلنون بأنهم دعاة أشداء للجمهورية في عصرٍ لا يوجد فيه سوى حفنة من المطالبين بعودة الملكية. إصرار البعضِ على التمييز بين محاربة اللاسامية وبين الأشكال الأخرى للعنصرية يمكن أن يبدو مريباً في حالات معينة. كأنما ينطلقون من مبدأ الوقوف بجانب اليهود باعتبارهم أصحاب نفوذ، وهو ما يعتبر ثمرة منطقٍ لاساميّ.

لهذا السلوك ميزتان: اتخاذ وضعية النبالة ـ من هو الذي لا يمكنه المشاركة في محاربة اللاسامية؟ ـ وفي الوقت نفسه الذهاب مع تيار الغالبية. إذ أن مثقفينا «المزيفين»، عندما لا يكتفون باستخدام الكذب كأداة عمل، يحبون اتخاذ هذه الوضعيات. ما أن يقوم أحدهم، بطريقة أو بأخرى، بانتقاد المسلمين، حتى يوجه له الآخرون التحية على «شجاعته». يتردد مصطلح «شُجاع» في تمارين الرضا عن النفس والإعجاب المتبادل التي يروق لهم ممارستها. تزفيتان تودوروف الذي تعرَّضَ حقاً للقمع على يد الشمولية، يجد من المستغرب أن يعمد المُنتقدون الأشداء للمسلمين، إلى مقارنة أنفسهم بـ فولتير. لم يكن فولتير يحارب أقليةً تسعى للاندماج، بل كان يحارب القدرةَ الكلية للكنيسة المهيمنة على المجتمع. يصبح خلْطُ الأمور صادماً عندما يقوم مقاتلو الحرية هؤلاء، بمقارنة أنفسهم بالمنشقّين الشيوعيين في دول أوروبا الشرقية. كان هؤلاء المنشقون يدفعون ثمن جرأتهم سنين عديدة في الاعتقال أو معسكرات الأشغال الشاقة. أما أولئك فإنهم «معرضون لخطر» استقبالهم على مائدة رئيس الدولة. من المبالغ به أن يرغب المرء بالتمتع بالمجد المخصص للمضطَهَدين، وبالحظوة التي يمنحها الأقوياء، معاً(*)».

هؤلاء المثقفون أنفسهم هم بالمقابل، أقل نضالاً بكثير عندما يتعلق الأمر بالعنصرية الموجهة ضد العرب، أو بالإسلاموفوبيا. بل إن البعض يدحض مصطلح إسلاموفوبيا، لأنه قد ينطوي على منع انتقاد الدين الإسلامي، ويكون بالتالي مخالفاً للحريات. تمر عمليةُ التشهير بالإسلام أو بالعرب، عبر قناعٍ هو مصفاةُ محاربة الإرهاب والرقابة الدينية والدفاع عن العلمانيةِ أو عن حرية المرأة. ومما يثير العَجب أن تكون النساء الوحيدات الجديرات باستنفار المرء

(*) تزفيتان تودوروف، خوف البرابرة، روبير لافون، 2008.

دفاعاً عنهن، مسلمات. ولكن مَن يستطيع الجزم بأن العنف الأسري في فرنسا حكرٌ على المسلمات؟ وبأن نساء العالم الإسلامي، وحدهن، على الصعيد الدولي، موضوع زيجات بالإكراه، أو ضحايا جرائم شرف؟ لن تكون مثل هذه الأفعال، التي ترتكب في الهند مثلاً، مادةً لحملات إعلامية. وكما تقول إستير بنباسا، «الإسلام هو الهوس في القرن الواحد والعشرين، شأن اليهودية في القرن التاسع عشر وبداية العشرين(*)».

كيف لا نلاحظ بأن ما نأخذه اليوم على المسلمين و/أو العرب، هو في الواقع نفسه ما كنا نأخذه سابقاً على اليهود: «هم ليسوا مثلنا؛ الدين يفرق بيننا وبينهم تماماً؛ لا يستطيعون، أو لا يريدون الاندماج؛ يشكلون تهديداً لهويتنا ولأمننا؟».

قُدِّمت قضية الرسوم الكاريكاتورية بوصفها معركة في سبيل الحرية. تزفيتان تودوروف يرى فيها، على حق، صراعاً داخلياً في البلدان الأوروبية، بين موقفَيْن من سكانها المسلمين ومن النزعات الأصولية المتذبذبة لهؤلاء السكان: إما الدفعُ نحو المواجهة عن طريق مفاقمة الصراع، أو مداراة الحساسيات. هل يمكن القول، كما يؤكد البعض، بأن انتقاد الإسلام بات ممنوعاً مراعاةً لقضايا «صحيحة سياسيّاً»؟ الباحث جان إيف كامو يؤكد خلاف ذلك: «تثبت الوقائع بأن انتقاد الإسلام منتشر في فرنسا الحالية، إلى درجة أنه لا يسيء إلى من يستمع له، ولا إلى الموقع الاجتماعي والفكري لمن يتعاطونه، وبهذا المعنى، تكون الفكرة القائلة بأن انتقاد الإسلام ممنوع، هي دون أدنى شك، إحدى أكبر الخِدَعِ الفكرية لهذا العقد الأخير».

البرقيات الديبلوماسية للسفارة الأمريكية في فرنسا، التي

(*) ريسبكت ماغازين، الأول من أيلول، 2008.

نشرتها ويكيليكس، كشفت تحليلاً سياسياً دقيقاً حول صعوبات فرنسا في دمجِ أقليتها المسلمة. إنه أحد التحديات الكبرى المتعلقة بتوازنِ مجتمعنا، كما أنه رهان جوهري من أجل استمراره في ممارسة إشعاعٍ يتجاوز وزنَه الديموغرافي والاقتصادي. لنأمل بأن تساعد تصريحاتُ مارين لوبن، على الأقل، على إظهارِ المكان الذي تؤدي إليه إدامةُ المناخ المعادي للمسلمين، وإن كان مقبولاً، وقام أشخاصٌ من اليسار بتغذيته وتطويره باسمِ العلمانية الجذريّة.

القول بأن «الربيع العربي» قد أخذ مثقفينا «المزيفين» على حين غرة، لا يعبِّر بما يكفي عن واقع الأمر. شرحوا لنا من قبل بأن تأخر هذه البلدان، الذي لا شك بأنه فطريّ، جعلها محكمةَ الإغلاق في وجه الديموقراطية. كان ذلك يبرر الحرب من أجل تحرير هذه الشعوب من حكامها الطغاة، مثلما حدث في العراق. تحرر شعب تونس وشعب مصر بنفسيهما. إنه الموت الثاني للمحافظين الجدد. هذا يبرهن مرة أخرى بأن الديموقراطيات تتشكل من الداخل وليس بفعل تدخل عسكري وخارجي أيضاً.

قُدِّم الطغاة على أنهم يشكلون سداً في وجه الإسلام المتطرف. لكننا على العكس من ذلك، نعتقد بأن نهج هذه الأنظمة الاستبدادية (جمود سياسي، محاباة الأقارب، فساد، قمع، غياب حريات، إلخ.) شكَّل الأرحامَ التي نما فيها الإسلام الأصولي. لقد سقطوا دون أن يمسك الإسلاميون - الذين سيُمنَحون الشرعية - بالسلطة. النزعة الإسلامية تُحارَب بصناديق الاقتراع على نحو أفضل من محاربتها بالسلاح.

كان العرب يُقدَّمون لنا على أن العنف كامن في جيناتهم. لكن الثورات كانت سلميةً وأخذت النساء دوراً هاماً فيها. لزم مثقفونا المزيفون، الذين عادةً ما يكونون مكثارين في الكلام، لزموا الصمت أمام الثورات العربية، أو كانوا منتقِدين لها.

أما برنار هنري ليفي، فقد كان مرة أخرى أمهر من الآخرين. لقد أدرك، بعد أن عبر عن مخاوفه من رؤية الإسلاميين يستلمون السلطة في مصر، بأنه ليس من الحصافة أن يَظهر معارِضاً لهذه الثورات الديموقراطية. هرع إلى مصر وعاد منها بريبورتاج لصالح *ليبيراسيون*، ثم اتجه إلى ليبيا. سارعت *لوجورنال دو ديمانش* إلى تخصيص صفحتين لهذه الزيارة التاريخية. تلا ذلك ثلاثة مقاطع للراديو والتلفزيون، يظهر فيها ليفي حاضراً بصحبة مصريين وليبيين، جاعلاً من نفسه لسان حالهم.

خاتمة

ينتابنا قلق شديد من صعود مارين لوبن ومن «النزعة الشعبوية» في فرنسا. أكد دخولُها في الجدل حول تعريف «الشعبوية»، أن الرفض الذي تعاني منه النخبةُ يعود إلى أكاذيبها. يسهم مثقفونا «المزيفون»، الذين لم تعد أكاذيبهم تَخدع الجمهور العريض، رغم استمرار انتشارها بفضل التواطؤ الذي يحظون به، في صعود اليمين المتطرف.

يرى تزفيتان تودوروف: «في البلدان الشمولية، يجري التضحية منهجياً بالحقيقة لصالح النضال من أجل الانتصار. أما في الدولة الديموقراطية، فيجب أن يكون الانشغال بالحقيقة مقدساً(*)». الرهان، في نظره، يجري على أسس النظام ذاتها. يقوم «مزيفونا» خلسةً بتقويض أسس الديموقراطية. تحليلاتهم ودعواتهم يمكن أن تؤدي إلى رسم صورة ضيقة لفرنسا على الساحة الدولية، تبدو فيها منكفئة على نفسها، ولكنها قليلة التواضع نظراً للدروس التي تعطيها للآخرين.

صورة فرنسا المناقضة لنفسها، المبشرة بحقوق الإنسان، حقوق المرأة، الحازمة مع من تعتبرهم منافسين وخصوماً، والتي تُظهر صراحةً أو بشكل نصف واعٍ ارتكاساتِ خوفٍ إزاء العالم

(*) تزفيتان تودوروف، مرجع سبقت الإشارة إليه.

الخارجي عموماً والعالم الإسلامي خصوصاً، هي صورةٌ أقل مايقال فيها هو أنها إشكالية. هذا السلوك ليس من تقاليدنا الانفتاحية والإشعاعية ولا يصب في مصلحتنا المستقبلية. نعم، لقد ولى عصر السيطرة الغربية على العالم. ولكي نوقف انتشار هذه الظاهرة لايكفي أن ننصرف إلى حروب نظرية - قد تفضي إلى حروب حقيقية - وإدانات خطابية أو كتابية. بل إننا بذلك نجازف بتعزيزها وتسريعها.

القسم الثاني

بخصوص بعض الـ «مزيفين» كلٌّ بمفرده

تمهيد

ذكرت في الفصل الأول الأسباب والكيفية التي أدت إلى انتصار «المزيفين»، سأذكر في هذا الفصل بعض الأمثلة الملموسة.

خلافي الرئيسي مع الأشخاص المذكورين ليس بسبب أفكارهم بل بسبب لجوئهم إلى الكذب. لا ألومهم على ما يفكرون به، فهذا حقهم، وفضلاً عن ذلك قد لا أختلف معهم. بالمقابل يجب ألا يكون الاستخدام المنتظم لحجج زائفة، أمراً مقبولاً. لا يمكنني قبول ذلك.

عندما تطرقت إلى مشروع هذا الكتاب أمام بعض الأشخاص قال لي العديد منهم: «ستصنع لنفسك أعداء، وأعداء أشداء» ونصحوني بعدم الاستمرار بهذا العمل. صحيح أنه كان من المريح أكثر ألا أقول شيئاً، وأن أبقى، من خلال سكوتي، مشاركاً في حركة التواطؤ العام. في الامبراطورية الرومانية لم يكن العرافون يستطيعون منع أنفسهم من الضحك عندما يتقابلون لأنهم كانوا يعرفون بأنهم يروون الترهات على نحو جماعي. التواطؤ الداخلي الذي جعل العديد من المثقفين أو الخبراء، يتجنبون انتقاد زملائهم، حتى وهم يدركون الشناعات التي يتفوه بها بعضهم، هذا التواطؤ أمر مرفوض. الضحية الأولى هو الجمهور الذي يحق له أن يشهد حلقات جدل حقيقية بآراء متعارضة ومعلومة صادقة.

ربما يندهش البعض من غياب بعض المثقفين الذين لم أوفرهم أساساً. ولكن، ومرة أخرى، ليس هدفي من هذا الكتاب انتقاد أولئك

الذين أختلف معهم، بل فضح من أعتبرهم محتالين. مثلاً، هناك خلاف فكري عميق بيني وبين آلان فينكيلكرو. أعتقد بأنه، وعلى نحوٍ مؤذٍ جداً، ساهم في تغذية الخوف لدى قسم كبير من الجالية اليهودية، عن طريق تضخيم اللاسامية في فرنسا تضخيماً مفرطاً، وبأنه يوجه بسهولة شديدة إصبع الاتهام إلى شباب الضواحي والمسلمين. ولكن عليّ الإقرار بصدقه. يؤمن فينكيلكرو إيماناً عميقاً بما يقوله، بل إنه مسكون بقناعاته بالمعنى الحرفي للكلمة.

وضعُ باسكال بروكنر مشابهٌ تقريباً. لاحظتُ استثناءً بارزاً في كتابه «استبداد الشعور بالذنب» الذي نسبَ إليَّ فيه أنني قلتُ في مذكرة كُتبت عام 2001، بأنه يجب الوقوف مع الفلسطينيين لأن العرب هم أكثر عدداً من اليهود. أنا لم أتفوه طبعاً بهذا الكلام. إنها طريقة مريحة لإثارة الخوف من الإغراق الذي تشعر به الجالية اليهودية، وطريقة لعدم الرد على سؤال كنت أطرحه: لماذا لا نطبق على الصراع العربي الإسرائيلي المعايير التي نطبقها على النزاعات الأخرى؟ على العكس، كنت أدعو إلى تطبيق مبادئ عالمية لا مبدأ وزن الجاليات الذي كان يعتمده كثير من المسؤولين السياسيين. صادفته يوماً عند كلارا وماريك هالتر واعترف لي بأنه لم يكن قد قرأ المذكرة عندما ألف كتابه، بل بأنه اعتمد على مصادر «درجة ثانية». أوصلتُ إليه المذكرة وأحكام محكمة الابتداء ومحكمة استئناف باريس، اللتين أظهرتا موقفي المحق، ولذلك فقد كانت دهشتي عظيمة عندما كرر في الطبعة الجديدة لذلك الكتاب استخدام تلك الحجة المرتبطة بنظرية ساذجة باتت في علم السياسة اسماً يطلق على الممارسات الفئوية. أن يستشهد بي في الطبعة الأولى دون أن يقرأني، هو أمر كان فيه خفة. أما أن يعيد الكرة في الطبعة الثانية رغم أن بحوزته المعلومات التي تبين خطأ كلامه، فهو دليل على عدم أمانة فكرية حقيقي.

لن أتكلم أيضاً عن إريك زِمور الذي يدين بصورته المروَّج لها

بشدة في وسائل الإعلام، إلى أقواله التي أدان القضاء بعضها، وتتناول الزنوج والعرب. تبدو لي تأكيداته مدانة وأفكاره مُفسدة، وحين يعلن ارتباطه بفرنسا، فهو يحيل بالأحرى إلى فرنسا عفنة وضامرة. لكنه صادق حتى في مبالغاته.

نحتاج في فرنسا إلى جدل يتناول الموضوعات التي يوجد حولها تناقض، جدل يشكل ملح الحياة الفكرية. من جهتي، لطالما قبلت بهذا النوع من الجدل ولم أرفض أبداً المشاركة في ندوة أو برنامج بسبب خلافي مع أحد المشاركين. إحدى النقاط المشتركة بين معظم «المزيفين» المذكورين في الصفحات التالية، هي تحديداً رفضهم لهذا الجدال ومحاولتهم إسكات من لا يشاركهم في الرأي. إنهم، في الوقت الذي يلوحون فيه بمبادئ فولتير، يتصرفون كموظفي رقابة عديمي الشفقة.

1

ألكسندر آدلِر، قصص العم ألكسندر، الرائعة

«قاصٌ رائع»: هكذا قدمتْهُ لور آدلر (لا صلة قرابة تجمعها به)، عندما وظَّفَتْه في محطة فرانس كولتور. هذا صحيح. يتمتع الصديق ألكسندر بموهبة مدهشة تجعله يملك القدرة على الكلام والتطرق ببراعة إلى الشؤون الدولية كافة دون ملاحظات مكتوبة. إنه خبير بالقارات الخمس وجميع المواضيع.

يعاني آدلر من هياج الذاكرة، فهو يسجل كل ما يقرأه. إنه يتمتع بذاكرة استثنائية، ولقد أُتيح لكل من جاوره التحقق من ذلك. المشكلة هي أن ألكسندر يستفيد من مواهبه الشفوية ومن المكتبة الحقيقية القابعة في دماغه لرواية القصص.

المُحاورون الأقل موهبة، أو الخبراء الذين لا تتصف المعارف التي تستوعبها أذهانهم بالقدر نفسه من التماسك، لن يستطيعوا أن يفعلوا مثله دون مجازفات. لكن آدلر واثق من عبارته ومن الأثر الذي يتركه في محاوريه، إلى درجة أن أحداً لا يجازف بالاعتراض عليه.

بفضل إحساسه المؤكَّد بالإخراج، يروي الأحداث كما لو أنه كان شاهداً مباشراً عليها. عند سماعه وهو يصف النقاشات الداخلية

بين قادة الدول العظمى، تظن بأنه كان حاضراً داخل القاعة التي اجتمع فيها أولئك القادة واتخذوا فيها قراراتهم. آدلر، هو الـ «The fly on the wall»(*). فضلاً عن ذلك، وعلى نحو مفارق بالنسبة لشخصٍ تلقّى تأهيلاً ماركسياً، لديه البراعة الفائقة لتفسير قصةِ التاريخ الكبرى من خلال قصص شخصية صغيرة. فلانٌ كان قريبَ مُرافِق الوزير، وفلانٌ كان مع فلان في مدرسة الحزب قبل خمسين عاماً، إلخ.

استطاع أن يفتن العديد من المسؤولين السياسيين، والعديد من الصحافيين، وقسماً واسعاً من الجمهور. الجميع يستسلمون لهدهدةِ حديثه كمن يستمع إلى موسيقى ساحرة، دون التأكد من مطابقة الكلمات المقطّرة، للحقيقة. إنه من جانب آخر رفيق ممتاز وضيف مبهج، هذا إذا كان لك وزن اجتماعي حقيقي، وإلا تجاهلَكَ بكل شموخ. فلماذا إذن نصنع المشاكل ونبحث عن كذبات شخصٍ يتمتع بهذه القدرة على الإمتاع؟

إلى جانب هيبته جسدياً وفكرياً، يتمتع ألكسندر آدلر أيضاً بوفاء سياسي عظيم. فمنذ عام 1981، وقف دوماً مع الأغلبية الرئاسية. انضم ببساطة إلى شيراك بعد أن كان مع «شوفينمان» ثم «سيغان»، ثم «فابيوس». وبعد أن حاول عبثاً الانضمام إلى جوسبان، أصبح ساركوزيّاً. إنه على استعداد لأن ينضم إلى «ستراوس خان» أو إلى «مارتين أوبري» إذا فاز أحدهما في انتخابات 2012.

قرر ألكسندر آدلر أن يقاوم رغبته بانتقاد مواقف جاك شيراك حول الشرق الأوسط رغم أنها جاءت معاكسة لقناعاته الشخصية، خاصةً بعد 2001. لكنه في الوقت ذاته أظهر صرامة قصوى مع من راحوا يرددون تحليلات قريبة من تحليلات رئيس الدولة، ولكنهم لم يكونوا في موقع السلطة.

(*) نبابة فوق الحائط.

حين تكلم مراراً وتكراراً عن هستيريا العداء لإسرائيل في السياسة الخارجية الفرنسية (في كتابه شهدتُ نهايةَ العالم القديم، يذكُر «فرنسا، العدوّ المعلن لإسرائيل») لم يضع في الاعتبار مسألةَ قدرة رئيسِ الدولة في التأثير على إسرائيل. كانت زوجته بلندين كريغل، قد أجْرت بدورها أيضاً، قفزةً كبيرة من اليسار إلى اليمين، وعملت مستشارة في الإليزيه. لكنّ قربَ الرجل وزوجته من رئيس الجمهورية، لم يكن له تأثيرات ضارة على مسيرة كل منهما المهنية.

إلا أن آدلر لم يوفق جداً في التوقعات، رغم علمه بكل شيء. في عام 2004 تنبأ بانتخاب جون كيري رئيساً للولايات المتحدة، وبانتخاب خاتمي عام 2005 رئيساً لـ إيران، حتى أنه تجرأ، في آذار 2003، وأكَّد بأن حرب العراق لن تقع. جاء في مقال نشر في *الفيغارو* 8 آذار 2003: «الحرب، ببساطة، لن تقع. هذه القناعة التي بنيناها على ملاحظة دقيقة لبعض الوقائع، وعلى فرضيات معينة لايشاركني الجميع بها، وأيضاً على نوع من الحدس والتقديرات النفسية». لا بدّ أن جورج بوش فاته الاطلاع على المقال، لأنه بعد أسبوعين من ظهوره، شنَّ الحرب على العراق.

في كتابه شهدتُ نهاية *العالم القديم*، الذي نُشر قبل هذه الحرب بقليل، تنبأ أيضاً بطلاقٍ فرنسي ـ ألماني («تُظهر ألمانيا شرويدر تحفظاً متزايداً إزاء تمديدِ تجربةِ الثنائية مع فرنسا، وهي تجربة لا تبدو لها مفيدة ولا أكيدة».) وبقطيعةٍ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى («تأبى الولايات المتحدة بقيادة بوش، المرتدةُ ثقافياً نحو أمريكا اللاتينية، واقتصادياً نحو آسيا، تأبى، رغم جهود طوني بلير اليائسة، تكرار شكل العلاقة السابق»). توقع ألكسندر آدلر تحالف تركيا وإيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كما توقع انضمام روسيا إلى القضية الأمريكية وولادة تحالف جديد روسي ـ أمريكي. أكد من جانب آخر أن هذا التنسيق الأمريكي ـ الروسي

«سرعان ما سيترجَم في ميدان استكشاف النفط والغاز، لاسيما في بحر قزوين وسيبيريا. هذه السياسة التي تسعى إلى التكافل في الطاقة وإلى إعادة خلق توازنات جيوسياسية جديدة، تدفعنا نحو أول تحالف قائم على المساواة تقيمه الولايات المتحدة منذ 1945». ستصبح قيامةُ روسيا وقوتُها، حسب رأيه، هدفاً للاستراتيجية الأمريكية، ما قد يسمح «لروسيا بالانضمام إلى الناتو، ويسمح للأمريكان، في طلاق ودي مع الأوروبيين، بقبولِ اضطلاعهم بمسؤولية أنفسهم وتحولهم إلى قوة عسكرية مستقلة». بعد نحو العشرة أعوام من هذه التنبؤات، لم يتحقق منها شيء بعد. ولا يوجد في التطورات الجديدة ما يوحي بأنها ستتحقق يوماً...

فيما وراء التشخيصات الجنونية، هناك التأكيدات القاطعة التي قد تدهش القارئ المتابع للوقائع. لنذكر بعضها، المأخوذ من الكتاب نفسه، لكي نفهم على نحو أفضل: «لفّتان من مفك البراغي تكفيان اليابان لكي تصنع من ثلاثة إلى خمسة آلاف رأس نووي في السنة». بعيداً عن الصياغة الأسلوبية، وأياً كانت إمكانات البلد التكنولوجية التي لا جدال فيها، من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تكون مثل صناعة الأسلحة النووية هذه ممكنةً. يؤكد أيضاً أن صدام حسين اهتم بأسامة بن لادن وأن سفير العراق في تركيا استقبل رجال القاعدة. «يبدو قصي، أحد أبناء صدام حسين، مهتماً على نحو خاص بالقاعدة، لذلك بدأت تَظهر في العراق منذ عدة سنين بعضُ الثيمات السنّية، وبدأت علمانيةُ السبعينيات تصبح ذكرى بعيدة». بعد خسارته لحرب الخليج 1990 - 1991، زيَّن صدام حسين خطابه بإحالات إلى الإسلام من أجل استعادة جزء من شرعيته. أما أن يكون قد أقام علاقات مع القاعدة، فهو أمر يخالف كل الحقائق. كانت تلك من الحجج الأيديولوجية التي ساقها صحافيون متطرفون في الولايات المتحدة من أجل تبرير الحرب على العراق، ولكنها حتماً لم تكن أمراً تم التحقق من وقوعه. آدلر نفسه سوف يكرر،

لحسابه، الإشاعةَ التي تناقلها أبواق البروباغندا أنفسهم، والتي تقول بأن محمد عطا، قائد انتحاريي 11 أيلول، قام برحلتين من نيويورك إلى جمهورية تشيكيا لكي يلتقي هناك بالرئيس المحلي للاستخبارات العراقية. يتيح له نقلُ هذه الإشاعة أن يؤكد وقوف صدام حسين وراء الاعتداء على مركز التجارة العالمي.

كذلك يشرح آدلر، نظراً لمعرفته الشديدة بنشاطات بن لادن (الذي يضعه حتماً في صورة مخططاته)، بأن هجمات 11 أيلول كانت تحضَّر منذ 1999 وأن بن لادن أسرَّ بذلك لعدد من الممولين الماليزيين والأندونيسيين. وقد باح هؤلاء الممولون حتماً بسرهم الثقيل إلى ألكسندر آدلر. كما نرى، فإن هذا الكتاب يثير الضحك أكثر مما يثير تأملات جيوسياسية حقيقية. إلا أنه حقق مع ذلك نجاحاً كبيراً في المكتبات، ورحبت وسائل الإعلام به بالإجماع، حتى أنه حصل على جائزة الكتاب السياسي عام 2003.

إذا كان هناك عالم قديم قد اختفى في السنوات الأخيرة، فهو العالم الذي كانت فيه لألكسندر آدلر رؤيةٌ غيرُ فئويةٍ للعلاقات الدولية. لقد أصبح، منذ استئناف الانتفاضة وأحداث 11 أيلول، المُدافعَ المطلق عن إسرائيل والمهاجمَ الذي لا يرحم لكل من يجرؤ على التشكيك بسياسة آرييل شارون. وأقرَّ بذلك: «إنني، منذ 11 أيلول، في حالة حرب. [...] في هذه المعركة التي لم تكن بالنسبة لي معركةً فكريةً فقط، اضطررت لترك صحيفتَي كورييه *أنترناسيونال* *ولوموند*، مع شعوري بالأسف على مغادرةِ الثانية، وبالأسف والارتياح على مغادرة الأولى. لم يكن باستطاعتي، في زمن التطرف هذا، أن أقف جنباً إلى جنب مع أولئك الذين يحاربون العولمة والديموقراطيةِ الأمريكية وإسرائيل(*)». لنتخيل لحظةً واحدة أن

(*) أشار إليه أكريميد، «وجوه ألكسندر آدلر: خبرة في التقلبات وقوةُ حضورٍ إعلامي في كل الشؤون»، 13 كانون الثاني 2004.

تصدر عن كاتب افتتاحياتٍ التصريحاتُ القتالية نفسها لصالح فلسطين مثلاً، أو ضد البلدان التي يدافع آدلر عنها. كم من الوقت سيبقى في قناة فرانس كولتور؟ أما آدلر فقد استطاع أن يقاوم كل محاولات مديري فرانس كولتور الذين خلفوا لور آدلر، لطرده، ليس بسبب مواقفه، بل بسببِ خفته وتأخره المتكرر أو غيابه الكثير عن الاستديو. إذا كان هناك مستمعون يقدرونه فهناك آخرون سئموا من سلوكه الفظ إزاء أسرة التحرير، إلى درجة أن نقابة الصحافيين طلبت منه علناً أن يحترم التزاماته أو يكف عن التعاون مع القناة(*).

في الوقت الذي يجد فيه آدلر بأن «شيطنة» آرييل شارون لا تُحتمل، لا يتردد، من جانبه، في وصف ثاباتيرو رئيس الوزراء الإسباني بأنه «مريع(**)». كان انتخابُ هذا الأخير بعد اعتداء 2004 في مدريد، بالنسبة له «تركيبة انفجارية من السلْمية الميونيخية والرضا اليساري عن النفس(***)». وبالحمية نفسها، يعمد بتاريخ 11 أيار 2005، وأمام ميكروفون فرانس كولتور، إلى مقارنة هوغو شافيز بـ «غوريلا أو كائن ما قبل الإنسان». ولا يتردد في وصفه بـ شبه دكتاتور، لأنه سجَنَ العديد من المعارضين، ومن بينهم الرئيس السابق كارلوس أندريه بيريس الاشتراكي الديموقراطي (3 آذار 2005). هل يجب التذكير بأن هذا الأخير كان يعيش في المنفى في سان دومينغو، وأنه أقيل من رئاسة جمهورية فنزويلا عام 1993 بسبب اختلاسات مالية فائقة. يشرح أيضاً بأن القاعدة هي التي تلاعبت بنازيين أمريكان ودفعتهم لارتكاب الاعتداء الذي جرى في مدينة أوكلاهوما. وفي الوقت الذي اعترف فيه اليمين المتطرف بمسؤوليته عن هذا الاعتداء، راح ألكسندر آدلر يؤكد: «أكثر من

(*) تحصي جريدة نقابة الصحافيين الوطنية مخالفات آدلر المهنية العديدة، لتختم: «أي زميل كان سيُطرد إذا ارتكب جزءاً بسيطاً من هذه الأخطاء المهنية»، فلاش أنفو، أيلول 2009.

(**) «ما يهدد إسرائيل»، لارش، تشرين الأول 2006.

(***) لو فيغارو، 17 آذار 2004.

ثلاثين شهادة جديرة بالتصديق لشهود على الأرض رأوا أشخاصاً شرق ـ أوسطيين متواجدين في مكان الانفجار(*)». وعلى قناة فرانس كولتور، في 2 أيار 2006، قال في تعليق له على قرار اتخذه إيفو موراليس الرئيس البوليفي الجديد: «لقد قام تاجر المخدرات موراليس، للتو، بتأميم شامل لصناعة الزيوت النفطية في بوليفيا».

وتزامناً مع خشيته من الثورة الديموقراطية في مصر، وصفَ المعارِضَ المصري والمدير السابق للوكالة الدولية للطاقة النووية، الذي كان قد اعترض على حرب العراق، بالـ «متعدد الأشكال الفاسد(**)».

عام 2004، أجرى مركز القدس للإعلام والتواصل، استطلاعاً جاء فيه أن عدد الفلسطينيين الذين يتمنون تدمير إسرائيل التام هو 11%، وأبدى 57% من الفلسطينيين تأييدهم لإقامة دولتين جارتين. في اللحظة نفسها، صرح ألكسندر آدلر قائلاً: «ما تزال غالبية الفلسطينيين تتمنى دمار إسرائيل التام».

في 20 أيلول 2001، على راديو جي، قال رداً على سؤال عما إذا كانت فرنسا ستتضامن مع الولايات المتحدة بعد الهجمات: «لا، لا أظن ذلك. أظن أن بلداً مثل فرنسا، ملتزماً بشدة خلف الفلسطينيين والعرب، لن يلعب لعبة التضامن». وصرح في اللقاء نفسه: «الإله لن يتخلى عنا، فهو لم يتخلَّ أبداً، وآمُلُ أننا بقوةِ صلاتنا وحبنا لإسرائيل، سنردُّ الحكمَ القاتل، وسيكون عامنا أفضل».

في 13 تشرين الأول، على موقع *info.Proche - Orient*، مضى ألكسندر آدلر إلى أبعد من ذلك: «طارق رمضان ليس فظيعاً ولا محبباً، ومن يصدمني أكثر هم اليهود الخونة مثل آل روني برومان وغيرهم. لذلك فإن دانييل مرمِت، الصحافي البريجنيفي، وبرنار

(*) «من يساند القاعدة»، لو فيغارو، 17 آذار 2004.

(**) لو فيغارو، 29 ـ 30 كانون الثاني 2011.

لانغلوا، رئيس تحرير بوليتيس، وآخرين، يُحسنون قولَ الأشياء، وبهذه الطريقة لا يمكن الإيقاع بهم. هؤلاء الناس يبدون لي أجدر بما لا يقاس بالازدراء، وأشد إثارة للنفور». سوف يذهب آدلر أساساً للشهادة ضد دانييل مرمت في الدعوى التي رفعها عليه اتحاد يهود أوروبا ومؤسستا ليكرا ومحامون بلا حدود. لن يمنعه سوى كرم أخلاقه من المطالبة ضده بالمصير المخصص للخونة من أمثال روني برومان. كونك يهودياً، بالنسبة لآدلر، يعني أن تؤيد إسرائيل بلا قيد ولا شرط. هذا كل شيء.

ألكسندر آدلر هو في الحقيقة موهبة حقيقية مضيَّعة. فذكاؤه وذاكرته وإمكاناته، كان من الممكن أن تصنع منه أحد أكبر مثقفي عصرنا. ليته فقط أحاط مواهبه الهائلة بقدر أكبر من النزاهة ومن الدقة.

2

كارولين فوريست، «كاذبة بالتسلسل»

كارولين فوريست، بالنسبة لي، هي ما هي ماريون جونز في ألعاب القوى. مظهر تام وأداء فذ. لكن، ولحسن حظ كارولين فوريست، فإن الكشف عن «المزيفين» ليس منظماً بقدر الكشفِ عن تناوُل المنشطات. إذا عوقبت ماريون جونز، فما تزال كارولين فوريست تحتكر المنصات التلفزيونية. عام 1977 أسست كارولين بالتعاون مع فياميتا فيننر مجلة *بروشوا*. هدف هذه المجلة، ذات عدد النسخ المحاط بالكتمان، هو الحفاظ على العلمانية وحقوق المرأة والمثليين. ألفت المرأتان كتاباً عام 1998، بعنوان *دليلُ رعاة الـ FN*. نجحت الصديقتان بانتزاع التقدير مجدداً من خلال مؤلف آخر بعنوان *آخر حملات الكراهية ضد المثليين* عام 1999. في العام التالي سيصدر لهما كِتاب آخر حول العلاقات بين المسيحيين المتشددين وجورج بوش. في عام 2003 كتاب *خطوط رمي متقاطعة: العلمانية تحت امتحان التشدد اليهودي والمسيحي والإسلامي*، الذي توصَّل إلى أن التشدد الإسلامي هو الأقوى بين أشكاله الثلاثة. كتبت كارولين «إذا كان الإسلام لا يحتكر العنف، فهو الوحيد الذي لديه مخزون من القنابل البشرية».

سوف تتحول المرأة، بهذه المناسبة، من مناضلة شابة مرحَّب

بعملها، إلى نجمة حقيقية في وسائل الإعلام. هناك سببان يفسران هذا التحول. الأول هو أن كارولين فوريست «تضع علامة» في المشهد. بوصفها امرأة وشابة ومحاورة ممتازة ولديها قدرة كبيرة على الإقناع وروح قتالية حقيقية، وتُبدع في الحوارات التلفزيونية. السبب الآخر، والأكثر أهمية، هو أنها ستتخلى رويداً رويداً عن المعركة ضد المتشددين المسيحيين، لصالح المعركة ضد الإسلام المتطرف، ذات المردود الأهم بما لا يقاس إعلامياً. ستتحول إلى مناضلة عنيفة ضد الإسلام المتشدد، الذي يشكل في نظرها تهديداً وجودياً لحريّاتنا. تقود معركتها بالطبع باسم العلمانية والدفاع عن حقوق النساء والأقليات الجنسية. وسوف تقوم في اللحظة نفسها، بامتطاء معركة أخرى توافقية: محاربة اللاسامية، نظراً لأن التطرف الإسلامي يهدد اليهود وإسرائيل أيضاً.

امرأة شابة علمانية ويسارية تتصدى بعنف لأولئك الذين يهاجمون شارون وبوش دون أن تدافع عنهما علناً، واصفةً المهاجمين بالحمقى المفيدين للإسلام المتطرف، تشكِّل وزناً إضافياً في المعركة الإعلامية ومن هنا فهي تستحق الدعم.

نالت جائزةَ الكتاب السياسي على مؤلَّف *إغواء الظلامية*، وبعد استضافتها في برنامج *شارلي إبدو* الأسبوعي، وظفت في *لوموند وفرانس 24، وفرانس كولتورب، و فرانس أنتر*. يكفي أن يُطرح أي موضوع يتعلق بالإسلام، مثل موضوع الضواحي أو الإرهاب أو العلمانية أو حقوق المرأة، حتى تتم دعوتها إلى المنصة. حتى أن وزير الشؤون الخارجية عيَّنَها في اللجنة العلمية لمؤسسة آنا ليند، التي تهتم بالعلاقات السياسية والثقافية بين بلدان ضفتي المتوسط. يعتبر هذا إنجازاً جيداً بالنسبة لشخص لا يملك سوى شهادة مرحلة ثالثة من المعارف الجامعية التي يحتل التشهيرُ بالإسلام موقع الاختصاص فيها.

القوة الكبيرة التي تتمتع بها كارولين فوريست تأتي من امتطائها لفكرة يعتبرها الرأيُ العام وأكثر منه النخبُ الإعلامية،

فكرةً مرجعية. من هو الذي سيجرؤ على الإعلان بأنه ضد العلمانية أو ضد المساواة بين الرجال والنساء، ويؤيد قمع الأقليات الجنسية أو يعادي السامية؟ المشكلة ليست في ما تدافع عنه كارولين، بل في الطريقة التي تفعل بها ذلك. إنها تنسب، بانتظام، لخصومها مواقف تستحق اللوم بلا شك، لكنها ليست مواقفهم، أو أفعالاً جديرة بالعقاب... لا وجود لها.

يعود الفضل في نجاحها المهني إلى كتابها الذي خصصته لـ طارق رمضان: *الأخ طارق*، الذي نشر عام 2004. فكرته المركزية هي أن طارق يتبنى خطاباً مزدوجاً: خطاب مفتوح ومتسامح في العلن، يصبح فئوياً ومضاداً للعلمانية في أشرطته أو خطبه التي يلقيها في الجوامع، فيعرض هناك طروحاتٍ أصولية وثنائية، ورؤيةً رجعية للإسلام وللغرب. يُعد طارق رمضان هدفاً مفضلاً، وكان دخوله الإعلامي مدوياً خاصةً بعد مقال نشر في تشرين الأول 2003 على موقع فوروم الأوروبي الاجتماعي، انتقد فيه بعض المثقفين اليهود على تخليهم عن قضايا كونية وهروبهم إلى الدفاع الفئوي عن إسرائيل. تعلم كارولين فوريست أنها سوف تستقطب الرعاية من جزءٍ من النخب السياسية الإعلامية، وخاصةً رعايةَ برنار هنري ليفي أول مهاجِم لرمضان. إلى ذلك، لدى رمضان ميزة أنه واضح ومرئي للغاية وأنَّه ليس لديه كثير من الدعم والمساندة في وسائل الإعلام. علاوة على ذلك، فإن التهمة الثقيلة الموجهة إليه باللاسامية تغلق أمامه معظم الأبواب، ولن تتاح له فرص الرد. لم تجد كارولين فوريست أن من المفيد اقتراح نموذج التحقيق نفسه بحق تناقضات برنار هنري ليفي وآلان فنكلكرو وأندريه غلوكسمان. أمرٌ مؤسف... هذا الكتاب الذي فتح الباب لنجاحها الإعلامي، مليء بالأخطاء، بالاجتزاءات، وبالـ... أكاذيب.

في معرض تحليلها للدعوى التي رفعها طارق رمضان ضد مجلة *ليون ماغ* وأنطوان صفير، هذا ما تكتبه: «رأت محكمة استئناف مدينة ليون، في حكمها الصادر بتاريخ 22 أيار 2003، رأت

أن خطبَ داعيةٍ مثل طارق رمضان، قد تؤثر على المسلمين اليافعين، وتشكل عامل تحريض ربما يقودهم إلى الالتحاق بمناصري العنف». الحكم لا يقول هذا البتة. بل يبرز فقط كلاماً لأنطوان صفير، بأن خطب المدَّعي المدني، أي طارق رمضان، قد يكون لها تأثير على المسلمين اليافعين. بحجْبِها لبدايةِ الجملة، نسبتْ كلامَ أنطوان صفير إلى القضاة. إننا أمام الخطأ الفاحش بل أمام التلاعب بالرأي العام. أيضاً تؤكد كارولين فوريست أن اسم المدَّعي يعكس اسم طارق بن زياد أول غازٍ مسلم وطئ الأرضَ المسيحية. هل يمكننا أن نصدق فعلاً بأن أهله اختاروا اسم ولدهم بالمصادفة؟ هذا يبدو بعيد الاحتمال حين نعلم إلى أية درجة دربُ كلِّ فرعٍ من هذه العائلة، مرسومٌ مسبقاً». منطقٌ غير قابل للمعالجة! قل لي ما هو اسمك، أقُلْ لك ما هو مشروعك السياسي. وأكثر من ذلك، تلاحظ بأن طارق رمضان قد تزوج من امرأة كاثوليكية تحولت لاحقاً إلى الإسلام. بلا مقدمات، تشرح كارولين لقرائها: «الرجالُ في الإسلام يُشجَّعون على نشر الإيمان عن طريق الاقتران بنساء من الديانتين التوحيديتين الأخريين».

في هذا المؤلف تُشكِّك أيضاً برابطة حقوق الإنسان، وبـ*لوموند ديبلوماتيك*، وبالصحافي كزافييه ترنيزيان العامل في *لوموند*، وبالناشطة النسائية كريستين دلفي. تلوم هؤلاء على قربهم من طارق رمضان. ما تفعله فوريست في الواقع هو أنها تكرر نظرية بوش بعد ملاءمتها مع حساباتها الشخصية «من ليس ضده، فهو معه». قُربُ الأشخاص المقصودين من طارق رمضان هو ببساطة رفْضُهم شيطنته. وتؤكد بخصوص بيير تيفانيان بأن هذا الأخير هو «مثال نموذجي لأولئك المناضلين اليساريين الذين انساقوا مع جنّيات النزعة الإسلامية، مدفوعين بفهم مغلوط لمعاداة العنصرية». هناك ثيمة متواترة عند كارولين فوريست، لم يغب عنها مَن يشكل محط اهتمامها الرئيسي، في كتابها عودة *الأخت كارولين ـ الكلمات مهمة*، في تشرين الأول 2004: «في ما نشرتُهُ من الكتب الثلاثة،

وعشرات المقالات، والنصوص الثلاثمئة ذات التوجه المحدد، لن يُعثر على سطر واحد يعبر عن أدنى تواطؤ أو تعاطف مع أي نظرية إسلاموية. تقضي تقنيةُ كارولين فوريست باتهام أولئك الذين لا تتفق معهم، بأنهم متواطِئون مع النزعة الإسلامية، ويتسترون على اللاسامية، ويظهرون السلبية إزاء الاغتصاب والتمييز الجنسي وكراهية المثليين في المدن، ويرغبون بالدفاع عن كل المهمشين بدءاً من متبطِّلي الضواحي إلى الفلسطينيين مدفوعين بالتعاطف معهم. والمشكلة هي أنها لا تذكر أبداً نصاً يثبت هذه التأكيدات المجانية». لقد حلَّ قرارُ الاتهام في جلسة محاكمة فوريست محل دليل الإثبات. وكانت قوة الاتهام تتناسب عكساً مع صرامة الدليل.

كما تذكر منى شوليه(*): «قد لا تشعر بأي ودٍّ إزاء طارق رمضان، إلا أنك تصاب بالاشمئزاز أمام الإثارة الرخيصة للسيرة الغامضة التي خصصتْها فوريست عن حياته». فلكي تثير هلع القارئ تستخدم في كل صفحة عبارات وصفية مثل: «مثير للقلق»، «جالب للشؤم»، «مخيف»، «مرعب»، «غير مطَمْئن»، «يجعلك ترتجف من الخوف»، «يصيبك بالجمود من الرعب»، «يجمِّد الدم في العروق». الأخوان المسلمون، تكتب فوريست، هم «حاضنة جهنمية تقوم مجساتُها حتى اليوم بنشر التشدد في جهات العالم الأربع». لغةٌ ما كان اليمين المعادي للسامية سينكرها في الثلاثينيات، وتشدُّق كلامي يبدو كأنه مستوحى من خطاب اليمين المتطرف بشأن «الاستعمار العكسي» الذي قد يُخضعنا له المسلمون. وبما أن منى شوليه سبق أن انتقدَتْها، فلم يعد بإمكانها النشر في دار كالمان ليفي، التي تنشر أيضاً لـ كارولين فوريست.

في 26 أيلول 2009، في برنامج «On n'est pas couché»، كان إريك نولو يسأل طارق رمضان حول هذا الموضوع، فأجاب: «من السهل

(*) «فيل وروبّي، الأخت فوريست وطيف الإسلاموية»، موقع تجمُع «الكلمات مهمة»، كانون الأول 2009.

أن تثار حولي الشبهة [...]، لن يغفروا لي أبداً تأييدي للفلسطينيين». وفي 24 نيسان 2010، استضاف كارولين فوريست. احتجّت فوراً على ما قاله رمضان في البرنامج السابق: «لقد قالها هنا! عُد إلى أرشيفك! إنك تكذب! أنت لا تتذكر. لقد قال: «كارولين فوريست لاتطيق طريقتي في تأييد الفلسطينيين، وهذه طريقة للإيحاء بأن كارولين فوريست تستهدف رمضان، لأنني أؤيد إسرائيل، لأنني صهيونية، وتلك رسالة مقبولة لدى محبّيه». ويكذّب نولّو كلامها: «كل ما في الأمر هو أنك تفهمين ما تريدين فهمه» فتستأنف فوريست: «أطلب منك أن تذهب وتتأكد من الأنترنت، لأنك شخص لايُصَدَّق. أنا شاهدتُ هذا المشهد وأعدتُ مشاهدته». أما كذبتُها - «يقول رمضان بأنني أهاجمه لأنه يؤيد فلسطين» - فهي تشي بالكثير بخصوص لاوعي فوريست ودوافعها الحقيقية.

في 16 تشرين الثاني 2009، جرت مواجهة بينها وبين طارق رمضان في برنامج فريديريك تادّي «Ce soir ou jamais». أعلن رمضان بأن هناك أكثر من مئتي خطأ مرتبط بالوقائع في كتابها. ذكر منها شكوى قُدمت ضده إلى بلدية روتردام من طرف صحيفة مثلية تنتقد خطابه المزدوج. أُخذ أحد عشر استشهاداً من كتاب كارولين فوريست الذي كان قد ترجم للتو إلى الإنكليزية. تحققت البلدية من الموضوع فاتضح لها بأن الاستشهادات مجتزأة خارج السياق، ومعاكسة لكلام رمضان.

عام 2006، نشرت كتاب *إغواء الظلامية*، الذي حقق لها نجاحاً جديداً. عنوان أحد فصول هذا الكتاب «عندما تؤدي معاداةُ الصهيونية إلى إطلاق معاداةِ السامية». تضع فوريست في تلك السطور اتجاهَين حول الهدف من إنشاء دولة إسرائيل. الأول يرى بأن إسرائيل أُنشئت من أجل إيواء الناجين من معسكرات الموت. والثاني بأن هذا البلد هو المولود الأخير للمخططات الاستعمارية. وهذا التصور الثاني، تدينُه المؤلفة بالطبع. لكنها مقاربة مزدوجة تماماً وبلا أي معنى وترسم على وجه الخصوص صورة

كاريكاتورية لمواقفِ مؤيدي إقامة دولة فلسطينية. كان من الأنسب تسمية الكتاب «إغواء الانتهازية».

العمل الذي تقوم به فوريست في فضح الإرهاب والإسلام الراديكالي، لا يقول كلمة حول الأسباب التي تفسر هذه الظاهرة. فهي لا تقوم، في أية لحظة، بإدانةِ الاحتلالات العسكرية الإسرائيلية والأمريكية والآثار الناجمة عنها. هذا الكتاب يتسم بالتبسيطية المطلقة، ويتجاهل اعتبارَ حقِّ الشعوب في تقرير مصيرها بالنسبة لليسارِ مبدءاً جوهرياً وليس أحد البدائل. وعدمُ احترام هذا المبدأ، أساساً، هو الذي أدى إلى الإفلاس السياسي لليسار في ظل الجمهورية الرابعة. عندما حصل هذا الكتاب على جائزة الكتاب السياسي، قام خمسةُ خبراء (جان بوبيرو، برونو إتيين، فرانك فريغوزي، رافائيل ليوجييه، فانسان جيسيه) من مختلفي الاتجاهات لكنهم يشتركون بالبحث الجامعي الحقيقي، بنشرِ المقال التالي في *لوموند* 18 نيسان 2006: «اختيار هذا الكتاب سوف يوقع باحثي العلوم الاجتماعية والسياسية والمؤرخين الجامعيين، في حيرة. المشكلة ناجمة حقاً من التتويج الرسمي لخطابٍ هجائي لاذع ينهض عن طريق الاحتيال، في لوائح القيم العقلانية، في حين أنه لا يقوم إلا على المتاجرةِ بالمشاعر والمخاوف، جاعلاً من الممكن إلصاق تصورات عامة مبتذلة بالإسلام والمسلمين. تقوم هذه المهارة البحثية المخادعة على إلصاق وصف «إسلامويّ»، الذي يعني أنه يشكل خطراً اجتماعياً، بكل مسلمٍ يرفض النأي بعيداً عن انتمائه الديني نأياً معلناً. تجري استعادة الأدبيات القديمة حول تآمر النخب المثقفة ضد فرنسا، وفق أهواء اليوم. إذا كان هناك إغواء ظلامي، فهو يتجسد اليوم على نحوٍ تام بالحقد الدفين للمعرفة العلمية، الذي يتبدى منذ بضع سنين من خلال أبحاثٍ مثل بحث كارولين فوريست»».

توفرت لي (على أرض الواقع) فرصة تثمين النزاهة الفكرية والدقة العلمية اللتين تتمتع بهما كارولين فوريست. جاءت تدلي

بشهادتها لصالح محمد سيفاوي في دعوى تشهير أقمتُها ضده. أعلنت في تلك المناسبة بأنها لا تعرفني شخصياً (وهو صحيح) وأنها اكتشفَتْني من خلال كتاب مقابلات وضعتُهُ مع إليزابيت شملا عام 2006، الكتاب الذي انتقدتُ فيه كتابها إغواء الظلامية. أكدتْ آنذاك بأن مأخذها الأساسي عليّ هو... عدم إدانتي للإرهاب. من الجليّ بأن «الباحثة» لم تتعمق كثيراً في الكتاب الذي يُفترض أنها اكتشفتني من خلاله. الفصل 6 (ص. 177 إلى 211) الذي يحمل عنوان «إرهاب واحد أم إرهاب متعدد»، يبدأ بالجملة التالية: «الإرهاب بالنسبة لي جريمة أخلاقية مضاعفة بخطأ سياسي». هكذا توجه كارولين فوريست اتهاماً بلا أساس وتنسب إلى مَن تريد مهاجمته أفكاراً وأقوالاً مُدانةً لم ينطق بها أبداً.

في عدد أيلول 2006 من مجلة *الأساسي في العلاقات الدولية*، تَزْعمُ، في لقاءٍ أجراه فريديريك إنسيل معها، بأنها من القلائل، إن لم تكن الوحيدة، الذين درسوا بشكل جادّ موضوع الأخوان المسلمين، نظراً إلى أن «القليل جداً من الباحثين، باستثناء المتخصصين بالإسلام الذين غالباً ما يفتتنون بهذه الحركة، كرسوا وقتاً لكي يشرحوا للجمهور إلى أي حد تقف مدرسةُ التفكير هذه وراء النزعة الأصولية وتسييسِ الإسلام في نسختهِ المتشددة والشمولية». المتخصصون بالإسلام في نظر كاورلين فوريست، هم أسرى موضوع دراستهم. لحسن الحظ أنها موجودة، لكي تدرس الموضوع بشكل جادّ! يبدو لي بالأحرى أن كارولين فوريست تنزعج من دقة البحث الجامعي وتفضِّل انتقادَ من يتوخّونها، من أجل تجريدهم من الأهلية.

في 2 تموز 2010، أراد حكيم القروي الذي يعمل صيرفياً ويرأس معهد ثقافات الإسلام، أن يرد، في موقع *لوموند*، على مقال لكارولين فوريست نشرتْهُ في النسخة الورقية للصحيفة. أشارت في ذلك المقال إلى مسجدٍ جعلَ من شارعِ ميرا ملحقاً به، ويديره أحدُ مؤسسي جبهة الخلاص الإسلامية، الذي تم اغتياله منذ ذلك الوقت.

راحت تروي كيف يقوم رواد المسجد بالصلاة في الهواء الطلق، دون أن يجد دانييل فايان، مختارُ الدائرة 18، ولا حتى قسمُ الشرطة، في ذلك، ما يدعو لتوجيه اللوم. قارنت، في مقالها، بين هذا الوضع المستمر منذ سبعة عشر عاماً، وبين الدعوة للإسلام، التي تمارسها الجبهةُ التي كانت تحدِّد منطقتَها عن طريق الصلوات التي تقام في الشارع. وكما يشير حكيم القروي في رده، فإنّ «الاختصارات رهيبة، فهي بالمعنى الحرفي للكلمة، تبث الخوف(*)». القارئ قليل الاطلاع يَفهم، في الواقع، بأن قيام المسلمين بالصلاة في الشارع في حي غوت دور، هو بهدف تحديد منطقتهم، ضمن منطِقٍ دعَويّ، وهي إرادةٌ في فرض أنفسهم، باتت مثيرة للسخط إلى درجة أن تؤدي إلى اغتيال ممثل لهم أراد التصالح مع السلطة. مقال كارولين فوريست عبارة عن سلسلة من عناصر مختلطة وتنتهي بهذا السؤال الهام: «ماذا ستفعل البلديةُ عندما سيدوي صدى المواعظ المريبة بين جدرانها؟». وكما يلاحظ حكيم القروي: «لماذا تعتبر أن مواعظ مريبة سوف تُلقى؟ ما المعلومة التي بنت عليها هذا الاعتبار؟ لماذا هذا التشكيك العام بحق أحد مكونات السكان الفرنسيين؟». لكن حكيم القروي الذي يعمل اليوم مديراً في بنك روتشيلد، بعد أن عمل في مكتب جَان بيير رافاران في ماتينيون، أصبح بلا شك نموذجاً للإسلاميّ - اليساري... كما نرى، فإن مارين لوبن عندما قارنت صلوات المسلمين في الشوارع، بالاحتلال في الحرب العالمية الثانية، لم تكن قد أتت بشيء جديد تماماً.

فضلاً عن هذه التلاعبات الصغيرة بالوقائع، تميل فوريست أيضاً إلى استخدام ورقة افتتاحيتها في *لوموند*، التي تثير اللغط في أسرة التحرير، لخدمة أهداف معينة. هكذا أيدت بقوة، في مقال في أيلول 2008، إقصاء سينيه عن برنامج *شارلي إبدو*. فهي ترى أنه «إذا كان هناك حد لحرية التعبير، فهو قبل كل شيء من أجل حماية

(*) «قليلاً من الحقيقة في الجدل حول الإسلام الفرنسي»، *لوموند*، 1 تموز 2010.

المهيَمَن عليهم وليس المهيمِنين» ولكن هناك استثناء لهذا المبدأ الجميل: «يصبح الحد أصعب على التمييز عندما يختبئ الطغاة بين الأقليات، وعندما يعلن المتشددون انتماءهم لديانة تدين بها أقلية، كالإسلام، أو عندما يُهاجَم الأقوياء بوصفهم أفراداً من قبل وسطٍ يغازل العنصرية، مثلما يفعل سينيه تجاه ساركوزي». الخلاصة، نعم لحرية التعبير ولكن ليس لـ سينيه أو للإسلاميين (المزعومين)...

في 9 نيسان 2009، وبينما انتشرت شائعة تسمية فيليب فال رئيساً لراديو فرانس أنتر، وأثارت هذه التسمية لغطاً كثيراً، هرعَتْ لنجدتِه فقدَّمتْهُ بوصفه معارِضاً لرئيس الدولة. في 3 تموز 2010، كَررتْ جريمةَ دعمِ فال بالتقليل من أهمية إقصاء ستيفان غيّون وديدييه بورت من الراديو: «في مشهد إعلامي صارخ على هذا النحو، سوف يكون هناك دوماً صحيفة أو موقع أنترنت، يُشهِد الرأي العام. إذا امتلكتَ الموهبة والجمهور، فإن إبعادك عن وسيلة إعلام لا يعني نهايةَ حريتكَ في التعبير». وعلى العكس من ذلك، فعندما تعرض فانسان جيسيه لإجراء تأديبي من قبل المركز الوطني للبحوث العلمية، بطلبٍ من الموظف الأعلى عن وزارة الدفاع في مركز البحوث، الإجراءُ الذي أثار صدمة شديدة في الوسط الجامعي، فإن كارولين فوريست، بدلاً من الدفاع عن حرية التعبير للباحث، اكتفت بالقول بأن «فانسان جيسيه يقدَّم بوصفه معروفاً بمواقفه السجالية المحابية للإسلام الأصولي». وهو تأكيد مجاني بلا استشهادات داعمة له.

في نضالها المستميت ضد «أعدائها» انصرفت أيضاً لمهمة شديدة العنف ضد جان زيغلر في مادة لها في شارلي إبدو، نُشرت يوم 18 آذار 2009، بعنوان «التخمة قد تكون خطراً على الصومال، وفق جان زيغلر». إنها تتهم عالم الاجتماع وصاحب المناظرات الهجائية السويسري باعتباره ملك «المعايير المزدوجة» ويمضي وقته في انتقاد الولايات المتحدة وإسرائيل ولكنه قريب من طغاة

العالم الثالث. في رده، الذي لم يُنشَر أساساً، إلى *شارلي إبدو*، شدَّد على التذكير بأن جريمته التي لا تغتفر، في نظر الأخت كارولين، هي بالدرجة الأولى إشارته إلى الوضع الغذائي المقلق جداً الذي تعيشه 60% من العائلات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما غزة. إلى ذلك، ارتكب زيغلر خطأً عندما كشف بأن فوريست، في مقالها الذي يضعه موضع الاتهام، اكتفت بتكرار الحجج التي تستند إليها منظمة UN - WATCH التي تقدم نفسها على أنها منظمة أهلية، ولكنها بالدرجة الأولى هيئة تؤيد إسرائيل. فلنتخيل للحظة إقدام زيغلر على كتابة مقال يهاجم فيه فوريست، ويكون نسخةً مطابقة من المحاججة التي تعتمدها منظمة إسلامية؟ كيف ستكون ردود الفعل في وسائل الإعلام؟

أحياناً، ترخي كارولين العنان لنفسها على نحو أشد. ففي صفحة للرأي بعنوان «حرب على جزيرة العرب(*)» نُشرت في *وول ستريت جورنال* 2 شباط 2005، أعربت عن تخوفها من عجز المهاجرين العرب عن الاندماج. ففي ذلك، حسب رأيها، تهديد للديموقراطيات الغربية، لأن المهاجرين عندما لا يندمجون، ربما تغويهم مسألة الانضمام إلى خلايا إرهابية إسلامية. وتخصّ الصحافة الأجنبيةَ بهذا الطعن، لأن كارولين تريد الإيحاء بأن الصحافة في فرنسا تحارب كل أشكال التطرف. ولكن باعتماد منهج يربط الروح القتالية بالإسلام مقابل جعل الوداعة حكراً على الآخرين.

(*) ذكرتها منى شوليه، «الظلامية الذكورية»، تجمُّع «الكلمات مهمة»، آذار 2006.

3

محمد سيفاوي
المُهاجِم العنيف الضروري للإسلام

«قلتَ بشأن الحرب على غزة، أشياء صحيحة جداً وحقيقية جداً نادراً ما نسمعها من شخص مسلم». عندما قام الصحافي العامل في جودابيك ف.م.، يوم 11 كانون الثاني 2010، بتقديم ضيفه على هذا النحو، فقد وشى به برعونة. مسلم ومؤيد لإسرائيل... من هنا تأتي، في الواقع، أهمية محمد سيفاوي. في المقدمة التي وضعها لكتاب كلود مونيكيه، «*غزة، الكذبة الكبرى*» كتبَ: «أصر على القول، بوضوح ودون مواربة، بأنني، في الحرب الدائرة بين إسرائيل وحماس، أؤيد الجيش الإسرائيلي في صراعه المشروع ضد هذه المنظمة الإرهابية التي تحركها تلك الأيديولوجية الفاشية التي هي نظرية الأخوان المسلمين. وسأعبر عن أسباب هذا الموقف بأوضح ما يمكن: أنا مسلم، ديموقراطي وعلماني، أنتمي إلى اليسار، ومنفتح جداً للقضية الفلسطينية، وفوق ذلك شديد التمسك بحق هذا الشعب في أن تكون له دولة سيدة، حرة ومعاصرة، ديموقراطية ومزدهرة».

سوف يقوم محمد سيفاوي، إذن، باسمِ وجودِ دولةٍ فلسطينية، بالدفاع عن حربٍ ستوقِعُ نحو 1400 قتيل بين سكان غزة المدنيين. مسؤوليةُ عدمِ وجود دولة فلسطينية، تتحملها حماس وحدها

بالطبع. من الأصعب العثور على تصريحات لمحمد سيفاوي تَتّهم رفضَ إسرائيل لتحرير الأراضي الفلسطينية، لكن تأييد الحرب لايكفي. يمضي سيفاوي إلى أبعد من ذلك. فالتظاهرات التي تقوم بها وجوهٌ سياسية ذات حضور في وسائل الإعلام أو في منظمات اجتماعية، وتنتمي إلى اليسار، ضد حرب غزة، أي بالضرورة، من وجهة نظره، مؤيدة لحماس والجهاد الإسلامي، هي: «بالنسبة لليساريّ الذي أمثله، مشهد [...] ببساطة لا يطاق»، ويتابع شارحاً لنا أسباب ألمه، لأن الأيديولوجية الإسلامية هي «نوع من قص ـ لصق للنازية، بعد إعادة نظر طفيفة فيها». يا له من تحليل متقن إلى أقصى الدرجات! يتابع: «منذ أن وجدت الحروب، يدفع المدنيون الثمن الباهظ. ورغم اعتراض البعض فإن هذا لا يجعل من ذاك الذي يقصِف مجرمَ حرب». الاتفاقات الدولية ترى العكس، لكننا لن نتوقف عند هذا التفصيل.

عربي ومؤيد لإسرائيل، المفارقة تتضح. يقف سيفاوي إلى جانب إسرائيل باسمِ النضال ضد العدو المشترك المتمثل بالإرهاب الإسلامي. إنه يقولُ بأنه يعرف الإرهاب عن كثب وأنه في الموقع الصحيح لمحاربته. لقد استباح هذا الإرهاب بلده الأصلي، الجزائر، الذي اضطر لمغادرته بسبب معارضته للإرهابيين وبسبب سياسة العفو التي اعتمدها الرئيس بوتفليقة عام 1999.

تقول الأسطورة التي نسجت حول سيفاوي بأنه فر من الجزائر بعد أن نجا من اعتداء نفذه إسلاميون وأودى بالعديد من الضحايا. يقول بأنه غادر الجزائر بعد عودة بوتفليقة عام 1999، والعفو الذي منح إلى إرهابيين سابقين، والذي ترافقَ مع قمعٍ للديموقراطيين. يجب التذكير بأن محمد سيفاوي ذهب للشهادة لصالح الجنرال خالد نزار، في دعوىً رفعت في تموز 2002 ضد ضابط جزائري سابق، هو حبيب سويدية، مؤلف كتاب *الحرب القذرة*، الذي ظهر في منشورات لاديكوفرت. اتَّهَمَ الكتابُ الجيشَ الجزائري بالإعدامات التي ارتكبت في التسعينيات.

سرعان ما أصبح محمد سيفاوي، المهاجمُ العنيف للنزعة الإسلاموية، خبيراً تتم استشارته في وسائل إعلام عديدة نظراً لمعرفته للعدو من الداخل. لا يمكن اتهام سيفاوي بمعاداة العرب، أو بمعاداته للإسلام، لأنه عربي ومسلم. وعلى خلفية مناخ ما بعد 11 أيلول، سوف يَظهَر صاحبنا على كل المنصات التلفزيونية لممارسة هجومه العنيف على الإسلاموية.

من الطبيعي تماماً إذن، أن ينضم محمد سيفاوي إلى معسكر المقاوِمين الشجعان الذين يناضلون ضد الفاشية الجديدة. سوف يصبح عضو أسرة تحرير مجلة *Le Meilleur des mondes* ذات التوجه المحافظ الجديد. سوف يصبح خبيراً في قضية الرسوم الكاريكاتورية التي سيخصص لها كتاباً، *قضية الرسوم الكاريكاتورية: رسوم وتلاعب*(*). القضية واضحة بالنسبة له، ليست الاحتجاجات ضد رسوم الكاريكاتير الدانماركية، سوى «القسم البارز من الهجوم المعمَّم ضد العالم الغربي. إذا لم نعالجها، لن يعود باستطاعة الملحدين التجديف، وسوف يُحرَم المسيحيون من لحم الخنزير، ولن يعود هناك إقراض بالفائدة في البنوك الغربية» (ص. 164 ـ 165).

يتكلم عن الفاشية الخضراء الجاهزة للاستعراض في الشانزيليزيه (ص. 19) داعياً لمكافحتها. على امتداد صفحات الكتاب العريضة جداً التي يبلغ تعدادها 178 صفحة، يستخدم سيفاوي مفهوم «إسلاموي» 225 مرة دون أن يعطيه تعريفاً واحداً إلا بمماثلته مع الفاشية أو النازية أو الشمولية.

في هذه الحرب التي تشن ضد الإسلام، كما في الحرب التي خضناها ضد الفاشية، هناك عملاء وهناك مقاومون. أولئك الذين اعترضوا على نشر الرسوم الكاريكاتورية كانوا بالضرورة عملاء، ولحسن الحظ أن هناك مقاومين شجعاناً انتفضوا ضدهم. وكما

(*) محمد سيفاوي، قضية الرسوم الكاريكاتورية، منشورات بريفيه، باريس، 2006.

يشير موقع بخشيش، في مقال بعنوان «حملات سيفاوي»، في 15 تشرين الثاني 2006: «يصف جان مولان(*) العصر الحديث، نفسَهُ، بوصفه شهيداً حقيقياً لقضية معاداة الإسلام، الحالة التي يميل إليها ميلاً خاصاً والتي ستفيده حتماً بوصفها حجة تسويقية تمكِّنُه من الاستمرار في تحصيل سعر جيد لقاء ريبورتاجاته ونظرياته اللاذعة، التي تحتل حيزاً ضخماً في وسائل الإعلام الفرنسية السمع - بصرية».

مجرد إعادة إنتاج للأشياء عندما حقق سيفاوي مأثرةَ تخصيصِ ريبورتاج عنه على قناة Arte ضمن أمسيةٍ كُرست لـ «المسلمون الذين يقولون لا للإسلاموية». قيل في التقديم: «إننا لا نستمع إليهم بما يكفي، ولا نعطيهم فرصة الكلام بما يكفي. إلى هؤلاء نكرس أمسيتنا، إلى كل أولئك المسلمين الذين يقولون لا للإسلاموية، ونعم للديموقراطية. هذا المساء، الديموقراطيون المسلمون، وحدهم، يتكلمون». كان برنامج Thema تحت رعاية مشتركة بين *شارلي إبدو وليبيراسيون*، ومن إنتاج دانييل لوكونت، وإخراج أنطوان فيتكين أحد أبرز وجوه المحافظين الجدد في فرنسا. في الريبورتاج نشاهد سيفاوي مختبئاً في شقة، يراقب من الأعلى، باحةً يدخلها رجال ملتحون، نحو مقر جمعيةٍ تقدم نفسها باعتبارها جمعية ثقافية لا غير. وبفضل منظومة استماعٍ ومعرفةِ سيفاوي باللغة العربية، يرسل ترجمةَ الخطبة: «أعداءُ الإسلام مصيرهم جهنم». والتعليق: «ليس هناك من شك، إنه مسجد سري لجماعة سلفية».

القول بأن محمد سيفاوي لا يستطيع التعبير عن نفسه، وأن من الصعب انتقاد الإسلام في فرنسا، يبدو مثيراً للاستغراب. في 5 تشرين الثاني 2009، استقبلتهُ لجنةٌ من مركز البحوث المتعلقة

(*) مناضل فرنسي رفض الرضوخ لمطالب الألمان، واستشهد بعد تعرضه للخيانة، ويقارن سيفاوي به على سبيل السخرية.

بالإسلام الفرنسي، وسألته: «لماذا لدينا الانطباع بأن التيار الأصولي هو الغالب في بلدك، ولماذا نادراً ما تُسمع أصوات مسلمين ديموقراطيين مثلك؟» أجاب: «لأن بعض مسؤولي البرامج التلفزيونية يرفضون ذلك أيديولوجياً، وبعضهم الآخر، ممن يسعون في المقام الأول إلى استقطاب نسبة استماعٍ عالية، يفضلون ضيوفاً منسجمين أكثر مع الصورة التي رسمها الجمهور العريض للمسلمين، مثل طارق رمضان الذي نعلم بأنه يجتاح الشاشات. المثقفون شديدو الاندماج مثلي أو مثل أشخاص آخرين، لا يثيرون الاهتمام، لأنهم خارج خانتهم». هنا، نرى وقاحةَ سيفاوي. لديه دعوة مفتوحة في كل وسائل الإعلام بينما يُقاطَع طارق رمضان بشدة. يقدِّم سيفاوي نفسَه على أنه شهيد، بينما ينهار الآخَر (ساكنُ جنيف) مرهقاً تحت وطأة الدعوات! مع ذلك، فما أن يقع اعتداء إرهابي أو يكون هناك إنذار بوقوعه، حتى يهرع سيفاوي إلى منصات التلفزيون. تشهيره بالإسلام يحل محل شهادة الخبرة. وعند التدقيق أكثر في هذه الشهادة نجد أنها مشبوهة ولا يمكن الاعتماد عليها. المشكلة الأساسية التي يطرحها سيفاوي، ليست في كون هذا التشهير بالإسلام أجوف. فثمة عنصر آخر أخطر بكثير يفترض أن يجعل وسائل الإعلام تحترس أكثر في اختيار مدعوِّيها، إذا كان همها احترام الجمهور.

في الواقع، لقد ضُبط محمد سيفاوي بالجرم المشهود في ريبورتاج تضاربت حوله الآراء، بتاريخ 27 كانون الأول 2003. كانت نشرة أخبار فرانس 2 تبث ريبورتاجاً مشوقاً من إنجازه، أكد فيه تسلله إلى خلية باريسية للقاعدة، وصور كل شيء طبعاً بكاميرا خفيّة(*). بعد لقائه صدفةً مع المدعو علي أثناء مناقشة دعوى ضد مجموعة مرتبطة بالإرهاب الجزائري، ألمحَ له مراسلُنا الشجاع باحتمال تطوعه للجهاد. مكَّنهُ ذلك، بعد تأهيل سريع في بعض

(*) توماس ديلتومب، ص. 316 ـ 330.

مساجد باريس، من الذهاب إلى لندن حيث التقى برئيس الشبكة. علم على الأرض بأنه يجري تحضير هجوم ضد فرنسا، يستهدف برج إيفل على الأرجح. كان بطلنا المعاصر قد نشر كل هذا في كتيب ظهر قبل البرنامج بأربعة أيام، بعنوان *أخوتي القتلة: كيف كشفتُ خليةً للقاعدة*. دعاه تييري أرديسون قبل يومين من بث الريبورتاج على فرانس 2. سوف يشرح على المنصة بأنه وجد الشجاعةَ الكافية للقيام، جهاراً، بفضح الخراب الحاصل في فرنسا من جراء النزعة الإسلاموية، محذِّراً المشاهدين من خطر إقامة جمهورية إسلامية حقيقية داخل فرنسا. شهادة تثير الذعر! ووصل إعجاب المغني إنريكو ماسياس، الجالس بجانبه، بكلامه، إلى درجة تقبيله بحرارة مع تصفيق الجمهور. لكن القصة، الخرافة، كانت أجمل مما يجب. في 9 شباط 2003، عاد برنامجُ دانييل شنيدرمان «وقفة عند صورة»، إلى هذه القضية بطرحه لمسائل ابتدائية لاسيما المسألة غير القابلة للتصديق، بل بعيدة الاحتمال، حول تمكُّن صحافي بسيط، بسهولة وبلا غطاء، من كشف خلية للقاعدة، في الوقت الذي تركز فيه جميع أجهزة المخابرات على تعقُّب هذا الكيان السديمي الغامض. لا بد أن سيفاوي، بتحقيقه إنجازاً مماثلاً، يعدُّ التوليفة التامة التي تجمع بين تان تان وأنديانا جونز وجيمس بوند. هكذا نكتشف أنه في 22 كانون الثاني 2003، وقبل خمسة أيام من بث الريبورتاج، كان علي، الرجل الشهير، موقوفاً على ذمة التحقيق لدى قسم مكافحة الإرهاب في شرطة باريس الجنائية. كان معروفاً لدى أجهزة الشرطة، ومشتبهاً به بممارسة أعمال عنف ومحاولة ابتزاز أموال من شيخٍ أحد مساجد باريس. ولو أن صاحبنا كان قائد خلية للقاعدة، لاحتلّ توقيفه الذي مرَّ دون أن يلحظه أحد، صدارةَ الصحف كافة.

في 27 تشرين الثاني 2003، حصل سيفاوي على الجائزة الأولى في مهرجان آنغر للسبق الصحفي. في 6 تموز 2004، تم إطلاق سراح علي، باسمه الحقيقي كريم بورطي، بعد الحكم عليه في محكمة باريس التأديبية بالسجن عشرة شهور لضربه رئيس مجلس ديموقراطيي فرنسا المسلمين في جوار مسجد باريسي، في

كانون الأول 2002. ولم يؤخذ بتهمة المشاركة في اعتداء إرهابي. كان من المفترض أن يؤدي هذا كله بشكل اعتيادي إلى سحبِ كل مصداقيةٍ من أنديانا ـ تان تان ـ بوند. لكننا في فرنسا الحنون التي يتطابق التزييف فيها مع الازدهار...

في الأول من أيار 2004، دُعي سيفاوي مجدداً إلى برنامج «الجميع يتكلمون عنه» الذي يعده تييري أرديسون على قناة فرانس 2، بشأن كتابٍ كان قد ظهر له للتو بعنوان على خطى بن لادن: *لعبة الأمريكان الغامضة*. يقدم فيه سبقاً صحفياً عالمياً من جديد! جورج بوش ينتظر انتخابات تشرين الثاني 2004 الرئاسية، من أجل توقيف بن لادن. يقول بأن فريقَ حملةِ جون كيري، المرشح الديموقراطي الذي لديه المعلومات نفسها، اتصل به، ويؤكد بأنه إذا اهتم جون كيري بهذه المسألة فهذا يعني بأنها «جدية، وإذا كانت جدية فلا بدَّ أن تنتشر على أية حال». لأسباب عدة يجب ألا يعاد انتخاب جورجٍ بوش، يؤكد الشجاع الهجين. وكما لاحظ توماس ديلتومب ساخراً، «بعد أن جعل بن لادن يرتجف فوق قواعده، هل سيجعل محمد سيفاوي جورج بوش يرتجف(*)؟».

بعد تسللِ محمد سيفاوي، الذي لا شيء يوقفه، إلى القاعدة، أراد التسلل إلى المافيا الصينية. سوف ينشر تحقيقه في كانون الثاني 2008 على TF1 في إطار برنامج «حق المعرفة». نشاهد فيه شخصاً يزعم أنه متورط في المافيا الصينية، يكشف ترسانة حقيقية، ويعترف بتبييض أموال وبكل أنواع تجارة التهريب. اتضح بأن الرجل المقصود ممثل أراد الإيقاع بـ سيفاوي، وهو ما يشرح الكثير عن طرق المحقِّق في التحقق من المعلومة. أثار الريبورتاج الذي خلق نوعاً من الخلط بين الجنوح وبين الأقليات الآسيوية، أثارَ غضبَ جمعياتٍ آسيوية عديدة في باريس. سيقدم محمد سيفاوي، على راديو مونتي كارلو، إيضاحات حول تحقيقه: «يشكل الآسيويون

(*) توماس ديلتومب، ص. 324.

فئةً لا ترغب إجمالاً بالاندماج في المجتمع الفرنسي. هناك أقلية تريد الاندماج، ونجحت في الاندماج، علماً أن غالبية الآسيويين الذين خالطتُهم لا يبالون إطلاقاً بالمجتمع الوطني. إنهم هنا من أجل كسب المال(*)». لكن بطلنا فعل ما هو أفظع. فقد أكد بأنه علم بدفنِ جثة طفلٍ تحت مطعم بريكونت روبير، في منطقة Seine-et-Marne. وتعود الجثة، حسب قوله، للطفلة إستيل موزَن التي اختفت في 9 كانون الثاني 2003 في غرمانت. قاد رجالَ التحقيق إلى مطعم صيني وجرى تدميره بشكل كامل. لم يجدوا في ذلك المطعم إلا بقايا جثة كلب. الحصيلة: ألم جديد لأبوي الصغيرة إستيل، ومطعم مدمر قدرت أعمال إعادة بنائه بـ 300,000 يورو. في كانون الأول 2007، تقدَّمتْ 54 جمعية آسيوية في فرنسا بعد كلام محمد سيفاوي ونشر ريبورتاجه الذي يحمل عنوان «تسللتُ إلى داخل المجتمع الآسيوي»، مطالبةً أن تُظهِر القناةُ الفرنسية الأولى وراديو مونتي كارلو وقناة سويسرا آسيا، ردّة فعل. كانت تلك دعاية محرجة بالأحرى لشخص ينتمي إلى مكتب SOS Racisme(**) الوطني! لكن الصحيح هو أن المكتب فضَّل أن يلقي فوق هذه القضية غطاء الحياء.

في 14 آب 2008، طالبَت ورقةٌ بعنوان «دعونا لا نتخلى عن محمد سيفاوي»، وقَّع عليها عدد من الشخصيات، بعدم سحب الحماية البوليسية التي يستفيد منها محمد سيفاوي منذ كانون الثاني 2003. تؤكد الورقة بأن سيفاوي مضطر أن يعيش حياة محاطة بالتكتم ضمن إجراءات احترازية مستمرة. وحرمانه من الحماية يوجب عليه أن يتخفى ويخشى على حياته وحياة ذويه. وفي الواقع، فقد رأى قسم الشرطة الفرنسية أنه لا وجود لخطر حقيقي يتهدد محمد سيفاوي. لكن هذا الأخير يئنّ حالما يوجَّه إليه انتقاد، ويؤكد بأن حياته عرضة للخطر.

(*) فتيحة قوس، «للمرة الألف سجالٌ حول ريبورتاج أجراه سيفاوي: هل تسلل أحد إلى المتسلِّل؟» Oumma.com 10 كانون الأول 2007.

(**) النجدة من حوادث التمييز العنصري.

عُيِّن محمد سيفاوي في جمعية SOS Racisme، وهو ما يعطيه بُعداً - أم ربما غطاء؟ - إضافياً، ويسمح له بالخروج من الإطار الضيق لـ «مجرَّدِ» واشٍ بالإسلام. بدأ هذا الموقع يُستَهلك ويضيق قليلاً. ما الأسباب التي دعت إلى ترقية محمد سيفاوي بتعيينه المباشر في موقع مهم في الجمعية؟ الأسباب الرسمية هي شجاعته ومعركته ضد التطرف الإسلامي. هذان العاملان هما إذن أهم من الريبورتاجات التي هي موضع خلاف، ومن الكلام المتطرف الذي وصف به التجمعات الآسيوية.

في الوقت الذي بدأ فيه موقعُه كمهاجم عنيف للنزعة الإسلاموية يخرج بشكل متزايد عن السيطرة، وتنكشف فيه ألاعيبه أكثر فأكثر، سوف يُقدِم سيفاوي على خطوة عبقرية: سيؤلف كتاباً يهاجم فيه إريك زيمّور، ضيف وسائل الإعلام الشهير المعروف بأقواله الخارجة عن السيطرة بحق العرب والمسلمين. أراد في كتابه Eric Zemmour: Une supercherie française(*) الذي ظهر في منشورات آرمان كولان، أن يُظهر بأن فرنسا لم يتم اجتياحها من المسلمين وأن المسلمين لا يشكلون كتلة واحدة مميزة ومهدِّدة، وأن الجنوح غير مرتبط ببيئةِ المهاجرين، على عكس ما يؤكده زيمّور. لم يأخذ محمد سيفاوي مواقف مناقضة لطروحات زيمّور، بل لتلك التي كان هو نفسه يطرحها منذ وقت قليل. سيفاوي ضد سيفاوي.

في عدد 11 أيلول 2010 من صحيفة *ليبيراسيون* سوف يقدِّم لوران جوفران، على نحوٍ مثير للذهول، تحيةً لهذا الكتاب. يتلقى لوران جوفران عشرة كتبٍ يومياً، بوصفه مديراً للصحيفة، وتناولُهُ للقلم لتقديم عرضٍ لأحد هذه الكتب، هو حدث استثنائي. يقوم في زاويته الإخبارية بتقديم سيفاوي على أنه «محارب مخضرم في الحرب ضد الإسلام المتطرف، ولاجئ سياسي أصبح فرنسياً، ويجمع في آن واحد صفات المسلم والعلماني والديموقراطي،

(*) إريك زيمور: خداع فرنسي.

المندمج، الذي ينظر نظرة نقدية إلى ذويه، ونظرة إعجاب إلى الثقافة الفرنسية». ولكن من شدة رغبة لوران جوفران في الإيضاح، يقع في المبالغة ويكشف المستور. يكتب: «إنه أيضاً من رواد المنصات التي اختصَّت طويلاً بدورِ المسلم الديموقراطي والجزائري المعادي للإرهاب»، موحياً بأن الهدف الحقيقي لهذا الكتاب هو الخروج من هذا الرداء الذي بات مكشوفاً، ومكشوفاً جداً، وبالتالي بات أقل فائدة. في لقاء أجراه معه موقع Bulle d'Encre سوف يمضي سيفاوي إلى أبعد من ذلك في «قطيعته» حين يصرح: «لم يكن الغلاف الرصاصي ولا الإرهاب الفكري يوماً مجال اختصاصي، وبوصفي مناضلاً ضد العنصرية، لن أخضع أبداً لابتزازِ «الإسلاموفوبيا» الذي كثيراً ما يلوح به مناصرون هائجون «للقضية الإسرائيلية». أود أن أجد ناشراً ينشر لي تحقيقاً على شكل رسوم متحركة عن بنيامين ناتنياهو... نتانياهو الصغير كما أسميه، لأن رئيس الدولة هذا هو متطرف قومي حقيقي، ويلبس رداء فضفاضاً جداً عليه، لا سيما في النزاع الذي يجب أن يديره...»».

التفافٌ مذهل بالنسبة لشخصٍ لم يتوانَ عن نعتِ منتقدي إسرائيل، باللاسامية، وصفَّقَ لحربِ غزة! لقد قرر سيفاوي، الذي رأى انكشافَ وضعه كمسلم ينتقد الإسلام ويدافع عن إسرائيل، قرر على ما يبدو أن يجري تغييراً. يحتاج إذن إلى إعادة رتقِ غشاء بكارته الأيديولوجية لكي يصنع لنفسه عذريةً جديدة.

4

تيريز دِلبِش
مدام تابدور

تيريز ديلبش، مديرة الشؤون الاستراتيجية في وكالة الطاقة الذرية، هي أيضاً باحثة مشاركة في مركز العلوم السياسية لدراسات العلاقات الدولية. يعود هذا الانتماء الأكاديمي إلى الفترة التي كان فيها جان فرانسوا بايار، الذي عملتْ معه في مركز الـ كيه دورسيه للتحليلات والتوقعات، يدير مركز العلوم السياسية.

يوفر لها هذا الانتماء إمكانية التعبير عن نفسها تحت عنوان جامعي، لا بوصفها موظفة في وكالة الطاقة الذرية، الهيئة التي ليست مهمتها الأساسية إثارة الجدل الاستراتيجي في فرنسا، بل الدفاع عن مصالح شبكة الصناعة الذرية، وهذا ليس الشيء نفسه تماماً.

هكذا تتوافر لـ تيريز ديلبش أدواتُ بنْيةٍ غنيّة (الصفة التي نادراً ما تتصف بها مراكز البحوث وخاصةً في فرنسا)، وحريةُ الباحث. فيمكنها أن تموّل بحوثاً وحلقات دراسية فضلاً عن الاستفادة من ميزانية مريحة للتنقل، ما يعطيها ميزة أكيدة على «زملائها» الباحثين. نستطيع أن نفهم بأن مركز الدراسات الذرية لا يمول

أخصائيين يُعتَبَرون معادين للنشاط الذري. تمضي تيريز ديلبش أبعد من ذلك، فلا تستقبل طلبات الباحثين إذا لم يكونوا مؤيدين للمحافظين الجدد(*).

لدى تيريز ديلبش قناعات راسخة. هي عضو في أسرة تحرير مجلة المحافظين الجدد *أفضل العوالم*. لدى الغرب، حسب قولها، قيم عالمية، فيما بقية بلدان العالم ديكتاتورية قليلاً أو كثيراً. على الغرب الدفاع عن نفسه في وجه أعداء قيمه، وبكل الوسائل بما فيها العسكرية. السلاح النووي شيء جيد إذا كان بين أيدي الغربيين، لأن بلدانهم ديموقراطية. لا يجوز أن تمتلكه بلدان أخرى. للأسف أن تيريز ديلبش لم تستطع منع الاتحاد السوفييتي والصين من امتلاك السلاح النووي، بسبب صغر سنها. لم يسمعها أحد أبداً تعبر عن مخاوفها من الترسانة الإسرائيلية ـ الفعلية والضخمة ـ ، بينما توشك أن تموت كل مرةٍ يُشتَبه فيها بلد عربي بامتلاك برنامج نووي افتراضي.

قبل عام 1995، عندما كان يفترض تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت تنادي بأن تنضم كل الدول إلى المعاهدة. وافقت البلدان غير النووية، على التوقيع عليها، لا لمرحلة محدودة، بل بشكل نهائي. بالمقابل كان يفترض أن تساهم البلدان النووية في جهود نزع الأسلحة. قرر جاك شيراك، فور انتخابه، استئناف التجارب النووية بضغطٍ من مركز الدراسات الذرية. كان فرانسوا ميتيران قد وضع حداً لتلك التجارب، عربوناً عن حسن النوايا إزاء نزع الأسلحة. اعتبرت تيريز ديلبش أن عملية الاستئناف تلك، مبررة تماماً، وانتقدت بشدة كل من تجرأ وأشار إلى وجود تناقض كبير

(*) أحد المستفيدين الرئيسيين هو برونو ترتريه من مؤسسة البحث الاستراتيجي، الذي يمتاز بأنه قريب من الحزب الاشتراكي وعضو في أسرة تحرير مجلة أفضل العوالم. أحد أنصار الخط المتشدد ضد إيران. في عام 2007، نشر كتاب إيران: الحرب القادمة (لوشرش ميدي) كتب فيه بأن «السيناريو القائل بأن إيران ستمتلك القنبلة بنهاية 2008 أو بداية 2009، ممكن جداً» (ص. 44).

بين الطلب من بلدان لا تملك أسلحة نووية، بأن تتخلى عنها نهائياً، وبين مطالبة فرنسا بالمضي في تطوير ترسانة خطيرة في الأصل.

المهام التي اضطلعت بها تيريز ديلبش في مركز الدراسات الذرية، وعلاقاتها مع الـ كيه دورسيه، قادتها إلى تمثيل فرنسا في لجنة الإشراف والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة. دافعت آنذاك عن حل عسكري يفترض أنه الأخير ضد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. عبرت عن الموضوع اعتماداً على شرعيات ثلاث: بوصفها خبيرة في مركز الدراسات الذرية، وتملك معرفة وثيقة بالقضايا النووية، وبوصفها عضواً في لجنة الأمم المتحدة، يفترض أنها تعرف خصوصية الحالة العراقية وتمتلك مقاربةً متعددة الجهات، وأخيراً بوصفها باحثة، أي أنها بالتعريف مستقلة. هكذا، و(منطقياً) ستقوم لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، في 11 شباط 2003، بالاستماع إليها بصفتها عضواً في لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة بشكل خاص. يسألها أعضاء اللجنة: «هل مايزال العراق يملك أسلحة دمار شامل، الأمر الذي قد يبرر الحرب المقترحة من قبل جورج بوش؟» ما يزال جواب تيريز ديلبش يتردد صداه مثل تحذير: «إذا تم تدمير الأسلحة، فقد جرى ذلك من جانب واحد، وبالتالي لا يمكن التأكد من حدوثه». وتؤكد أيضاً: «تبين للخبراء وجود منظومة إخفاءٍ حقيقية ونشطة من جانب العراق». إنها تقترح بقوة، باسم مبدأ الإجراءات الاحتياطية، دعم مشروع بوش في شن حرب ضد العراق.

في 8 آذار 2003، تتساءل على القناة الفرنسية الأولى إذا كان العراقيون قد أعادوا تشكيل ترسانتهم النووية منذ 1998. «أولاً، فِرَقُ البحث ما تزال على الأرض، ثانياً، من المؤكد جداً وجود خبرات، وأخيراً هناك احتمال وجود أبحاث، في مجال المتفجرات على سبيل المثال، تمت متابعتها لأغراض نووية». وتختم: «اليوم، لا يجب أن يكون القرن الواحد والعشرون بين أيدي هذه الدول... أظن أننا بصدد نسيان طريقة التصرف التي يجب اتباعها مع الطغاة، الأمر

الذي كان علينا أن نحفظه من القرن العشرين. إذا تم نزع أسلحة العراق بالتدخل العسكري، سيتمكن المفتشون من تقديم البرهان على أننا كنا سنحتاج من ثلاثة عشر إلى أربعة عشر عاماً لتنفيذ ما قرره مجلس الأمن عام 1991. إنه أخيراً درس لبلدان أخرى في حال كانت تجري إدارتها بهذه الطريقة».

الدرس الذي يجب حفظه من القرن العشرين، بالنسبة لتيريز ديلبش، هو ضرورة شن الحرب لإزاحة الأنظمة الدكتاتورية. هل تعني جميع الأنظمة الديكتاتورية؟ لماذا تستهدف أنظمة معينة وليس سواها؟ تيريز لا تجيب. من جهتي، أظن أن إرث القرن العشرين، هو بالأحرى منعُ الحرب في العلاقات الدولية، وهو إرث مرتبط بضريبةٍ ثقيلة لحربين عالميتين، دفعتها البشرية.

ثم تشير تيريز ديلبش بأن «الحل العسكري» (تورية ناعمة لتجنب كلمة حرب) «سيسمح بإثبات امتلاك العراق لترسانة سرية من أسلحة الدمار الشامل». في لعبة البوكر، إذا كان ممكناً أن تدفع لكي تَرى، فلقد فشل ذلك في العراق. تم تبني «الحل العسكري»، ولكن لا وجود لأسلحة دمار شامل. أقل ما يمكن قوله هو أن الخبرة والمعارف التي تزينتْ بها تيريز ديلبش من أجل الترويج للحرب، بدت عديمة الفعالية على أقل تقدير.

في 19 آذار 2003، ستعيد الكرّة أمام لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية. تؤكد، بفضل قبعة الأمم المتحدة أيضاً: «بدا، منذ عمليات التفتيش الأولى، أن عملياتٍ صغيرة لمعالجةٍ ثانية غير معلنة قد جرت، وأن العراق كان يحاول التمويه على وجود طريقة كهرو ـ مغناطيسية للتخصيب... لقد حاول العراق، في الواقع، تطوير كل الطرق الممكنة من أجل تخصيب اليورانيوم». ولكي تمعن في دقِّ المسمار، على غرار هانز بليكس رئيس لجنة الأمم المتحدة، أكدت بأن الحل السلمي ممكن التحقيق «بشرط التعاون التام وغير المشروط من جانب العراق». التعاون الذي، حسب قولها، لم يتم.

بينما كان هانز بليكس وغالبية الدول (ومنها فرنسا) والرأي العام العالمي، جميعاً، يأملون بإيجاد مخرج سلمي لما لم يزل سوى أزمة، كانت تيريز المبتهجة تؤكد من جانبها، بأن هذا الحل خِداع للنفس، وبأنه يجب اتخاذ قرار «الحل العسكري». أيضاً، بينما كان جاك شيراك يدافع عن عالم متعدد الأقطاب، حذرت تيريز ديلبش من هذا الاحتمال. فالعالم متعدد الأقطاب بالنسبة لها، يعني آلياً مزيداً من القوة لروسيا وللصين، في حين أن الطابع الديموقراطي لهذين البلدين غير مؤمَّن كما يجب، في حين أن الغربيين هم «جُزُر السلام والازدهار والديموقراطية(*)» الحقيقية والجميلة.

لنعترفْ لـ تيريز ديلبش بموهبةِ عدمِ شعورها قط بواجب التحفظ. أدت قساوةُ طبعها وطاقتُها التي يبدو كأن مصباحاً ذرّياً يغذيها، إلى عدم الطلب منها من قبل أي مسؤولٍ في مركز الدراسات الذرية، بأن تزن كلامها أو بأن تعبّر بقدر أقل من العنف عن قناعاتها. قلائل هم الذين يجرؤون على التواجد في دربها نظراً لطبعها البلدوزريّ. وليس من مصلحة مركز الدراسات الذرية، الذي يبشر بأن الأسلحة الذرية هي أسلحة ردع تساهم في السلام، أن تمثله في وسائل الإعلام داعيةُ حرب.

في عام 2004(**)، أجرت تيريز ديلبش نوعاً من السير بالاتجاه المعاكس بخصوص العراق. وحين اضطرت تماماً أن تؤكد عدم العثور على أي أثر لأسلحة دمار شامل، فسرتْ الأمر بفرضيتين: «الإخفاء أو التصدير». باختصار، لقد قام العراق، إما بإخفاء أسلحته، أو أنه صدَّرها (إلى إيران؟ إلى سوريا؟). وتؤكد بهذه المناسبة «كان الاعتقاد بوجود هذه الأسلحة مشتركاً بين الجميع». بل فقط بين أولئك الذين كانوا يتمنون وقوع الحرب، يا تيريز... وأولئك الذين كانوا مستعدين لاختلاق أدلةٍ حيث لا وجود للأدلة!

(*) تيريز ديلبش، «بغداد، ثلاثة دروس لأزمة»، سياسة دولية، صيف 2003، ص. 100.

(**) تيريز ديلبش، «عشر أسئلة بخصوص العراق وأسلحتها»، سياسة خارجية، ربيع 2004.

بعد أن سوت حسابها مع العراق، سوف تهتم السوبر تيريز بـ إيران، دوماً من أجل إنقاذ العالم الغربي. في 13 أيلول 2004 صرحت لقناة فرنسا 1: «الشيء الأكيد هو أنه لم يتم إيقاف إيران، وأنها في النهاية ستمتلك القنبلة». بسرعة بسرعة، دعونا نسدد إليها ضربة لإيقافها! أولئك الذين أحبوا الحرب على العراق، لا بد أن يعشقوا الحرب على إيران.

في 2005، توضحُ فكرتها حول الموضوع(*)، محذرةً من احتمالِ عقد حوار مع إيران أحمدي نجاد. «أي حوار سياسي يمكن تصوره مع شخص معبأ أيديولوجياً بهذه الشدة؟» أما جورج بوش، فليس معبأ أيديولوجياً كونُه غربياً. وعندما أطلق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، سياسة الانفراج، كانا، وهو شيء معروف تماماً، يتقاسمان الأيديولوجيا نفسها!

في *لوموند* 13 أيار 2005، تتابعُ معركتها متسائلةً «إلى أي حد يمكن أن يمضي الأمريكان ـ قصف، غزو ـ ، في الوقت الذي يُظهِرُ فيه السلوكُ الكوري والإيراني، على السواء، صوابَ موقفِ أكثرِ المحافظين الجدد تشاؤماً». الزمنُ مع تيريز يشير دوماً إلى ماقبل وقوع الكارثة بدقيقة واحدة. في 23 آب 2005، تعبر أيضاً عن قلقها: «لن يتم إذن عمل شيء قبل أيلول. وعندها سيكون الأوان قد فات من أجل التلويح بتهديداتٍ ذات معنى بالنسبة لطهران. ستحصل إيران إذن على قنبلتها، وجميع أولئك ـ الأوروبيون والروس والأمريكان ـ الذين صرحوا بأن هذا الأمر غير مقبول، عليهم أن يواجهوا نتائج الخيار الذي ذهبوا إليه في آب 2005(**)». لا بد أن لدى تيريز روزنامة مختلفة عن روزنامتنا: لأن العالم لم ينزلق بعد التاريخ الحاسم نحو مزيد من الفوضى، ولم تحصل إيران على قنبلتها بعد.

في الفيغارو(***) 10 نيسان 2006، ترى أن البرنامج الإيراني

(*) تيريز ديلبش، «إيران النووية: سباق عكس الساعة»، سياسة خارجية، آذار 2005.
(**) «إيران، آب الشهر الحاسم»، لو فيغارو.
(***) «زمن الديبلوماسية بطيء جداً في مواجهة سباق السرعة النووي الإيراني».

يؤكد مزاعم «من يرجحون بأن القنبلة الإيرانية ربما تكون جاهزة خلال سنتين وليس خمس سنين»، وفي السياق نفسه، تكتب في مجلة سياسة دولية في ربيع عام 2006، بأن «أي تسوية مع إيران باتت من الآن وصاعداً تتنافى مع القانون الدولي». وتقول بأنها تفهم رأي السيناتور ماكين: «الشيء الوحيد الذي يُعتبَر أسوأ من قيام فعل عسكري ضد إيران هو أن تصبح إيران نووية». لحسن الحظ أنها تبدو مطمئنة بشأن عملية عسكرية محتملة! «اللجوء إلى القوة ليس مرغوباً بالطبع، إلا أنه ليس مستحيلاً». ليس المطلوب بأي حال هو تدمير كل المواقع النووية والباليستية، بل الرئيسية منها فقط. ياساتر!

في صحيفة *نوفيل أوبسرفاتور* 18 حزيران 2009، تشرح تيريز ديلبش بأن «الخيار العسكري الذي لم يُستَبعَد قط، حتى لو كان أقل الخيارات التي نتمناها، ممكن بشرط ألا يكون هدفه تدمير كل البرنامج النووي والباليستي، بل تأخيره».

بعد تبريرها لحرب العراق بموجب وجود أسلحة لم تكن موجودة، تحث تيريز ديلبش على إنزال ضربات بإيران التي تقترب، منذ سنين عديدة، من امتلاك السلاح الذري. ولكن، بما أنها تحسن التعبير عن نفسها بقوة، وبما أن وضعها يفترض توافر معارف حقيقية لديها، فإن أحداً لا يعترض عليها، ولا يجرؤ أحد أن يذكرها بأخطائها السابقة. تستطيع «خبيرتُنا» الاستمرار في تقديم حملاتها الغربيَّة باعتبارها تستند إلى ملاحظة الوقائع لا إلى قناعات أيديولوجية قابلة للنقاش. والحال أبعد من أن يكون كذلك.

5

فريديريك إنسل
رجل ذو نفوذ

لن ينال عضوٌ سابق في الأخوان المسلمين دائم الاستشهاد بحسن البنا مؤسس الحركة، ولا يكف عن اختراع ألقاب جامعية كيفية، لكي يسبغ على نفسه كفالة علمية، ويهدف من كلِّ ظهور إعلامي له للدفاع عن طروحات حماس، لن ينال فرصةً كبيرة في شغلِ موقع مركزي في وسائل الإعلام، ولن يُعتبَر خبيراً محترماً ومحايداً في الشؤون الاستراتيجية، لا سيما المتعلقة بالشرق الأوسط. لذا يكون بوسعنا أن نهنئ فريديريك إنسل الذي حقق مأثرةَ فرْضِ نفسِه بالطريقة نفسها، ولو أنه استخدم مرجعياتٍ معاكسة.

قبل وقتٍ قليل، كان فريديريك إنسل دائم الاستشهاد بمعلِّمه فلاديمير جابوتنسكي (وجهٌ تاريخي من اليمين الإسرائيلي المتطرف). كان إنسل في أيامٍ الدراسة قائداً للمنظمة اليهودية المتطرفة بيتار، وهي فترة يفضِّل اليوم التستر عليها. وبالمقابل يصيبك بالدوار من كثرة الألقاب الجامعية التي يصفُّها والتي لا وجود لها في الواقع. ومع ذلك، يقدم نفسه بوصفه خبيراً محايداً وموضوعياً في القضايا الاستراتيجية والمتعلقة بالشرق الأوسط، دون أن يوجد مَن يراجعه في ذلك.

فريديريك إنسل متكلمٌ جيد ومجادل جيد. يكتب بشكل جيد ويفكر بسرعة. يدافع بمهارة وثبات عن المواقف الإسرائيلية، وهذا حقه تماماً. الأمر الإشكالي هو أنه لا يقول من أي موقع يتكلم. يسرف البعض في استخدام الألقاب الجامعية بهدف إدهاشِ السيدة التي تعمل بوابة في مكان سكنهم، أو إدهاش زوجة خالهم. ليس هذا هو الهدف بالنسبة لفريديريك إنسل. المسألة من جهة هي تقديم ضمانة علمية لكلامه الملتزم، ومن جهة أخرى إعطاء الانطباع باندماجٍ مهنيّ غير موجود في الواقع. ليست الجامعة هي الجهة التي يعيش منها إنسل.

في مقابلة أجرتها معه *الإكسبرس* في أيار 1996، قدَّم إنسل نفسه على أنه بروفسور في حين أنه كان يحضر رسالة الدكتوراة حول القدس بإشراف إيف لاكوست لا أكثر. بعد ذلك قدَّم نفسه، تباعاً بوصفه بروفسوراً في المدرسة الوطنية للإدارة (في الواقع، في المعهد الدولي للإدارة العامة، وهو معهد مرموق ولكنه أدنى من المدرسة الوطنية للإدارة ومرتبط بها)، ثم في معهد مدينة رين للدراسات السياسية، ثم في البوليتكنيك، ثم في الدراسات السياسية، ثم في كلية جيوش الدفاع في جامعة باريس الثامنة، أو بوصفه مديراً للبحوث في معهد الجيوبوليتيك.

في تشرين الأول 2005، في مهرجان «موعد للتاريخ» في بلوا، حدث طارئ صغير صحَّحَ قليلاً هذه السيرة الذاتية المضلِّلة. طلب منظمو المهرجان من فريديريك إنسل القيام بتصحيح تقديمه لنفسه، كونُه يُبرِز ألقاباً جامعية غير موجودة (كان يقدم نفسه على أنه «بروفسور في معهد رين للدراسات السياسية»). بعد ذلك لم توجَّه إليه دعوة إلا من أجل توقيع مؤلفات ولقاء الجمهور. في العام 2009، سوف ينجح باستعادة «الأضواء» أثناء جدال في أحد قضايا مهرجان بلوا «موعد للتاريخ»: كان يُفترض أن يقدم مداخلةً يوم 9

تشرين الأول، الساعة الحادية عشرة والنصف، في قاعة صغيرة، حول ثيمة «الجسد اليهودي في التاريخ». والموضوع يبعده على الأقل عن المسائل الجيو ـ استراتيجية التي «اعتاد» عليها. إنه في الواقع نقاش عُقد بعد اختتام المهرجان، في إطار مجموعة من الـ «كارت بلانش» التي منحت لهيئةٍ تمت دعوتها من قبل مهرجان «موعد للتاريخ». لا يهم، لأن إنسل سيستطيع القول «لقد كنتُ هناك»! وسوف يعود إلى بلوا، ودوماً بعد اختتام المهرجان، في دورة عام 2010، للمشاركة في جدال نظمته *مجلة الدراسات الإسرائيلية* حول موضوع جيو ـ استراتيجيٍ للغاية هو «تاريخ القضاء الإسرائيلي».

لنلاحظ بالمناسبة أن كارولين فوريست أو محمد سيفاوي، شديدَيْ المُسارعة إلى كشف الخداع الذي ينسبانه إلى طارق رمضان، لم يرَ أي منهما قط بأن من المفيد إسقاط القناع الذي يرتديه السيد إنسل. مع أن هذا لا يحتاج إلى تحقيقٍ معمق جداً.

بناءً على اقتراح من وزير التعليم العالي والبحث، منح فريديريك إنسل وسام الاستحقاق الوطني برتبة فارس، على السنين الخمس عشرة التي أمضاها في الخدمة المدنية. لم يحمل فريديريك إنسل أبداً لقب أستاذ في أية جامعة، وكل ما فعله هو تدريس ساعات إضافية هنا وهناك. يمكننا التفكير إذن بأن هذا الاقتراح لم يأتِ تماماً من الوسط الجامعي، بل من دوائر أخرى. بعد سنين جرى تقديمه فيها على أنه «بروفسور» أو «دكتور»، مُنح في عام 2008 أهليةَ قيادة أبحاث. إذا رأى كلٌ من إيف لاكوست الأستاذ المشرف عليه، وإيلي بارنافي سفيرُ إسرائيل السابق في فرنسا، بأن أبحاثه ملفِتة من وجهة نظر علمية، فإن عضواً آخر في لجنة التحكيم، هو الجامعي جان بول شانيولو، رغم أن فريديريك إنسل هو الذي اختاره، اعتبر، للأسف، بأن الأبحاث موجَّهة ولا تنسجم مع المعايير العلمية. وقد صرح جان بول شانيولو: «تبدو الجيو ـ بوليتيكا كأنها

أداة لإخفاء شيء ما»، مشيراً إلى أنه عند كلامه في أبحاثه عن التوترات الشديدة في المجتمع الإسرائيلي، لم يتكلم عن العرب الإسرائيليين، وأنه في إشادته بالأسلحة الإسرائيلية، لم يتكلم عن الصواريخ الإسرائيلية، ولم يستند إطلاقاً إلى القانون الدولي. لكن البروفسور شانيولو، بعد إبداء هذه التحفظات، وافق على عدم عرقلة قرار لجنة التحكيم الإيجابي. عندها صرح إيلي بارنافي: «لقد انحزتُم إلى جانب عدم الانحياز».

بعد منحه أهلية قيادة أبحاث، قدَّم إنسل نفسه على أنه مدير أبحاث معهد الجوبوليتيك الفرنسي، وكان هذا اللقب أكثر وجاهةً بوضوح من «مدرّس في المدرسة العليا للإدارة». المدرسة العليا للإدارة هي مدرسة تجارية ملتزمة جداً، ومُناضِلُ الصفوف الأولى لليمين المتطرف المؤيد لإسرائيل، كليمان فيي - رينال، مدرسٌ فيها أيضاً. نظمت هذه المدرسة بضع مؤتمرات استراتيجية، تمحور العديد منها حول موضوع التهديد الإيراني، وجرت بالتعاون مع مجلة المحافظين الجدد *أفضل العوالم*.

في 9 أيلول 2009، شارك فريديريك إنسل في ندوة لمؤسسة البحث الاستراتيجي، وقدَّمَهُ فرانسوا هزبورغ قائلاً فقط: «لم يعد بحاجة إلى تقديم». لم يتوقف فريديريك إنسل عن التعبير عن احترامه لـ إيف لاكوست، لكي يستظلَّ بلقبِه، لكنه لم يعد يقدَّم بوصفه مدير أبحاث معهد الجيوبوليتيك. في تلك الأثناء، طلبتْ منه بياتريس جيبلان، مديرةُ المعهد التي خلفت إيف لاكوست، أن يكف عن استخدام هذا اللقب الذي لا أساس له في الواقع، نظراً لأن إنسل لا يعطي في المعهد إلا بضع ساعات في السنة، لكنه لا يدرِّس فيه بصورة دائمة.

في دردشة على صفحات *لونوفيل أوبسرفاتور* في كانون الثاني 2005، رد على سؤال حول ما إذا كانت مواقفه القطعيّة البارزة

إلى جانب إسرائيل، تُجرِّدُهُ من أهليته في تقييم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أوضَحَ إنسل دونما اضطراب: «لم يوجَّه لي أبداً انتقاد على أي موقف قطعي من قبل أناس صادقي النوايا. العقائديون وحدهم في كلا الجانبين، سواء في الجانب المؤيد لإسرائيل، أو في الجانب المؤيد للفلسطينيين، ينتقدونني من وقت لآخر. مؤلفاتي العشرة وألقابي ووظائفي الجامعية وكذلك خبرتي على الأرض، تجعل من الصعب التشكيك بموضوعيتي وكفاءتي بخصوص موضوع الصراع». هذا الإصرار على إبراز ألقابه الجامعية، هو أمر أقل ما يقال فيه أنه غريب. الجامعيون الحقيقيون لا يشعرون بأنهم مضطرون أن يذكروا ألقابهم بهذه الكثرة.

حسب قوله، «شارل إندرلن يهودي وإسرائيلي فرنسي، منهجه الصحفي يثير الغيظ بشدة، وفيه اختلال توازن يقارب أكثر أشكال انعدامِ النزاهة شموليةً. شارل إندرلن ليس موضوعياً، وهذا شيء واضِح». الموضوعية بالنسبة ليهوديٍّ، وفق إنسل، تعني الدعم غير المشروط لإسرائيل.

هناك ما هو أكثر أيضاً، ففي مؤتمر عقد في 25 آذار 2001، بمدينة غرونوبل، نظَّمه النداء اليهودي الموحَّد في فرنسا، قال: «عندما أرى في *لوموند* و*ليبيراسيون* أشخاصاً أسماؤهم يهودية يعطون تواقيعهم لمنابر تمارس كراهيةَ الذات، يجب أن نعلم بأنهم مخطئون ولا يُلزِمون غير أنفسهم». لا يسعنا توجيه هذا النقد لـ«بروفسور إنسل».

ويصرح في المؤتمر نفسه: «أدركَ شخصٌ أُحبُّ الرجوع إليه، من أكبر منظري الصهيونية السياسية، هو جابوتنسكي، أدركَ شيئاً واحداً على الأقل، بأنه لن يكون ممكناً أبداً حمْلُ العرب والفلسطينيين على اعتناق الصهيونية. من بين مئات الفلسطينيين والعرب الذين التقيتهم أثناء تحضيري رسالة الدكتوراة، لم أجد واحداً ولا حتى

نصف واحد يعترف بالصهيونية. لنكن إذن واثقين من حقنا، والمشكلة مشكلة شرعية. لذلك أنتم مضطرون أن تكونوا الأقوى على نحو منهجيٍّ ثابت، وأن تستعملوا الجدار الفولاذي الذي كان جابوتنسكي يوصي به».

استُضيف في 29 أيلول 2002، مع ألكسندر آدلر، في برنامج «مرجعيات التاريخ» على فرانس 5. طرح المذيع لوران جوفران سؤالاً حول العلاقات بين الأجهزة الإسرائيلية السرية وبين يهود الشتات. أكد آدلر أنه لم يتلق أي اتصال من الموساد أبداً. أما فريديريك إنسل فقد أعلن: «وأنا أيضاً. بل إنني لم أتلق أي اتصال من أي جهاز مخابرات آخر. وهذا أمر يصبح على المدى الطويل مثيراً للغيظ».

بدءاً من نهاية عام 2002، سيظهر فريديريك إنسل جديد. كفَّ عن الاستشهاد المتواتر بـ جابوتنسكي، المتطرف اليميني الإسرائيلي. منذ ذلك الوقت وصاعداً، بدأ إنسل يقدم نفسه، وعلى نحو منهجي، عضواً في المعسكر العلماني واليسار المعتدل، ويمجد حركة «لاعاهرة ولا خانعة» باسم اليسار والعلمانية.

وهكذا فإنه عندما أصبح شارون رئيس وزراء، عمل بشكل فاعل من أجل تقديمه في صورة الرجل البراغماتي، وإبعاد الصورة الملتصقة به، بحقّ، كأحد أنصار سياسة الشدة مع الفلسطينيين، والخصم الشرس لعملية السلام. تحت صورة الصقر، حسب إنسل، تختبئ حمامةٌ مُحبةٌ للوطن.

كتَبَ في *لو فيغارو* عدد 8 آب 2005: «آرييل شارون نتاج خالص لليسار العلماني الصهيوني، ولو لم يرُق الأمرُ لمروجي رؤيةٍ شيطانية للشخص».

لم يمنعه ذلك من المشاركة، في تشرين الأول 2005، في جلسة حوار نظمها الليكود في فرنسا، حول موضوع «أحداث غوش قطيف

المأساوية»، أي حول طرد المستوطنيني الإسرائيليين من غزة بعد الانسحاب أحادي الجانب الذي قرره شارون.

تمّت على نحو مذهل دعوة فريديريك إنسل من قبل التلفزيون اليهودي التابع لفرانس 2، للتعليق على جنازة ياسر عرفات. أثناء إعادة بث التأبين ودون احترام للحداد، لم يتوقف عن إدانة عرفات على دعمه للإرهاب وعلى فساده. يمكن الاعتقاد بأن أسرة تحرير فرانس 2، حرصاً منها على التوازن، سوف تقوم بدعوة طارق رمضان للتعليق على جنازة شارون...

بعد ظهور كتابي *هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟* وجّه فريديريك إنسل رسائل خطية إلى 400 شخص احتجاجاً على حُكْمي عليٍ تحليله للعالم العربي. يجب أن يتمتع المرء بحماسٍ واشٍ لكي يشكِّل ملفاً من 400 شخص، ويأخذ وقته في إضفاء صفة شخصية على الرسائل، ووضعِها في مغلفات وإرسالها بالبريد من أجل إيذاء «خصم». هذه الأساليب لا تساعد على حوار الأفكار، ولا حتى على سجال فكري جيد. على أية حال هذه ليست أساليبي. لكن إذا كان صحيحاً أننا، فريديريك وأنا، نعمل على المواضيع نفسها، فنحن لانمارس المهنة نفسها.

في مجلة *الجوهري في العلاقات الدولية*، التي يتعاون معها بانتظام، يُجري لقاءات تتمحور حول الخطر الإسلامي. وهنا المفاجأة. من هما الشخصان اللذان يقابلهما فريديريك إنسل؟ إنهما كارولين فوريست التي تفضح الخطر الشمولي الذي عاد إلى الوجود، ومحمد سيفاوي الذي يفضح استخدامَ ماضي فرنسا الكولونيالي لأغراضٍ سياسية ـ دينية وفئوية.

في لقاء أُجري معه بتاريخ 16 حزيران 2008، على موقع CRIF، حول كتابه *أطلس إسرائيل الجيوبوليتيكي: مظهرٌ من ديموقراطيةٍ في حالة* حرب (العنوان بذاته يشكل برنامجاً!)، يضرب مثالاً عما

تُبيّنه خرائطُ أطلسِه: «يتعلق الأمر مثلاً بشكل ملموس بإظهار الأماكن التي وقعت فيها أهم الاعتداءات، وربط هذه الحقيقة بإقامة جدار الفصل، وهنا، يمكن على الفور تقدير سبب هبوط عدد العمليات من النوع الانتحاري». باختصار، الجغرافيا في خدمة الجدار!

في 9 تموز 2005، نشرت *لوموند* إعلاناً دعائياً حول صدور فيلم DVD لـ إريك روشان، بعنوان *الوطنيون*. إضافة إلى الفيلم، طرح الإعلانُ عقْد لقاء مع «فريديريك إنسل، الخبير بالموساد». للمرة الأولى، لم يكن الإعلان كاذباً. ربما تكون هذه المعرفة الحميمية بالمخابرات الإسرائيلية هي التي جعلت باري ماتش، في 2 أيلول 2010 تُجري معه لقاء حول كتاب *الأمير الأخضر*، الذي يروي قصة فلسطينيٍّ وضع نفسه في خدمة الموساد. سُئل عن الحافز الذي يمكن أن يدفع فلسطينياً للعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية. رأى فريديريك إنسل في الأمر «دوافع مادية جداً ومبتذلة، مثلاً، ملاّكون فلسطينيون يخاطرون بحياتهم في بيع أراضٍ يملكونها أو بيع بيوتهم إلى يهودٍ وخاصةً في القدس، وبشكل عام، نجدهم لاحقاً في أميركا الشمالية، بهويات جديدة وحسابات مصرفية مليئة». إنه نوع من التضليل الناعم، ومن النادر جداً أن يقوم ملاكون فلسطينيون ببيع أراضيهم أو بيوتهم إلى يهود. وفي معظم الأحوال يتم سلبها منهم بقرار من السلطات الإسرائيلية. الدافع الرئيسي لدى الفلسطينيين من تعاونهم مع المخابرات الإسرائيلية، هو رغبة الوصول إلى أسيرٍ من العائلة وتحسين مصيره، وحتى الوصول على إمكانية التداوي، نظراً لأن الابتزاز في سبيل الوصول إلى العلاج الطبي، قد تحوَّلَ إلى وسيلة ضغط. أيضاً في سياق التضليل الناعم نفسه، طرحت عليه فرانس أنتر يوم الاثنين 26 تموز 2010 سؤالاً حول السياحة في البلدان اللاديموقراطية، البلدان ذات الأنظمة الشمولية ولكنها تتمتع بتراث لا مثيل له، مثل سوريا ـ لنتجاوز تعريف مصطلح شمولي القائم، بالسلطوي أو الديكتاتوري ـ ، يجيب

فريديريك إنسل بأن سوريا هي بلد رائع قطعاً، لكنه يؤكد بأن المرء هناك لا يستطيع السفر بمفرده، لأن ذلك ممنوع. وهذا غير صحيح بكل بساطة.

بعد مهاجمة أسطول المساعدات الإنسانية الذي أراد كسر حصار غزة، والذي أوقع فيه الجيش الإسرائيلي تسعة قتلى، تضررتْ مكانةُ إسرائيل ضرراً شديداً. إلا أن الجندي - الجامعي إنسل سوف يستنفر جهوده دفاعاً عن القضية («العادلة» طبعاً) للدولة العبرية في وسائل الإعلام. عناصر لغته واضحة. يجب أن نكرر بإصرار (كما فعل مثلاً في 31 أيار 2010 على تلفزيون BFM أو على موقع Le Point.fr في 2 حزيران 2010) بأن الأعراف الدولية تسمح لدولة بتفتيش سفينة تحمل شحنات مشبوهة، في المياه الدولية. هذا صحيح، لكن المسألة ليست هنا: فإسرائيل لم تكتف بتفتيش سفن، بل شنت هجوماً عسكرياً وأوقعت تسع ضحايا. والأعراف الدولية لا تسمح بهذا الجانب.

فريديريك إنسل، في الواقع، يشبه شخصية خارجة من عالم فولكوف. إنه عميل صاحبُ سطوةٍ متخفٍّ في شكل بروفسور.

6

فرانسوا هزبورغ:
«من يدفع ثمن الموسيقا يختار المعزوفة»

شكَّل فرانسوا هزبورغ، باعتباره ديبلوماسياً بحكم التأهيل، جزءاً من الفريق الصغير الذي كان يعمل على قضايا الدفاع في الحزب الاشتراكي قبل عام 1981. كان الخبراء في هذه المواضيع، نادرون جداً بين صفوف اليسار آنذاك. أصبح مستشاراً دبلوماسياً لدى شارل هرنو وزير الدفاع، وسرعان ما تميز بقدراته الفكرية الكبيرة، التي لم يكن لها مثيل إلا الاحترام الذي يحمله لنفسه. كان يفترض، لدى خروجه من الوزارة، أن يرأس الإدارة الدولية في المفوضية العامة للتسليح، لكن ذلك لم يحدث. أصبح عندئذ، أمام المفاجأة الشاملة، مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الهيئة ذات المكانة الكبيرة والتي مقرها لندن، ولها صلات قوية مع الولايات المتحدة. عُرفت هذه الهيئة بأنها تمثل الطروحات الأطلسية في أوروبا. ونظراً لأن فرنسا تُعتبر حليفاً صعباً للولايات المتحدة، فإن تعيين فرنسيٍّ على رأس هذه الهيئة أثار ضجيجاً كثيراً. لكن هذا لم يُترجَم بوصفه اختراقاً يحْدِثه النفوذ الفرنسي في الدوائر الأطلسية، بقدرِ ما تُرجم بوصفهِ تقدُّماً للأفكار الأطلسية بين الجمهور الفرنسي. بدا فرانسوا هزبورغ انتقادياً إزاء المواقف الفرنسية التقليدية على الصعيد الاستراتيجي، ما عزز شعبيَّتَه في

الدوائر الأطلسية. قيام فرنسيٍّ بانتقاد سياسة فرنسا الخارجية، كان في نظرهم، دليل انفتاحه الذهني ونبرته الحرة. قدَّم فرانسوا هزبورغ إرادةَ الاستقلال الذاتي الاستراتيجي لدى فرنسا، على أنها من مخلفات الماضي. دافع باستماتة عن عصرنةِ السياسة الفرنسية، أي، بوضوح، إعادة اندماج في الناتو واصطفافٍ مع دوله، وهو ما اعتُبر إشارةَ تضامنٍ مع السياسة الأمريكية. كان ينتقد على نحو عقلاني ومنظَّم للغايةِ الجهودَ الرامية إلى خلق استقلال أوروبي.

أسبغ هذا الاعترافُ الذي حصل عليه من الولايات المتحدة والأوساط الاستراتيجية، واشتغالهُ على العلاقات الدولية، هالةً إضافية عليه. بات أحد نجوم وسائل الإعلام. وبعد بضع سنين أمضاها في لندن، عاد هزبورغ إلى فرنسا حيث وظفته شركة ماترا للتسليح. استمرت وسائل الإعلام بانتظام تتجه إليه لاستيضاحه حول القضايا الاستراتيجية، ولم يكن يجيب باسم مستخدمِهِ، بل بوصفه «مدير القسم الفرنسي في المعهد الدولي للأَمن الاستراتيجي». وكان هذا القسم الفرنسي، الذي ليس له نشاط حقيقي، يسمح له بالظهور بمظهرٍ أكثر نبلاً، وخصوصاً، أكثر حياديةً من مظهرِ موظفٍ في مؤسسة تسليح. بسرعة شديدة بدا أن معظم توصيات «الخبير» فرانسوا هزبورغ، كانت متوافقة في كل شيء مع مصالح ماترا. أحياناً، يكون للمصادفة دور رائع...

عندما أنشأ بيير جوكس مؤسسةَ دراساتِ الدفاع عام 1992، فكر طبعاً بـ فرانسوا هزبورغ لكي يرأسها. لكن إطلاق نار معاكس من قبل صناعيين منافسين لماترا منعه من ذلك. وباعتباره بقي عضواً فاعلاً في الحزب الاشتراكي، وبعد عودة اليسار إلى الحكم عام 1997، دعا باسمِ مبادئ عظمى هذه المرة، إلى التحديث الصناعي لكي تتمكنَ ماترا من الحصول على شركة الصناعة الفضائية. فعلَ ذلك بطريقة خرقاء ومرئية إلى درجةٍ طَعنتْ بمصداقيته. ولكي يمنح نفسه انطلاقة جديدة، حاول استعادة إدارة معهد الدراسات الدولية العليا (جنيف)، لكن طمعه المادي أفشل

مشروعه. لذلك عاد إلى الـ كيه دورسيه. وعند فشل محاولاته المختلفة لكي يُنتَخَب نائباً وطنياً أو أوروبياً (علاقاته المتحفظة مع مناضلي الحزب الأساسيين جعلته لا يتخطى أبداً مرحلة الترشيح)، بدأ يفكر بمنصب سفير. ولكن، ما نفع ديبلوماسي لم يتوقف، في ماضٍ قريب، عن انتقاد السياسة الخارجية الفرنسية وخططها «الديغولي - الميتيراني»؟ في اللحظة التي عمدت فيها حكومةُ جوسبان إلى إيقاف محاولةِ شيراك للعودة إلى الناتو، بدا من الصعب إعطاؤه سفارةَ البلاد لدى الناتو، وهي السفارة التي كان الحلفُ يتمناها. فيما بدت طلباته الأخرى، التي جعلها تُلائم الفكرة التي يروِّجُها عن نفسه، مبالغاً بها جداً، بالمقارنة مع سنه ومكانته. أما العروض التي قدمت له، فلم تكن بمستوى تطلعاته.

ولدى انعقاد المداولات بشأن مكانة التعليم والبحث في مجال العلاقات الدولية، كلَّفته ماتينيون بمهمة إجراء دراسة حول الموضوع. أنشأ فرانسوا هزبورغ لجنة، وعقد جلسات استماع عديدة، وقدم تقريراً أوصى فيه بدمج مؤسسة دراسات الدفاع ومعهد الدراسات العليا للدفاع القومي. طبعاً كان سيرأس الهيئة الجديدة، وتحولت المهمة بالفعل إلى رسالة ترشيح. لم يتم الدمج، لكن فرانسوا هزبورغ عين عام 2000 مديراً لمؤسسة البحث الاستراتيجي التي خلفت للتو مؤسسة دراسات الدفاع. لكنه أقيل عام 2005 عندما حُكِم على إدراته بأنها غير فاعلة، وعُين في مكانه موظف كبير من الوزارة. وافقَ على البقاء في تلك الهيئة بصفة مستشار إلى جانب المدير.

أؤكد بأنني أخطأت في فهم هذه الشخصية. ففي عام 2000 عندما كانت وزارة الدفاع تبحث عن مكان تضع فيه هزبورغ، خططتْ لتكليفه بإدارة مؤسسة البحث الاستراتيجي، فكرتُ بأنه أمر يدعو للاستغراب أن يُسلَّم شخصٌ دافعَ عن وجهات النظر الأمريكية أكثر مما دافع عن وجهات النظر الفرنسية، أحدَ مراكز المسؤولية النادرة في مجال البحث الاستراتيجي الفرنسي. لكن هذا الأمر ساهم في تغيير مقاربة هزبورغ. فعندما أصبح موظفاً في وزارة الدفاع،

لم يعد يرى السياسة الفرنسية في الشؤون الخارجية والدفاع، باليةً وجديرة بالانتقاد، واكتسح وسائل الإعلام لكي يمدح العقلية الإصلاحية والديناميكية التي تقف وراءها. هذا يؤكد المثل القائل «من يدفع ثمن الموسيقا يختار المعزوفة».

على مشارف حربِ العراق، سوف يستعيد فرانسوا هزبورغ، الذي كان آنذاك يزعم بأنه يساري، «خطه السياسي»، ويوصي بوقوف فرنسا في صف الولايات المتحدة، ولو في مشروع حرب غير شرعية دعا إليها المحافظون الجدد. كانت مهمته، ولقد قبل بالقيام بها، أن يؤثر على الرأي العام الفرنسي بحيث تصبح حرب العراق هدفاً مشروعاً. في 23 شباط 2002، أدلى أمام ميكروفون راديو فرنسا 1 بالتصريح التالي: «عندما تُدخِّل 15 مليار دولار في السنة من العائدات النفطية، فإن لديك الوسائل اللازمة للتزود بأسلحة دمارٍ شامل حين تريد. وفي غياب كل نظم التفتيش في العراق، يستحيل طبعاً أن نجيب بنعم أو لا، أما إذا أراد العراق أن يؤذي فإنه يستطيع ذلك».

في *لوموند* 15 ـ 16 2002، كتبَ ما يلي: «أمام تهديد الإرهاب المزود بأسلحة الدمار الشامل، فإن الإجراء الوقائي قد يفرض نفسه عندما يتضح بأن وسائل الردع والإرغام الأخرى غير فاعلة». يجب ألا يخدعنا مصطلحُ «إجراء وقائي». فمن خلال حيلة لغوية ماهرة لايتناقض الإجراء الوقائي مع القمع، بل يعني «وقاية بوسائل عسكرية» أي الحرب. كان المحافظون الجدد في تلك الفترة يروجون لفكرة «الحرب الوقائية». إلا أن فرانسوا هزبورغ يعتبر أن الجدل في هذا الشأن يجب أن يمر عبر مؤسسات متعددة الأطراف. «لن تستطيع فرنسا، في لحظة الانتقال إلى التصويت، أن تتبع سياسة مختلفة عن سياسة غالبية المجلس، أي سياسة الولايات المتحدة. في الواقع، لن يكون هناك فيتو صيني، وبالأحرى لن يكون هناك فيتو روسي. ستتمكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، دون صعوبة فائقة، من جمع غالبية الأصوات الضرورية من أجل تمرير

قرار بين أعضاء المجلس. وفي نهاية مداولات مجلس الأمن ستصوت فرنسا بالإيجاب حتماً. وهكذا سيكون من واجبنا تطبيق القرار المتخذ، بما يتضمنه من مشاركة عسكرية ذات شأن في حال رفض العراق الامتثال».

رأينا تنبؤات أفضل من هذه؛ لم تجتمع في مجلس الأمن أغلبيةٌ مؤيدة للحرب (بل أربعة أصوات فقط من خمسة عشر رغم الضغوط الأمريكية الهائلة)، ووقفت روسيا والصين ضد الولايات المتحدة. ولكننا نعرف جيداً الهدف من وراء هذا الخطأ في التنبؤ. إظهار فرنسا وكأنها محشورة في زاوية وليس أمامها خيار وأنها مضطرة لمواكبة التيار المسيطر والمشاركة في الحرب. عدمُ وقوف فرنسا في صف الطرف الأقوى، أمر غير قابل للتصور بالنسبة لـ هزبورغ. لقد نسي التقليد الذي رسخه ديغول وميتيران، والقاضي بأن تقول ما تعتقد بأنه صحيح وعادل وترفض الخضوع للأقوى!

في 20 أيلول 2002 أعلنَ في لوبوان قائلاً: «نعرف منذ خمس وعشرين سنة بأن صدام حسين يملك أسلحة كيماوية، وبأنه ماضٍ في إنتاجها، وأنه بالتالي سوف يستخدمها في أرض المعركة».

وفي معرض تقديمه لتقريرٍ للمعهد الدولي للأمن الاستراتيجي، الذي أصبح مديراً له، حول أسلحة الدمار الشامل في العراق، أكد بأن العراق حقق الرقم القياسي العالمي في خرق الاتفاقات المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية. أكد: «الأسلحة البيولوجية والكيماوية موجودة شئنا أم أبينا». وناضل لصالح عملية عسكرية سريعة وخفيفة ضد العراق بدلاً من عملية طويلة وتستنفر قوىً كبيرة كما في عام 1991. جاء بحثُ المعهد الدولي للأمن الاستراتيجي، إذن، لدعم مشاريع بوش الحربية، عن طريق المصادقة عليها تحت عنوان المعاينة الاستراتيجية، التي يفترض أن تكون مستقلة(*).

(*) *لوموند*، 10 أيلول 2002.

في *لونوفيل أوبسرفاتور* 13 شباط، يتساءل عما إذا كان شن حرب ضد العراق أمراً مشروعاً. الجواب بالنسبة له هو نعم لأن «تعاون العراق في البحث عن أسلحة الدمار الشامل، لم يكن جدياً ولا مطلقاً. وعناصر الأدلة التي قدمها كولن باول في المجالين البيولوجي والبالستي تُبينِّ الإفادة الكاذبة». نعلم بأن الأدلة التي قدمها كولن باول في شباط 2003 أمام الأمم المتحدة، كانت خاطئة. لكنها أيضاً محاولة، حسب هزبورغ، للإقرار بالأمر الواقع: الاصطفاف إلى جانب الأميركان واللجوء إلى الحرب في ظل عدم وجود حل آخر.

وعن سؤال «هل يستطيع الأميركان أن يكسبوا في مرحلة السلام؟»، أجاب: «أريد وضع الأمور في نصابها، أولاً من الخطأ التام القول بأنهم لم يفكروا بمرحلة ما بعد الحرب. إنهم في صلب الموضوع سواء تعلّق الأمر بالجدل النظري حول الاحتلال المستدام، أو بالاستعدادت العملية، وتدريب قوات المعارضة العراقية».

كما نعلم، لم تُثبت الأحداثُ التي تلت فرضيةَ «خبيرنا». لكن ذلك لم يكن خطأً تماماً، بل كان بالأحرى رغبةً بتملق الرأي العام عن طريق طمأنته: «لا تقلقوا، إذا كانت الحرب شيئاً مؤسفاً دوماً، فلقد تم التخطيط لكل شيء بعدها، وستجري الأمور على ما يرام».

بعد إعلان الحرب، لم تعد تصريحات هزبورغ المؤيدة للأميركان وللحرب قاطعةً كما كانت من قبل. هل هو الندم؟ هل هو صحوة ضمير؟ لا. لقد وجَّه إليه رؤساؤه تنبيهاً بضرورة الانضباط. إذا كان خبيرُنا رئيساً للمعهد الدولي للأمن الاستراتيجي، فهذه وظيفة فخرية لا يتلقى شاغلها أجراً مباشراً عليها. وبعد فك ارتباطه بالـ كيه دورسيه، استلم إدارة مؤسسة البحث الاستراتيجي التابعة بشكل وثيق لوزارة الدفاع، وهي الجهة التي تَستخدم فرانسوا هزبورغ.

في آذار 2004، أُكرِه على التراجع. يقول لنا: «الدراسة التي

أجراها المعهد الدولي للأمن الاستراتيجي شرحت الوقائعَ والفرضيات. لكن المشكلة هي أن معظم الفرضيات كانت خاطئة». يا للخسارة(*)!

في لوموند 6 حزيران 2004، يصرح هزبورغ: «لا بُدَّ أن الأميركان في العراق قد نشروا خليطاً غير اعتيادي من المحدودية في الفعالية ومن انعدام الكفاءة اللا محدود، لكي يثيروا في العالم العربي وما وراءه، ردة فعل رافضة واسعة النطاق». لقد شهدنا انقلاباتٍ في المواقف أقل عنفاً! قيامك بحرق الأشياء التي تعشقها، وأنت تُظهر التَّماسُك، فنٌّ عظيم. تحية للفنان!

عندما لم تعط حرب العراق النتائج المرجوة، جاء وقت الاستيلاء على ملف جديد. حان الآن دور إيران. كتب في مقال نشرته لوموند في الأول من أيلول 2005: «الأزمة الإيرانية تعِدُ، على العكس، بأن تكون فعلاً مؤسساً لما سيكون عليه النظام العالمي القادم».

في 28 آب 2007، اعتبَرَ أنه «إذا تركنا الأشياء على عواهنها، لن ننجو من احتمال كارثيّ: القنبلة الإيرانية أو قصف إيران». وهو ما يثير الخوف في النفوس!

في الأول من تشرين الأول 2007 صرح لمدونةِ Géoéco blog: «سيكون التعاطي مع خطر نقل القنبلة النووية لحزب الله، الاستطالةِ الإرهابية الموالية لإيران، ومع خطر انتشار السلاح النووي في عموم الشرق الأوسط، مسألةً صعبة في السنوات القادمة». تسليح إيران لحزب الله أمر أكيد. أما تزويدها إياه بالسلاح النووي (الذي لا تملكه أساساً!) فهو قضية أخرى. الدول، أياً كانت، بما فيها إيران، ليست مخولة بإعطاء السلاح الفائق لجماعات أدنى من

(*) في كتاب الجرح، يقوم الصحفي سيلفان آتال، بإفشاء السرّ: «خبراء كثر في العلاقات الدولية، من موظفي وزارة الدفاع، أُمِروا بإخفاء مخاوفهم. كان الرأي العام الفرنسي الثائر ضد الأحادية الأميركية باسم السلام، آنذاك، هو الرأي السائد، ومن الخطر محاربته»، دينويل، 2004، ص. 64.

الدولة. لكن الخوف من رؤية حزب الله مزوداً بالسلاح النووي، يسمح بإنهاء التردد أمام شن عملية عسكرية ضد إيران.

في أيلول 2007، نشر فرانسوا هزبورغ كتاب *إيران، خيار الأسلحة؟* يهدف الكتاب إلى لفت انتباه الجمهور إلى التهديد الذي تشكله إيران وإلى رغبتها بامتلاك السلاح النووي، وهو ما قد يشكل كارثة استراتيجية. منذ الجملة الأولى يرسم المؤلف الديكور «السلام والحرب النووية في العالم، مرتبطان بطموحات إيران النووية» (صفحة 7). وفي الحقيقة، إذا امتلكت إيران السلاح النووي، فربما سنشهد صراعاً نووياً. هذه الفرضية ليست جديدة تماماً، إنها تلك التي يطرحها منذ زمن بعيد نسبياً العديد من المسؤولين الإسرائيليين والصقور الأميركان.

المشكلة هي أن الجمهور ليس فاقداً للذاكرة دوماً، ويتذكر سابقةَ الأسلحة النووية العراقية. سبق أن استُخدِمت معه حجةُ «الحرب التي لا غنى عنها» من أجل منع انتشار السلاح، وأصبح شكّاكاً. إذن، يقول فرانسوا هزبورغ برباطة جأش تنتزع الإعجاب (ص. 9): «لماذا نصرخ محذرين من الخطر النووي الإيراني بعد أن رأينا كيف خُدعت الشعوب، وأحياناً الحكومات، بالتصريحات النهائية حول أسلحة الدمار الشامل، التي كان يفترض امتلاكها من قِبل العراق؟ ملاحظة شخصية حول هذه النقطة: أعلن المؤلف بوضوح وحزم وقوفه ضد المغامرة العسكرية الأميركية في العراق».. نشهد هنا بهلوانيةً فكرية حقيقية. فمعارضةُ هزبورغ للحرب، كما رأينا، كان يمكن وصفها بأي شيء إنما ليس بالوضوح. وإذا كفَّ لاحقاً عن انتقاد موقف فرنسا المعارض للحرب، فلأنه جرى تأنيبه من قبل الجهة التي توظفه، وهي وزارة الدفاع. أن يتباهى بأنه كان معارضاً لحرب العراق، لكي يبرر حرب إيران، هو نوع من التلاعب.

بعد أن يدرس المؤلف عدة سيناريوهات، يتساءل: «هل توجيه

الضربة أشدُّ كارثيةً من عدم توجيهها؟» ويختم: «اللجوء إلى القوة قد يكون أقل كارثيةً من القبول بتخطي إيران للعتبة النووية» (صفحة 171).

في برنامج «إيران، أين يتجه العالم؟» الذي نظمته مكتبة ميديسيس في 23 تشرين الثاني 2007، يَعتَبر، مستنداً إلى تقرير لوكالة الطاقة الذرية، بأن إيران تحتاج من سنتين إلى ثلاث لكي تمتلك القنبلة. في 5 كانون الأول 2007، نشرت 16 وكالة استخبارات أميركية تقريراً جاء فيه بأن إيران لن تمضي في برنامج تخصيب نووي لأغراض عسكرية. لكن هذا لا يغير شيئاً بالنسبة لفرانسوا هزبورغ، ويرى فيه بالدرجة الأولى تعبيراً عن تأنيب الضمير. «ارتكبت وكالات الاستخبارات الأمريكية الأخطاء في الأزمة العراقية عندما بالغت في حجم الخطر، وهو سبب إضافي لكي نقول بأنها ربما لا تقدر جيداً حجم الخطر الإيراني اليوم».

في صحيفة *ليبيراسيون*، 12 تموز 2008، ورداً على سؤال «هل توجيه الضربة أشدّ كارثية من عدم توجيهها؟» يقول: «اللجوء إلى القوة قد يكون أقل كارثية من القبول بتخطي إيران للعتبة النووية، ولحاق دول أخرى من المنطقة، بها».

عاد في شباط 2009، إلى تقييماته السابقة في مخيم آكاديم اليهودي الرقمي: «لا بديل عن خيار Bomb and talk(*)». يمكن التأكيد بأن الحوار مع إيران قد يصبح مفتوحاً تماماً وحراً، فور امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن، بفضلِ تحييد قدرة محطة ناطنز الإنتاجية. قد يبدأ الحوار الكبير. «Bomb and talk، تُبيِّنُ الحالةُ السورية بأن هذا النوع من الأشياء ليس بعيداً عن الخيال». في هذه المساهمة غير المخصصة للجمهور العريض، يَرى هزبورغ، بوضوح، بأن الحوار مع إيران سيكون أفضل بغد قصفها.

(*) اقصِفْ ثم حاوِرْ

الشريف(*) هزبورغ يطلق النار أولاً وبعد ذلك يناقش. «إذا طلبتم رأيي في المفاضلة بين قصف أمريكي أو إسرائيلي، فإنني، عند أخذ كل شيء في الاعتبار، أفضّل الحل الإسرائيلي لأنه يستطيع التأقلم أكثر، لاحقاً، مع عودة التعاطي السياسيّ، من الحل الأميركي. في طريقة خوض الأمريكان للحروب، لا يعرفون كيفية تنظيم العمليات العسكرية بالترابط مع العودة إلى السياسي بعد الحرب». سواء في لبنان أو في غزة، رأينا كيف أصبح الإسرائيليون أساتذةً في هذا الشأن.

«الخبير» الذي بقي يردد أنه كانت توجد أسلحة دمار شامل في العراق مبرراً حرباً «وقائية»، وراح بعد ذلك يدعو لشن عمليات عسكرية في إيران بهدف منع هذا البلد من امتلاك السلاح النووي، يجب على الأقل النظر إلى كلامه بحذر. وعلى نحو أكثر عمومية، كيف نفسر أخطاء فرانسوا هزبورغ؟ هل هي مجرد أخطاء في التنبؤ، أم تشير إلى رغبة في خداع الرأي العام، بشكل متعمد؟

(*) لقب إداري يطلق على الضابط المسؤول عن حفظ الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية.

7

فيليب فال:
من ليّو فيرّيه(*) إلى توركمادا

يجب توجيه تحية إلى فيليب فال على مهارته. إنه يريد أن يصبح صحافياً مستقلاً، صاحب فكر حر، متمرداً، نصيراً شرساً للحرية، ومعادياً أصلياً للسلطات القائمة، هكذا يقدمه أصدقاؤه. كان هذا صحيحاً في السابق ولم يعد كذلك. ما زال يحاول الاستفادة من هذه الصورة المنتمية إلى ماضٍ منصرم. فيليب فال «مزيف» يحاول إخفاء ما آل إليه، من أجل الحفاظ على الصورة التي كان عليها. اليوم يسعى فيليب فال إلى التكريم ومخالطة الأقوياء والمشاهير، ويتعطش للاعتراف الرسمي به. لقد اعتاد نصيرُ الحرية المطلقة المغرم بـ فيرّيه أن يشرب جرعات كبيرة «من كأس التقليديين» الذين كان ليّو يفضحهم. إنه، بالنسبة لي، عضو محكمة تفتيش يريد إقصاء ومطاردة الكفار الذين لا يشاركونه أفكاره، أو، وهو الأسوأ، الذين تجرؤوا وأظهَروا علناً مخالفتهم للعقيدة التي يدافع عنها.

ملاحقته للمعارضين كانت واضحةً من خلال طردِ ستيفان

(*) مغن فرنسي، 1916 - 1993، شاعر وموسيقي، تميزت كلماته اللاذعة بالنعومة والمرارة.

غيّون وديدييه بورت، المؤلفَين والفنانَين الساخرَين العاملين في محطة فرانس أنتر، بذرائع زائفة، رغم سيل الاحتجاجات من جانب المستمعين. الذي استُهدف بعقوبة الطرد هو سخريتهما الخارجة عن السيطرة واللاذعة، والتي كانت سابقاً مصدر الجاذبية في Charlie Hebdo. ولكن تلك الضربة، إذا كانت ضربة معلم، فلم تكن اختبارية.

منذ تعيين فيليب فال على رأس فرانس أنتر، أُخطِر المؤلفان والفنانان الساخران، بأن أيامهما باتت معدودة. تذرَّعَ فال بمقال استخدم فيه ديدييه بورت مصطلح «لوطيون» في 20 أيار 2010، لكي يسحب له مادته الصباحية التي تذاع صباح الخميس، ثم المادة اليومية التي مدتها 12 دقيقة والتي تذاع في برنامج ستيفان برن «مُضحِكُ الملِك».

هذا مع أن ثمة ملصقاً للعرض الذي كان يقدمه فيليب فال بالتعاون مع باتريك فون، في منتصف الثمانينات، يصوِّر الفنانين الساخرين وهما يُخضعان فرانسوا ليوتار وزير الثقافة آنذاك لهذا المصير.

وفي 14 تشرين الثاني 2007، حملت افتتاحيةُ *شارلي إبدو*(*) عنوان «رئيس لوطي» مستحضِرةً المشاجرة بين نيكولا ساركوزي وبحار من غيلفينِك.

قُدِّم تفسير آخر: في الفترة الصباحية المرتبطة بالمستجدات لامكان للسخرية. حجةٌ مناقضة للتأكيد اللاحق بأن السخرية تشكل جزءاً من DNA المحطة، وللمحاولة - التي فشلت - لوضعِ مؤلفين ساخرين آخرين في الفترة الصباحية في توقيت أبعد. أحدهما رافائيل مزراحي، ترك العمل بعد أقل من أسبوعين. والآخر جيرار دهان، أُعفي في تشرين الأول بعد مادة قاسية تتحدث عن ميشيل آليوت ماري. قام فيليب فال إذن، عن معرفة، بإبعاد مؤلفين

(*) صحيفة أسبوعية ساخرة. Charlie Hebdo

ساخرين يتمتعان بشعبية كبيرة ويحققان أعلى نسبة استماع، لكنهما لم يروقا له. لا يهم إذا أدى ذلك لهزّ المحطة، والنيل من صورة فرانس أنتر ومن نسبة مستمعيها. في 23 حزيران 2010، حُكم على راديو فرانس في النهاية بدفعِ 212000 يورو إلى ستيفان غيّون، نظراً لأن إعفاءه اعتُبر «بلا أسبابٍ حقيقية أو جدية».

ابتداءً من شارلي إبدوبب وصولاً إلى فرانس أنتر، كانت مسيرة فيليب فال، هي مسيرة طويلة لـ «موظف رقابة». إنه، وهو الذي ألف كتاباً يستند فيه إلى فولتير كمرجعية، منادياً فيه بأعلى صوته بالتسامح والحرية(*)، بعيد جداً عن مبادئ فولتير. فضلاً عن عدم قدرته على تأكيد مقولة: «أنا لا أتفق معك، لكنني سأحارب حتى النهاية من أجل أن تتمكن من التعبير عن أفكارك» سوف يحارب حتى النهاية لكي يمنع أولئك الذي لا يروقون له من حقهم في الكلام. ولن يدافع عن مبدأ الحرية الكاملة إلا من أجل أصدقائه والمقربين منه أيديولوجياً. باختصار، يمكننا القول بأن فيليب فال مناصر الحرية المطلقة تحوَّلَ إلى محقق كبير في محاكم التفتيش.

هكذا سيمضي فيليب فال حتى محاولة قام بها في آب 2010 من أجل إلغاء عرض يحييه ديدييه بورت في صالة سينما مدينةِ ديولفيت، المدينة التي يقيمِ فيها ديدييه أثناء العُطَل. عبَّر أمام عمدة المدينة عن تأثره من تَمَكّن المؤلف الساخر المطرود من فرانس أنتر، من عرض تمثيلياته في المدينة التي يُمضي فيها أيام عطلته(**).

في أيار 2009، عينِّ فيليب فال على رأس فرانس أنتر من قِبل جان لوك هيز الذي عُين بدوره على رأس راديو فرانس من قبل رئيس الجمهورية بموجب القوانين التشريعية الجديدة. سرعان ما سندرك بأن فيليب فال كان خيار نيكولا ساركوزي الأول، وأن جان

(*) فيليب فال، عُدْ يا فولتير، لقد أصابهم الجنون، غراسيه، 2008.

(**) Bakchich آب 2010.

لوك هيز جاء للتغطية على ذلك التعيين. وحسب كلام فيليب فال ذاته، أنه تردد بين تسَلُّم رئاسة فرانس أنتر أو رئاسة فرانس كولتور. بدا أن قربَهُ من كارلَا بروني - ساركوزي وتدخُّله في قضية سينيه لصالح ابنِ ساركوزي، لعبا دوراً حاسماً في تعيينه. وكان الصحافي المحترم جان لوك هيز الذي أُبعِد سابقاً عن إدارة فرانس أنتر من قبل جان بول كلوزيل، الرئيس السابق لـ راديو فرانس، يعود بقوةٍ إلى الساحة. كان صديقاً لـ فيليب فال منذ زمن طويل، وكلفه بإعداد فقرة في برنامج «Synergie[*]»، وكان قد شاركَ في *شارلي إبدو*. سوف يقر فيليب فال لاحقاً بأنه هو الذي اقترح اسم جان لوك هيز أمام كارلا بروني لرئاسة راديو فرانس. فوجئ الكثيرون بتسمية فيليب فال الذي كان حتى ذلك الوقت مجرد صحافي مكلف بإعداد فقرة في فرانس أنتر، ولم يظهر عليه أولياً امتلاكُ كفاءات تؤهله لإدارة المحطة. توافقَ ذلك مع رغبة سابقة لدى فيليب فال بأن يكلَّف بمنصب رسمي ويحظى باعتراف أقوى من الاعتراف بمدير صحيفة ساخرة وتعاني فوق ذلك من صعوبات جمة. منذ قضية سينيه بدأت مبيعات *شارلي إبدو* بالتراجع وبدا بقاء الصحيفة على المحك. وكما اعترف شارْب الذي خلَفه في إدارة الصحيفة «أصبح فال في النهاية يجسد الصحيفةَ بأفكار سياسية فئوية داخل أسرة التحرير[**]». سمحت تسميةُ فال بإرواء عطشه للاعتراف الرسمي وفي الوقت نفسه بإنقاذ *شارلي إبدو* الذي بقي المساهم الرئيسي فيها.

كان فيليب فال قد أعفى سينيه من *شارلي إبدو* التي كان يرسم فيها منذ عقود إثر مادةٍ تتناول جان ساركوزي. راح يقول بأنه لايريد تحمل معاداتِهِ للساميّة. ظهرت حركة تضامن كبيرة حول سينيه، ومضى هذا إلى حد إنشاء صحيفته الخاصة سينيه.*إبدو* التي تسببت بإحراجات ومصاعب كبيرة لـ *شارلي إبدو* طيلة أسبوعين.

(*) تآزُر.

(**) Bakchih Hebdo عدد 36، 4 أيلول 2010.

كان سينيه قد تناول بالسخرية فكرة استعداد جان ساركوزي للتحول إلى اليهودية من أجل الزواج من وريثة مجموعة دارتي التي تعتنق اليهودية. وحسب فيليب فال فإن هذا الكلام قد يؤوَّل بأنه يربط بين التحول إلى اليهودية والزواج من فتاة يهودية، وبين النجاحِ الاجتماعي، وهو أحد أدبيات الخطاب اللاسامي، ولن يكون مقبولاً ولا يمكن الدفاع عنه أمام المحاكم. لم تكن معاداةُ الساميّة واضحةً لغالبية الناس الذين قارنوا بين المناداة بحرية انتقاد الإسلام، التي استعملها فال مادةً للمتاجرة، وبين التشدد المطلق بشأن اللاساميّة.

بدأت سمعةُ *شارلي إبدو*، بوصفها صحيفة متحررة، تشهد تضرُّراً. لذلك كانت مسألة سحبِ فيليب فال من رئاسة *شارلي إبدو* أمراً ملحّاً للخروج من هذه القضية الشنيعة. بالنسبة لـ ألكسندر آدلر، «نرى اليوم من هو الذي يمتاز بتلك الطينة التي جبل منها زولا والجنرال بيكار، إنه فيليب فال. ومن لديه سفالة درومون وموزّا وبرنانوس، إنهم أشباهُ التروتسكيين الذين وقعوا على عريضة التضامن مع سينيه الستاليني الأزلي». تحرك كل من برنار هنري ليفي، ولوران جوفران، وكلود أسكولوفيتش، لنصرة فال، الرجل «الشجاع»، فيما انطلقت حملة تضامن واسعة من حول سينيه.

في 24 شباط 2009، برّأ القضاءُ الرسامَ سينيه بعد ملاحقته بتهمة التحريض على الكراهية العنصرية، واستُخدِمت في حيثيات حُكمِهِ الصادر عن محكمة الجنح في ليون، جملةٌ لـ فيليب فال، مدير *شارلي إبدو*، قالها في قضية الرسوم الكاريكاتورية: «الجريمة هي في عينِ من ينظر إلى الرسم». في 30 تشرين الثاني 2010، قضت محكمة القضايا العاجلة بأنه «لا يمكن الزعم بأن مصطلحات مادةِ سينيه معادية للسامية»، وأمرت الشركةَ الناشرة للصحيفة بدفع مبلغ 40000 يورو تعويضاً له عن أضرار طرْدِهِ.

عند الإعلان عن تسميته على رأس فرانس أنتر، كان لنقابة الصحافيين الوطنية ردّ. فقد نشرت بياناً اتضح لاحقاً بأنه استشعار

بما سيأتي، معتبرةً بأن توقيت التسمية غريب، ومعبرةً عن القلق إزاءها. «هل سيتمكن رجلٌ اعتاد على الافتتاحيات اللاذعة، من تجسيد رِفعة النظرة والاستقامة اللتين يجب أن تكونا الصفة المميزة لمديرٍ لمحطة فرانس أنتر؟ هل سيتمكن كاتب الافتتاحيات من تغييب نفسه خلف المدير؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن صورة فرانس أنتر قد تعاني سريعاً بسبب ذلك».

بالكاد بعد بضع ساعات من استلامه رئاسة فرانس أنتر، أصدر قراراً بإقالة فريديريك بوميبه الذي يَعرض عناوين الصحف. الذنب الذي ارتكبه بوميبه في نظره، هو أنه «أتى على ذكر سينيه إبدو على موجات الراديو(*)». وقد أصدرت النقابات الإذاعية كافة إداناتٍ للقرار.

فضلاً عن هذه الممارسات «المكارثية»، سرعان ما أظهر فيليب فال عدمَ امتلاكه لكفاءة إدارة الراديو. أوفِدَ إليه، على عجل، لوران بلوك، أحدُ أعمدة فرانس كولتور، لكي يدعمه. كان واضحاً، من غياب العلاقة بينه وبين المنتجين وأسرة التحرير، من عزلته وانزوائه معظم الوقت في مكتبه، أن عملية التطعيم قد فشلت. ووفق كلام أحد الصحافيين «فيما وراء نوع من الشلليّة، أرى بالدرجة الأولى بأن فال وظَّف أشخاصاً لا علاقة لهم بمهنة الراديو(**)». في *لونوفيل أبزرفاتور*، تَذكر فيرونيك غروسار صحافياً في فرانس أنتر: «لا يعرف ما معنى صوت، أو مؤثرات حميمية، أو دراسة إيقاعات. عادي، لقد جاء من الصحافة المكتوبة. إنه مثل مدرب بينغ بونغ دُفع به لكي يكون مدرب كرة قدم، بحجة أنه رياضي(***)».

أظهرَ عجزاً في إعداد جدول البرامج، لاسيما بعد إلغائه لعدة برامج لكي يقدِّم ساعتين لـ نيكولا ديموران الذي سيغادر فرانس

(*) أشارت ديلفيل دي تون إلى ذلك، لونوفيل أوبسرفاتور، 2009 5.

(**) Bakchich Hebdo 4 أيلول 2010.

(***) لونوفيل أوبسرفاتور، 18 شباط، 2010.

أنتر في النهاية لكي يلتحق بمحطة أوروب 1. خلال صيف 2010، امتلأت الصحافة بمجموعها بأخبار التغيرات الفجائية التي تطرأ في فرانس أنتر في ظل فال. ومعظم صحافيي المحطة يعبّرون عن ذهولهم من عدم كفاءته، ويتألمون من تردّي صورة محطةٍ ارتبطوا بها.

لكن فال كان قد خبِرَ مهام محاكم التفتيش أثناء إدارته لصحيفة *شارلي إبدو*. يذكّر ماتياس ريمون، في مقال نشر في 8 أيلول 2008، بأن أوليفييه سيران وفرانسوا كام وآن كيرلوك وميشيل بوجي ومنى شوليه اضطروا لمغادرة الصحيفة بعد استلام فيليب فال. كما غادرها أيضاً الرسام لوفرِد تورون بعد أن أوقفت الرقابةُ لوحته التي تتناول باتريك فون أثناء الدعوى التي أقيمت بحقه بتهمة التحرش الجنسي بالأطفال. سوف يضطر فيليب كوركوف أيضاً للاستقالة بسبب خلاف على الشرق الأوسط. يرفض فيليب فال رفضاً قاطعاً منح أولئك الذين يشكِّكُ بهم في *شارلي إبدو*، حقَّ الرد في المحطة.

أما الرسام جول، الذي ارتكب خطأ تقديم أحد رسومه لصحيفة *بوليتيس* التي يكرهها فال، فقد اضطر المسكين إلى تقديم اعتذار علني في تقليدٍ ستاليني محض: «ظهور بورتريه شيراك في *بوليتيس* الأسبوع الماضي، أوحى بأنني أدعم خفيةً مواقف هذه الصحيفة في *شارلي إبدو*. ونظراً لأنه لا علم لي بمضمون المقالات التي تكيل النقد لـ *شارلي*، فإنني أوضح بأنه لا صحة لشيء من ذلك بالطبع».

إذا قام فيليب فال بثورة، فهي الثورة الأيديولوجية التي انقلب فيها على نفسه. سوف ينتقل من وضعية الرافض نصير الحرية المطلقة، إلى صديق الأقوياء وحراس النظام، محركاً بحذقٍ فرشاة إعادةِ التلميع ومحاولاً في الوقت نفسه الحفاظ على موقع يساري في مواضيع معينة مثل التقصّي عن بعض المهاجرين بوساطة فحص الـ DNA، وهو موقع تشاركه فيه كارلا بروني ساركوزي.

في تشرين الثاني 1997، وتحت عنوان «ببغاوات السلطة»، خصص فيليب فال كامل افتتاحيته في *شارلي إبدو*، للسعادة التي غمرته وهو يقرأ كتاب *كلاب الحراسة الجدد* لـ سيرج حليمي. راح يتكلم عن برنار هنري ليفي، وأوكرَن، وسنكلير، نظراً لأن الثلاثة يشتركون في الرحلة البحرية التي يقودها ملياردِيراتٌ يتسلّون وليست لديهم أية رغبة في نضوب نهر الامتيازات الذي ينبع من تواطئهم أو من فساد ضمائرهم. ورأى أن فصل «أصدقاء برنار هنري ليفي» كان مضحكاً إلى درجة أنه نصح بقراءته «بصوتٍ عالٍ بين الأصدقاء(*)».

في 27 أيار 1998، وتحت عنوان «برنار هنري ليفي، إيميه جاكيه الفِكْر(**)» ـ كان ذلك قبل فوز فرنسا في كأس العالم، عندما كان ازدراءُ إيميه جاكيه أمراً مقبولاً ـ ، راح يهاجم الشخص الذي سيصبح مرشداً له في المستقبل، والذي كان قد ماثَلَ بين بورديو وجان ماري لوبن(***).

في مؤلفه «*برنار هنري ليفي يعانِد*» وفي *شارلي إبدو*، 23 أيلول 1998، كَتبَ فيليب فال: «فيلم برنار هنري ليفي مع آلان ديلون، الذي روجت له كل وسائل الإعلام حصد الفشل. كتابُ بورديو عن السيطرة الذكورية، الذي لم يروج له أحد، حقق نجاحاً مدوياً. إذا لم يفرحك ذلك إلى درجة أن تنفجر بالضحك فهذا يعني أنك رديء الطبع».

لكن بعد 11 أيلول سوف يُجري انقلابه الكبير على نفسه. منذ ذلك الوقت وصاعداً أصبح العدو هو الإرهاب الإسلامي، وأصبح من

(*) منى شوليه، «الظلامية ضيقة الأفق»، سبق ذكره.

(**) إيميه جاكيه، المدرب الشهير للفريق الفرنسي لكرة القدم، الذي لم يحقق سوى الخسارات قبل كأس العالم 2010، تاريخ اعتزاله.

(***) بيير بورديو عالم اجتماع فرنسي، 1930 - 2002، مؤسس سوسيولوجيا ناقدة للحداثة. جان ماري لوبن: سياسي فرنسي، زعيم الجبهة الوطنية ذات الميول العنصرية.

الواجب الدفاع عن كل الذين يقفون في وجهه، والنظر إلى كل من يتعرضون لتهديده، باعتبارهم في الجانب الصحيح. سوف يبدأ بتأنيب النزعة البدائية المعادية لأميركا لدى أولئك الذين كانت لهم وقاحةُ معارضةِ حرب العراق. سيحتفظ بالأسلوب الهجومي وبالجمل المختصرة التعسفية التي كانت علامته الفارقة، ولكنه سوف يغير الأهداف فقط. أولئك الذين يشككون بصلاحية خيارات جورج بوش الاستراتيجية، هم بكل بساطة مصابون بأعراض ميونيخ ويضعون أنفسهم، بشكل فاعل أو بالخطأ، في موقع التواطؤ مع الإرهاب. حرب العراق وغوانتانامو وأبو غريب، وقصف السكان المدنيين، والأخطاء عند نقاط التفتيش، كل ذلك ليس له اعتبار بالنسبة لـ فال، لأنه جزء من الحرب على الإرهاب. ويجد في مدير صحيفة له ميول فوضوية ويؤيد جورج بوش دعماً كبيراً. وفي غمرة اندفاعه سوف يصبح مدافعاً شرساً عن حكومة آرييل شارون المعروف جيداً بميوله المناصرة للحريات المطلقة، ليصبح انتقادُ القمعِ الذي يتعرض له الفلسطينيون على يد الجيش الإسرائيلي، دليلَ عداءٍ للسامية فشلَ صاحبُه في إخفائه كما يجب. سيكون فيليب فال عديم الشفقة مع كل من يجرؤ على التشكيك بمشروعية السياسة الإسرائيلية، لأنه بكل بساطة لا يتساهل مع اللاساميّة. ومثلما فعل برنار هنري ليفي، سوف يحتجّ على حضور طارق رمضان في المنبر الأوروبي الاجتماعي في تشرين الأول 2003. يكثر من الإدانات والاستنتاجات المريبة: هتلر لم يكن يحب اليهود، وأولئك الذين ينتقدون الحكومة الإسرائيلية يفعلون ذلك لأنهم لا يحبون اليهود، هم إذن من سلالة هتلر فكرياً. الإسلام المتطرف هو الفاشية الجديدة. كان من شأن حرب وقائية في العام 1938 أن تجنبنا الحرب العالمية الثانية وإبادة اليهود. أولئك الذين يعارضون حرب العراق، الذين لا يعتقدون بأن الحل عسكري يمكن أن يضع حداً لـ «الفاشية الإسلامية» لم يفهموا شيئاً من دروس التاريخ.

هل نزل على فيليب فال وحي إلهي؟ هل عرف طريقه إلى

دمشق(*)؟ الأكثر ترجيحاً هو أنه فهمَ ببساطة بأن الشخص إذا أراد أن ينضمّ إلى النخب ويُقبَل في ناديهم، فمن المفيد أكثر أن يقولَ مايفكرون به هم لا ما يفكر به هو. هذه الانعطافة الأيديولوجية التي تصل إلى 180 درجة هي ثمرةُ طموحٍ لم يعد يريد للقناعات أن تلجمه.

علامته المسجلة هي الصيغ اللاذعة والأحكام القاطعة. بخصوص الصحافيَّينْ كريستيان شينو وجورج مالبرونو، كتَبَ بأنهما اختُطفا على يد «إرهابيين إسلاميين يشتهون ذبح الغربيين ما عدا الفرنسيين منهم، لأن للسياسة العربية لفرنسا جذوراً عميقة تصل إلى نظام فيشي الذي كان عداؤه لليهود سياسةً عربية غيابياً(**)». تقليده المبتذل لـ برنار هنري ليفي، يجعل من سياسة فرنسا العربية، التي أطلقها ديغول، وريثةً مباشرة لنظام فيشي! هذا كثير جداً. وعلى نحو متطابق جداً مع أصول اللعب، يكتب في اليوم نفسه: «باختصار، الحجاب هو بالضبط الأداة الاستراتيجية لمحاربة المساواة في مدارس الجمهورية، عن طريق الحط من مكانة المرأة». لسنا بعيدين عن نظرية المؤامرة أو عن «بروتوكول حكماء المدينة».

لكن فال يبلغ الذروة عندما يطرح نفسه خبيراً في الجيوبوليتيك. يقوم بلا انقطاع بفضح الفاشية الإسلامية التي تكلمنا عنها. وسيقدم تعريفاً يعدُّ اختراقاً حقيقياً على مستوى المفاهيم، يتراجع أمامه كلٌّ من كلوزويتس وآرون وكيسنجر إلى صف اللاعبين الصغار. «هذه الفاشية الإسلامية، ليست فاشية فقط، بل إسلامية أيضاً(***)»! في المقال نفسه، كتبَ: «الإرهاب الإسلامي ظاهرة طائفية لا تحتاج إلى أي تبرير لأن كل شيء يبررها».

يروي ديدييه بورت في كتابه *وقائع إعفاءٍ مستحَقّ*

(*) القديس بولص، مضطهِدُ المسيحيين بعد صلب يسوع، نزلت عليه رؤيا ووحي وهو في طريقه إلى دمشق وتحول إلى أحد أهم المبشرين بالمسيحية.

(**) شارلي إبدو، 5 كانون الثاني 2005.

(***) شارلي إبدو، «إذا أبعدنا الجلادين، لن يعود هناك ضحايا»، 3 نيسان 2005.

(صفحة 27)، بأن مدير فرانس أنتر راح يمطره بالتأنيب بعد مادته التمثيلية التي تناولت دومينيك دو فيلبان. يشرح له بورت بأنه كان قد قدَّمهُ للجمهور مصاباً بأعراض ذرب اللسانِ الذي يُفقِد من يصيبه السيطرةَ على عبارته. رد عليه فيليب فال قائلاً: «وفي المرة القادمة وبحجة الإصابة بهذه الأعراض هل ستحيِّي هتلر على الهواء ؟» بدت لورانس بلوخ التي كانت تحضر اللقاء مفزوعةً مثل ديدييه بورت. فيليب فال مهووس باللاساميّة إلى درجة أن ذلك يبدو مريباً.

في بداية آذار 2006، سيقوم فيليب فال وبرنار هنري ليفي وبعض الشخصيات الأخرى، بتوقيع نداء الاثني عشر من أجل الحريات، الذي قدَّمَ الإسلام بوصفه الفاشية الجديدة. لم يعد وارداً أن يسخر أحد علناً من هنري برنار ليفي بعد أن أصبح أيقونةً، وصديقاً، ومعلِّماً. سوف تَجعل قضيةُ الرسوم الكاريكاتورية من فال بطلاً في فضح الأخطار التي يشكِّلُهُ المسلمون على حرِّياتنا.

في 16 آذار 2006، التقى برنار هنري ليفي بـ فال في برنامج تلفزيوني. قام الفيلسوف الذي أُشبِع في الماضي سخريةً في *شارلي إبدو*، بِكَيْلِ المدائح لكاتب الافتتاحيات الهجائية، بقوله: «ألف كتاباً بعنوان *استفتاء الجبناء*، هو في رأيي أكثر ما كُتب صوابيةً وقوة منذ هابرماس حول قضية أوروبا». وحسب بيير رَمبير، «عندما تُقارِن عبارةُ فال البلهاء على نحوٍ غير قابل للتصديق مع عالم الاجتماع الألماني، فهي تشي بتبعيَّتِهِ الثقافية الشديدة(*)».

في *شارلي إبدو* 3 تشرين الأول 2007، وبخصوص كتاب هنري ليفي *هذه الجثة العظيمة المستلقية على ظهرها*، كَتبَ فال: «في هذا الكتاب الحميمي والمكثف، يَكشف ليفي عن قناعات ويقظة وتفكير بمبادئ دولة القانون، وهي قضايا لا يسعنا القول في وقتنا هذا بأنها ترهق الكتابَ، أو الوسطَ السياسي - الإعلامي».

في كتابه *غد يا فولتير، لقد أصابهم الجنون*، المنشور لدى

(*) بيير رمبير، «طغيان المتنورين»، *لوموند ديبلوماتيك*، حزيران 2009.

غراسيه ـ ناشر مؤلفات ب. هـ. ل(*) ـ، كتبَ فال بأن هذا الأخير كان دوماً في الجانب الصحيح، منذ معاداته للستالينية ومعاداته للملَكية في السبعينيات، حتى انخراطه في صفوف اليسار في الانتخابات الأخيرة، مروراً بالبوسنة وحرب الجزائر الأهلية. ارتداد إلى المقلب الآخر من جديد.

سوف يكتب ب. هـ. ل في *لوبوان* بأن مؤلَّف فال البحثي: «كتاب ضخم، وقور، يتناول بعض أكثر قضايا زمننا جوهريةً وحدة(**)».

بينما تكتب منى شوليه: «البرامج التي تمارس أقصى أشكال المتاجَرة بالإسلامو ـ فوبيا، وهي الحيز الذي تخوض فيه بلا حياء الأغلبيةُ الساحقة من وسائل الإعلام، تسمح له بأن يخالط الأقوياء ويدغدغ أحط الغرائز لدى الجماهير، وفي الوقت نفسه بأن يعتبر نفسه جان مولان(***). ذلك هو، باختصار، المثلُ الأعلى». نحن بعيدون عن تعريفِ فيليب فال لنفسه في مقالٍ ينم عن رضا شديد عن النفس نشرته *لوموند*(****) فيه من الرضا عن النفس ما سوف يثير ردود فعل قوية من القراء. «افتح الأبواب، أزِلْ الحواجز، تعاملْ بترحيبٍ وأخوية، لا يجب إقصاء أحدٍ عن أسبابِ ثراءِ حضارةٍ وفخْرِها». ثم يشرح بأنه يريد الذهاب إلى نيويورك لإحياء الذكرى العاشرة لأحداث 11 أيلول، اللحظة التي دفعتْ بنا إلى عالم آخر والتي تفرض علينا أن نطرح على أنفسنا أسئلة تتعلق بأسلحةِ الديموقراطية في الحرب على الإرهاب». لن يكون له ذلك، فالذكرى العاشرة لأحداث 11 أيلول 2001، ستصادف في عام 2011، وليس في 2010. الجميع يخطئون.

في أوج الحرب على لبنان، يعبّر فيليب فال عن تأييده للجيش الإسرائيلي، في افتتاحيةٍ لـ *شارلي إبدو* بتاريخ 19 تموز 2006. يكتب:

(*) مختصر بالحروف الأولى من برنار هنري ليفي.
(**) لوبوان، 13 تشرين الثاني 2008.
(***) أحد وجوه المقاومة الفرنسية ضد النازية.
(****) آنِك كوجان، 10 تموز 2010.

«الزعيم الشيعي حسن نصرالله بطلٌ ذو ابتسامة رقيقة جداً، أشعل لتوه النار في المنطقة لكن إسرائيل بالطبع تتحمل المسؤولية. لم تتعرض إسرائيل للهجوم هنالك قط، ولم تكن إسرائيل في خطر قط، وإسرائيل مخطئة على الدوام».

يكتب فيليب فال بأن أعضاء رابطةِ التضامن الفرنسية الفلسطينية «بلهاءٌ كبار ينفقون كل طاقتهم، ليس في محبّة الفلسطينيين، بل في كراهيةِ اليهود وأميركا والديموقراطية عموماً(*)». وعندما هددت الرابطةُ بتقديم شكوى، عبَّر فال، خوفاً من أن ترفع ضده دعوى خاسرة سلفاً، عن حزنه من ظن البعض بأنه ذكر هذه الرابطة في افتتاحيته. لكنها الوحيدة التي تحمل هذا الاسم.

مخالطةُ قمةٍ من قمم الفكر مثل ب. هـ. ل، سوف تُسبِّب تنَمُّلاً في دماغ فيليب فال. وصفُ كاتب ساخر لم يعد لائقاً بما يكفي وسيصبح فيلسوفاً. سيساعده صديقه الجديد لكي ينشر لدى غراسيه مؤلَّفاً جديداً مخصصاً لتربية الجموع، بعنوان كيفية *البقاء في الزمن المظلم*. سوف يحقق هذا الكتاب إجماعاً ولكن ليس بالاتجاه الذي يرجوه فال. من الواضح أن النقاد لم يروا البعد الجديد الذي اتخذه مفكرُنا الكبير. لقد نظروا بالأحرى إلى كتاب المعلم بوصفه مؤلَّفاً ساخراً. فيكتب سيباستيان لاباك في *لو فيغارو* 8 شباط 2007: «كتابه المصنوع من معطيات هي تحصيل حاصل وبدهيات، كتابٌ متبجحٌ ومضجر. لحسن الحظ أن بعض الهفوات تضفي عليه الطرافة أحياناً، حين خلط مثلاً بين سيمون فيي وزيرة الصحة في حكومة ريمون بار، وسيمون فيي مؤلفة كتاب *الشرط العمالي*. أما بخصوص السياسة والطواطم والمحرمات والحياة والموت والجنس والطقس، فالدروس التي نتلقاها عنها من المقاهي أثمن من دروس هذا الكتاب».

نقرأ عن الانبهار نفسه في *لوموند* 13 كانون الثاني 2007، بقلم

(*) أشار سيباستيان فونتونيل إلى ذلك، بوليتيس، 9 نيسان 2009.

كريستوف دونيه: «يطرح فيليب فال، على غلاف كتابه سبعة أسئلة مختصرة تشبه دلاء المعرفة السبعة. [...] يخيم علينا الذهول متأثرين من شدة أهمية هذه الأسئلة، فلا نستطيع منع أنفسنا من التفكير بالسؤال الثامن الذي يلخِّصها كلَّها: «هل يموت الإنسان من الضحك؟» يقدَّم الكتاب هنا بوصفه «إنه نوعٌ من ابتذال المبتذَل الذي لا يفتقر إلى الابتذال».

تزداد عزلته في فرانس أنتر، ويقول عنه صحفيّو المحطة بأنه لا يخرج من مكتبه ذي الأباجورات التي تبقى مغلقة في معظم الأحيان لكي يختبئ عن أنظار المارين في الأروقة. لا شك أنه أدرك مقدار عدم كفاءته للمنصب، كما أدرك أيضاً مقدارَ انتشار ذلك، فأصبح نزِقاً أكثر فأكثر. إنه يعرف في أعماقه بأنه يدين بنجاحه لصفقاته الصغيرة على حساب النزاهة الفكرية.

8

برنار هنري ليفي، السيد
زعيم «المزيفين»

لا شك أن ب. هـ. ل هو النموذج المثالي ذاته لـلـ «مزيف»، السيد المطلق، وحدة القياس النموذجية. لقد أبدعَ النموذجَ الأصلي وجعل منه مرجعيةً. كذب مرات عديدة، وفُضحت أكاذيبه مرات عديدة في مقالات وفي كُتُب، لكن بلا جدوى. يبدو أنّ هناك مبدئين اثنين لـ ب. هـ. ل: ما يُضحك الإنسانَ لا يَقتله، وما لا يقتُله يقوّيه. لقد نجح في دوره لـ شدة ما اكتسب من القوة من المرات التي كان فيها مضحكاً.

بنى مسيرته على إدارة الأكاذيب دونما خجل. إلا أنه يقدم نفسه مع ذلك بوصفه النموذج المثالي للمثقف المؤثّر في عالم الأفكار، والمخلص للقضايا الأكثر نبلاً، عبْر التزامه إخلاصاً منزَّهاً عن المصلحة.

يعتبر ب. هـ. ل مثقفاً ينير الحقائق للجمهور في حين أنه مضلِّل إعلامي. يُعتبر شخصاً عميق الالتزام بالأخلاق في حين أنه يجسد الوقاحة والاستخفاف. يعتبر مدافعاً لا يلين عن الحرية في حين أنه مكارثيٌّ فتّاك. يعتبر مناضلاً عالمياً في حين أنه فئويٌّ ضارٍ.

بين مكارثي ومبعوث سياسي إلى الأيديولوجيا

ثمة ما يجمع بين ب. هـ. ل وبين آيات الله الإيرانيين رغم عدم محبته لهم. يتسم الطرفان بقلة التسامح ويفعل كلاهما كل شيء لإسكات مخالفيه بالرأي. عدم تسامح آيات الله واضح. وإذا كان عدم تسامح ب. هـ. ل أقلّ وضوحاً، فإنه يبقى حقيقياً. الطرفان ينشطان باسمِ أخلاقٍ من الممنوع التجرؤ عليها.

الترويجِ الإعلامي لأقلِّ كتابٍ من تأليف ب. هـ. ل، هو أمر أكثر من شاذ، يذكِّر اتساعه والإجماع فيه، بـ «رومانيا تشاوشيسكو» أكثر مما يذكِّر بفرنسا السجال والحريات. صحيح أن كثيراً من الصحافيين الذين يسألون ب. هـ. ل أو يكيلون المديح لكتبه، التي لم يقرؤوها، لكنهم يشعرون بأنهم مضطرون للاحتفاء بها وسؤاله عموماً عن شيء آخر تماماً.

يستفيد ب. هـ. ل من هذا المعرض الإعلامي الذي لم يحظَ به أحد من قبل على الإطلاق، حتى أكثر الكتّاب شهرةً، يستفيد من وزنه ومن قربه من الأقوياء، ليس من أجل محاولة تكذيبِ أولئك الذين لاتعجبه آراؤهم، وهو الأمر الذي سيكون من حقه أن يفعله، بل من أجل إسكاتهم، وهو الأمر الذي يصبح تَعَدِّياً.

دشَّن استراتيجيته في وجه ريجيس دوبريه عام 1999، في مقال نشر في *لوموند*(*). كان ريجيس دوبريه يرى بأن التدخل العسكري للناتو ضد يوغوسلافيا، بخصوص أعمال العنف المرتكبة في كوسوفو، غير مبرر. وكان ب. هـ. ل يرى بأنه لا غنى عن ذلك التدخل. كان من الممكن أن يفضي ذلك إلى جدل رفيع حول مفاهيم التدخل، وعدالة الحرب، ومنعِ الحرب في العلاقات الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومشاكل القومية لا سيما في البلقان،

(*) *لوموند*، «وداعاً ريجيس»، 14 أيار 1999.

إلخ. انتهى كل ذلك بإقصاء فكري. عمدَ ب. هـ. ل توركمادا[*] إلى تعريضِ ريجيس دوبريه للسخرية، وجعله يبدو بمظهر الشريك في سياسة الإبادة العنصرية: ختم مقاله الحاقد على النحو التالي: «دوبريه ليس دريو (كاتب متعاون مع النازيين)، ولسنا في بلغراد أو برلين. ولكن... بطريقة أو بأخرى لسنا بعيدين عن ذلك. الشيء الذي كنا نستشفه من خلال الكتب، لمسناه في الحياة. هل هو كراهيةُ الديموقراطيات؟ هل هو كراهية الذات؟ حب التعامي وتخييب الآمال؟ هل هو انتحار مباشر لمثقف؟ خسارة. وداعاً ريجيس!».

يجب أن نحيّي مهارته الشديدة. فبدلاً من أن يخاطر بوضع نفسه في موقف محرج من خلال جدل فكري، يُخرج سيف الأخلاق الليزري الذي يفترض أن يقضي على كل مُعارِض. وحذا الوسطُ الإعلامي في ذلك الوقت، حذوه، مُظهراً دوبري في صورة الانهزاميّ، وب. هـ. ل في صورة رجلَ الأزمنة الحديثة المقاوم الذي هو مزيجٌ من كليمانصو وجان مولان وأندريه مالرو. ويغدو الأمر أشد صدْماً حين نعلم حجم المخاطر المادية التي واجهها دوبريه أثناء حياته، والجبن شبه الأسطوري للفيلسوف المستعار.

سيتم استخدام طريقة الإقصاء ـ الجرْم نفسها ضد طارق رمضان بعد نشر مقاله الذي يَتهم فيه فئويةَ المثقفين اليهود مقابل مواقف سابقيهم المدافعة عن القضايا العالمية. هنا أيضاً لا يدخل ب. هـ. ل في مخاطرةِ تفنيدِ طروحات رمضان، التي كانت سترتد عليه، لأنه لم يكن لديه حجج كثيرة للتقديم، بل حوَّلَ الخلاف إلى مسألة معاداة السامية، وبالتالي إلى إدانةٍ أخلاقية لـ رمضان. ترافَعَ لاحقاً مخاطباً «الأصدقاء الثقاة دُعاة العولمة» (وهو الذي يكرههم إلى أقصى حد) لكي يطلب منهم إلغاء دعوة طارق رمضان إلى المنبر

(*) نسبةً إلى توماس دي توركمادا 1420 ـ 1498، محقق إسباني في محاكم التفتيش، اشتهر بقسوته وعدم تسامحه.

الأوروبي الاجتماعي. مرة أخرى يرفض الانخراط في الجدل ويخشى من تفنيد الأفكار، ويسعى إلى الإقصاء. وبوصفه رئيساً للجنةِ التسليف على الريع، سوف يرفض سيناريو جيرمينال الذي قدمه المنتج كلود بري، مع أنه أحرز نجاحاً شعبياً كبيراً. والسبب هو رفضُ بري للمشاركة في إنتاج فيلمٍ كان يفترض أن يكون بطله آرييل دومباسل(*).

في العام 2001، سوف يَطرد جورج غولدنسترن من محطة Arte، رغم العريضة التي جمعت تواقيع نحو مئة سسينمائي ومنتجٍ أصحاب نفوذ في وسط السينما تأييداً له. كان هذا الأخير قد عارضَ تمويل فيلم *النهار والليل* الذي فشل فشلاً ذريعاً. ذلك الفيلم المشؤوم الذي لم يدخل إلى صالة عرضه سوى 70000، رغم الترويج الجدير بفيلم هوليوودي، كان قد تلقى 350,000 يورو برسمِ التسليف على الريع. يجب مساعدة المواهب الشابة التي تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للعمل. كانت *دفاتر السينما* قد وصفته بـ «أسوأ فيلم منذ 1945». وسخر جيرار لوفور في *ليبيراسيون*، قائلاً: «ذهبتُ إلى عرض الساعة 18. وبعد ساعتين نظرتُ إلى ساعتي، وكانت الساعة 18 و20 دقيقة...» يمكن التساؤل عما إذا كان ما يزال ممكناً، اليوم، توجيه انتقادات مماثلة بالنظر إلى نفوذ ب. هـ. ل في وسائل الإعلام.

علمَ فيليب كوهين أثناء اشتغاله على كتابه الذي يتناول: ب. هـ. ل، أنّ هذا الأخير أَخبَرَ آرنو لاغاردير بأنه من غير المقبول أن يظهر كتابٌ مُجافٍ بحقهِ ينشره أحد فروع مجموعة لاغاردير(**)، وهو الذي ألقى كلمة الرثاء في مأتم جان لوك لاغاردير. ثم توجَّهَ بخطاب مماثل إلى رونو ريفيل، قائلاً: «يجب أن ينتبه دونيس جيمبار(***) إلى ما يفعله» (في حال تكلمت *الإكسبرس* عن كتاب

(*) نيكولا بو، أوليفييه توسر، خديعة فرنسية، ليزارين، 2006، ص. 120.

(**) فيليب كوهين، ب. هـ. ل. سيرة ذاتية، فايار، 2005، ص. 21.

(***) أحد كتاب مجلة *الإكسبرس* الأسبوعية.

فيليب كوهين) قبل أن يكشف عن أن مالك المجلة الأسبوعية، سيرج داسو، قد يعرض على الحكومة فكرة إعادة لوك فيري إلى رئاسة المجلة(*).

مدَّ برنار هنري ليفي خيوط شبكته لكي يوقف برنامجاً وثائقياً كان يفترض بثه في برنامج «تحقيق الاثنين(**)» على محطة Canal Plus. قبل البث طلب كثير من الأشخاص الذين سُئلوا أن تُسحب شهاداتهم من الوثائقي. ومع أن البرنامج بقي مدرجاً ضمن البرامج، إلا أن المحطة لم تعد تتوجه إلى شركة الإنتاج، كابا، لتقديم بورتريهات لصالحها(***). وكما كتب فيليب كوهين: «هكذا أصبح ب. هـ. ل، بحكم الأمر الواقع، أحد آخر رقباء المنظومة الإعلامية القادرين على التصرف لأنه معروف بأن لديه قدرة على الإيذاء، ليس لها مثيل بين أصحاب القرار في وسائل الإعلام(****)».

حاول كريستوف دو بونفيي، الصديقُ الحقيقي لـ مسعود(*****)، تمرير مقال يكشف أكاذيب برنار هنري ليفي المتعلقة بقربه (الزائف) من المقاوم الأفغاني. لم تقبل *اللوموند* ولا *الفيغارو* ولا *ليبراسيون* نشر هذا المقال الذي لم يكن ممكناً تكذيب ما جاء فيه، ولكنه نُظر إليه على أنه قاسٍ إزاء ب. هـ. ل(******). لقد قرر مسؤولو صفحات الأفكار في الصحف الثلاث، طوعاً إذن، إخفاء الحقيقة عن الجمهور في موضوع مركزي من مواضيع الساعة من أجل حماية ب. هـ. ل.

تقديم برنار هنري ليفي بوصفه مُدافعاً لا يكلّ عن الحريات،

(*) فيليب كوهين، ب. هـ. ل. سيرة ذاتية، فايار، 2005، ص. 22.
(**) ريبورتاج يقدم بورتريهات لشخصيات معينة لصالح محطات تلفزيونية.
(***) المصدر السابق، ص. 357 ـ 359.
(****) المصدر السابق، ص. 362.
(*****) أحمد شاه مسعود، زعيم سياسي أفغاني.
(******) فيليب كوهين، ب. هـ. ل. سيرة ذاتية، فايار، 2005، ص. 122.

هو كذبة. إنه مكارثيّ يسعى بكل الوسائل إلى إسكات أو إقصاء أولئك الذين لا يتفقون معه عن الساحة العامة. إنه بيريا(*) يسكن حي سان جرمان دي بري في باريس.

سوف يؤيد بالطبع طرْدَ سينيه من *شارلي إبدو*. أما فيليب فال الذي أعفى سينيه، فيقدِّمه ب. هـ. ل على أنه «فولتيريّ مرموق، نصير معلَن لحرية النقد والفكر، ومدافع، خصوصاً، عن أصحاب رسوم الكاريكاتير التي تناولت النبي محمد(**)». عندما أرادت *فرانس سوار* تقديم عرضٍ لكتابٍ بعنوان (ألف باء ب. هـ. ل)، كتَبَتْ أسرةُ التحرير إليه، بدافع النزاهة، مقترحةً عليه الرد. بعد وقت قصير، تلقت الصحيفة مكالمة هاتفية من أحد أشهر داعمي ليفي تقول: «أنتم تجهلون ذلك حتماً، لكن برنار سعى كثيراً لإقناع رامي لاقاح بتسديد الديون التي كانت كفيلة بتوقف العمل في فرانس سوار». وكما ستنشر الصحيفة: «لنتكلم بوضوح، بفضلِ ب. هـ. ل مايزال لديكم عمل تعيشون منه، قليلاً من الامتنان، please». سوف تتدخل شخصية أخرى لدى أندريه بركوف، مدير التحرير، لمنعِ ظهور المقال.

أثناء لقاء كان يجريه معه صحافيان لمجلة Elle، وحين لم يكن اللقاء يجري على ما يرام، اتصل برئيس تحرير المجلة أوليفييه بيريسييه قائلاً: «كيف تجرؤُ أن تفعل هذا معي أنا، صديق جان لوك لاغاردير، رئيسك في العمل. ظهور هذه المادة الرديئة في الصحيفة، أمر غير مطروح(***)».

بعد ذلك، تكلمت سيلين بوانيك، الكاتبةُ في الصفحات الثقافية لمجلة Elle، بالسوء عن كتابه كوميديا. في يوم النشر نفسه: «دخل المسؤول عن صفحات الكتب في المجلة إلى مكتب سيرج رافي،

(*) زعيم جهاز المخابرات أيام ستالين.

(**) *لوموند*، 22 تموز 2008.

(***) نيكولا بو، أوليفييه توسر، ذُكر سابقاً، ص. 24.

مدير النشر، وقال له بضيق: «يطالبوننا بطرد سيلين». كان ذلك بطلبٍ من بِتي لاغاردير، زوجة جان لوك صاحب المجلة. سوف يتم إنقاذُ الكاتبة التي تكتب للمجلة، لكنها لن تعود قط إلى المقالات النقدية للكتب في المجلة النسائية(*)».

رقابة جديدة على صحافيي Entrevue بشأن تحقيقٍ يتناول فرعاً محلياً من مؤسسة ليفي في ساحل العاج. قررت المجلة أن تجري تحقيقاً حول شركة بيكوب المتخصصة بتجارة الأخشاب، والتي أسسها أندريه ليفي، والدُ المؤلف، والتي يديرها ب. هـ. ل نفسه منذ وفاة والده. وصل الصحافيون إلى فرع الشركة في أوج الصراع الاجتماعي. لماذا لا يتقاضى العمال أجورهم بشكل منتظم؟ كم يبلغ دخلُ الشركة الفرع؟ يطرحون الأسئلة على الفيلسوف الذي يوجز الردود بسرعة كبيرة قاطعاً كل الشروح. لكن رئيس تحرير المجلة سيأتي لاحقاً إلى الصحافيين المراسلين ويقول لهم: «آسف يا شباب، لا نستطيع نشر هذا التحقيق. لقد اشتكى ب. هـ. ل لدى آرنو لاغاردير، وآرنو رفع الفيتو. انسوا كل شيء(**)». قامت منظمة «فوريست مونيتور(***)» غير الحكومية، بإجراء تحقيق جاء فيه: «يتزود العمال بالماء من السواقي، ويتعرضون للأمراض لأن هذا الماء ملوث بالغبار ومواد أخرى، وهم محرومون من الأدوية. إنهم يعتبرون أنصاف عبيد، ولم يتم عملُ أي شيء من أجل تفتُّحهم(****)». نستنتج بأن برنار هنري ليفي لا يريد، ما يشكل استثناءً غريباً عن طبعه، تسليط الضوء على هذا النشاط الخاص.

الكاتب الساخر غي كارلييه عمل في الماضي محاسباً في شركة بيكوب. وفي برنامج يعده على فرانس أنتر، صرَّح، بعد كلمة الرثاء التي ألقاها برنار هنري ليفي في تأبين جان لوك لاغاردير قائلاً:

(*) المصدر السابق، ص. 27.

(**) المصدر السابق، ص. 64.

(***) مراقِب الغابات.

(****) المصدر السابق، ص. 64.

«برنار هنري ليفي ليس فيلسوفاً، وله علاقة بالعالم المادي أيضاً، إنه سارق للغابة الأفريقية وانتهازي، وبهذه الصفة كتب ذلك الرثاء، لأن لاغاردير كان ناشرَ كُتُبِه». إنها المرة الأولى التي يلمّح فيها الكاتب الساخر على المحطة إلى الماضي الأفريقي لبرنار، ابنِ ربِّ عملِه السابق. سوف يفتح هذا الإبنُ قلبَهُ لـ فرانسوا بينو، الذي سينقل رسالة واضحة إلى ستيفان برن: «قلْ لصديقك كارلييه أن يهدأ وإلا سينتهي كل شيء نهاية سيئة بالنسبة له. قل له أن يفكر بمستقبله قليلاً، أنت تعرف علاقات برنار مع مالكي القنوات في التلفزيون أو الراديو[*]».

بالكاد انقضت قضية بوتول المؤسفة، حتى لفتَ الأنظارَ إليه مجدداً عندما خلط بين خفةِ المحلل وتشدد الرقيب. يتناهى إليه خبر، دون أن نعرف كيف، بأن تادّيه شاهدَ عقْدهُ وقد جُدِّدَ له حتى عام 2014. يجمد الدم في عروقه ويتصرَّف على الفور. يحزنه قيامُ تادّيه، في برنامجه، بدعوةِ أناس ما كان يجب إعطاؤهم فرصة الكلام. كان للأسف تصرفاً غير موفق. ب. هـ. ل بكامله يتلخَّص هنا. فقد خلطَ أولاً بين مقدِّم برنامج «Ce soir ou jamais[**]» على فرانس 3 - عقود التلفزيون مدتها سنة عموماً - وبين لاعب كرة قدم من فريق AS روما، يدعى رودريغو تادّيه. عملية خلط كبيرة إلى درجة تبدو معها مستحيلة، لكن لا شيء مستحيل مع ب. هـ. ل. وفيما وراء ضخامة الخلط الذي يجعلنا نتساءل حول وضوح ذهنِ الفيلسوف، نرى جيداً إرادةَ الرقابة، التي هي مركز نشاطه بالذات. إنه لا يحب تادّيه، ولذلك يجب ألا يكون لهذا الشخص برنامج في التلفزيون.

أما فريديريك تادّيه، كون الأمر يتعلق به، فيمارس حقه في الرد: «كنت أظن بسذاجة بأن السيد ليفي يريد أن يصبح سارتر عصرِه، لكنني كنت مخطئاً. إنه يكتفي بدور أقل طموحاً، دور معتَمَدٍ

(*) المصدر السابق، ص. 71.
(**) انتهز الفرصة هذا المساء، لأنها لن تتكرر.

للترويج الإعلامي: يصفر عندما لا يعجبه الأمر، يلوّح بعصاه، يطلب الأوراق، يخضعنا لاختبار مستوى الكحول في الدم، لحسن الحظ أننا نعيش في بلد ديموقراطي، وإلا لأوسَعَنا ضرباً(*)».

في عام 2005، يكتب ليفي إلى مدير بوبورغ ليطلب منه سحب فيلم إيال شيفان من برنامج العروض، لأنه يعتبر ذلك الفيلم معادياً لإسرائيل. ومع أنه أراد أن يبقى تدخُّله سرياً، إلا أن الجميع، لسوء حظه، علمَ به.

وفيما وراء هذه الأمثلة المعروفة التي استشهدت بها الصحف، كم وجَّه من الضربات السفلى، ومن النصائح المشددة، والتهديدات المبطنة، كيلا تتم دعوة أولئك الذين لا يروقون لسيادته، أو كي يتم إقصاؤهم بعيداً عن الساحة العامة؟

في 4 أيلول 2010، دُعي ب. هـ. ل إلى برنامج تييري آرديسون «تحية لأهل الأرض». حضرَ أيضاً ديدييه بوري وستيفان غيّون اللذان كان فيليب فال قد أقالهما للتو من فرانس أنتر. يوجّه آرديسون سؤالاً للفيلسوف، بوصفه مدافعاً عن حرية التعبير، عن رأيه بإقالة المؤلفين الساخرين، ويذكّر بقضية الرسوم الكاريكاتورية التي تتناول النبي محمد. يرد ب. هـ. ل قائلاً: «فيليب فال صديق ولا أستطيع أن أنتقد صديق». اعتراف ضمني صريح، يُظهر عن غير قصد، مفهومه عن الحرية ـ وهي مبدأ مطلق بالنسبة للمقربين إليه، ولكنه، بالنسبة للآخرين، خاضع للتمحيص عن كل حالة بمفردها ـ ومفهومه عن المجتمع ـ كل شيء لأفراد شلّته، ولا شيء للآخرين. لا يمكن انتقاد الرقابة إذا مارسها صديق لأن من غير الممكن انتقاد الأصدقاء...

كنتُ أنا أيضاً ضحيةً لتصرفات برنار هنري ليفي. وقف سيرج وينبرغ رئيس مجلس إدارة معهد البحوث الدولية الاستراتيجية بكل

(*) لوبوان، 8 تموز 2010.

شجاعة إلى جانبي طيلة سنة ضد الهجمات التي اتهمتني باللاساميّة، لأنني انتقدت الحكومة الإسرائيلية في مقالة(*). لكنه غيّر موقفه على نحو مفاجئ واستدعى مجلس إدارة معهد البحوث الدولية الاستراتيجية الذي كان يرأسه للمطالبة بعزلي من مهامي بوصفي مديراً. إذا أيّدَ عدد قليل من أعضاء المجلس خطوته، فقد اعترض غالبيتهم بشدة متسائلين عن كيفية تفسير هذا الانقلاب في موقف سيرج وينبرغ: هل كان يفعل ذلك استجابة لطلب مسؤول سياسي معين، أم لطلب رئيس المركز الفرنسي للبحوث الدولية الذي كان آنذاك ينشط بقوة ضدي لدى السلطات العامة؟ لا، أجاب سيرج وينبرغ، معترفاً في الوقت نفسه بوجود ضغوط لا يمكنه مقاومتها. أدركنا لاحقاً بأنها ضغوط من قِبل برنار هنري ليفي الذي كان يملك وسائل ضغط قوية للغاية عليه، انطلاقاً من قربه الشديد من فرانسوا بينو مالك مجموعة PPR التي كان يرأسها سيرج وينبرغ.

مثال آخر يُظهر الرقابة الذاتية التي يمكن أن يثيرها الخوف المترافق بالاحترام المبالغ به إزاء ب. هـ. ل. في عام 2009 ألفتُ كتاب لقاءات مع بابي ديوف الذي كان آنذاك رئيس لجنة مرسيليا الأولمبية، حيث رحنا نستعرض العلاقة بين كرة القدم والمجتمع. في مقطع من الكتاب، سقتُ واقعَ أن كرة القدم لعبة ديموقراطية، نظراً لأن الشبكة الاجتماعية، أو الموروث، ليس له تأثير كما في صناعة الفرجة وفي عالم الأعمال وحتى في الحياة السياسية. وتوصلتُ إلى أنّ مرضَ «أعراض ب. هـ. ل» لا يمكن أن يوجد في الرياضة أو أن نقص الموهبة لا يمكن تعويضه من قبل الشبكة الاجتماعية. صححت بروفات الكتاب وذهبتُ لأمضي عطلة شباط مرتاح النفس. بالكاد وصلتُ إلى مكان استراحتي حتى استلمتُ رسالةً من الناشرة إيزابيل سُغان تقول بأن لديها مشكلة قانونية وأنها مضطرة لقصِّ المقطع المتعلق بـ برنار هنري ليفي. أجبتها

(*) باسكال بونيفاس، هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟

بأنني أشك جداً بأن يخاطر ويرفع ضدنا دعوى ستكون بالقدر نفسه دعايةً للكتاب. من ناحية ثانية تحملتُ مسؤولية كلامي، وذكَّرتُها بأنه في حال رفع الدعوى فإن النص التعاقدي المعتاد يسمح للناشر بالانقلاب على المؤلف. لكن إيزابيل أعملت رقابتها على المقطع قبل إرسال الكتاب إلى الطبع، مستغلةً وجودي بعيداً آلاف الكيلومترات. وبما أن هذا الكتاب كُتب مع بابي ديوف ولأجله، لم أشأ أن أعيق ظهوره بسبب هذه المشكلة الوحيدة. لم تكن إيزابيل سُغان تعرف برنار هنري ليفي شخصياً، لكن خوفها من الاصطدام به وتعريض نفسها بالتالي للخطر في عالم النشر كان أمراً حاسماً في قرارها... لم يضطر ب. هـ. ل حتى للتدخل، فقد كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية من الرقابة. في مجتمع تصبح فيه الشجاعة هي الاستثناء، والنذالة هي العرف، من السهل على ب. هـ. ل أن يفرض طغيانه الفكري.

في الوقت المعاصر، لم أرَ أحداً أساء إلى الحياة الثقافية وإلى الجدل الديموقراطي، مثلما أساء ب. هـ. ل. إنه بالنسبة لي بنُ عليّ عالَمِ الميديا. هو مدلَّل، بصدق أحياناً، وبتذلُّلٍ في معظم الأحيان، من قبل من هم في السلطة، ومرفوض على نطاق واسع من قبل الرأي العام، ويحاول إسكات كل من يعارضه.

قيصرُ وسائل الإعلام كافةً

هو رئيس مجلس مراقبة Arte منذ عام 1993. ويملك أسهماً في صحيفة *ليبيراسيون*. وله مقال مفتوح في *لوموند* التي دخل للتو في مجلس مراقبتها. له مقال أسبوعي في *لوبوان*. يحاط برعاية شديدة في صحيفة *ماريان* التي لا يحبه قرّاؤها والتي وصل الأمر بمديرها موريس زافران إلى درجة ممارسة الرقابة على مقالٍ لمؤسس الصحيفة جان فرانسوا كان، بسبب انتقاده الشديد لبرنار هنري ليفي. (نشرت هذه الصحيفة الأسبوعية ملفاً بقلم ألكسي لاكروا المؤيد للمحافظين الجدد، عن المثقفين، كانت أهم نتائجه أن

ب. هـ. ل هو الأكثر شهرة [معيار طريف]، مع السكوت عن الانتقادات التي توجَّه إليه). هل كان هدف ذلك الملف إدخال قضيةِ بوتول في طي النسيان؟

يحْمل صحافيي *لوباريزيان* و*لوجورنال دو ديمانش* على إجراء لقاءات معه عندما يريد ذلك. وهو معشوق في مجلة Elle. ولن تجروُ أي صحيفة على رفض مقال يتفضَّل بإرساله مهما بلغت التحفظات على مصداقيته. محطات الراديو لاسيما يوروب 1، فرانس أنتر وفرانس كولتور، وكذلك محطات التلفزيون، لا تُفاجأ به. كما أنه ضيف شبه دائم في نشرة الأخبار الرئيسية على Canal Plus. وصحيح أنه صديق مقرب جداً لـ جان لوك ثم لـ آرنو لاغاردير ولـ فرانسوا بينو، الذين يسيطرون على قسم كبير من الصحف. لذلك فإن ارتباطاته المتعددة، واتساع شبكة علاقاته سرعان ما تَحسم الخيارَ بين قلة الاحترام الذي تحصده تلك الصحف من جانب القراء بسبب مقالات تطغى عليها الأكاذيب، وبين خوفها من معاداةِ شخص قوي وحَقود ويتقن الرد.

يعرف ب. هـ. ل كيف يغذي شبكته. وتُجمع الآراء بأنه قد يكون رفيقاً مؤنساً. وثمة صحافيون يشعرون بالإطراء نتيجة معاملتهم باحترام من قبل شخص بهذه الأهمية. دعوةٌ إلى باريس أو إلى مراكش، أو مساعدة على نشر كتاب أو تكليف ببرنامج على محطة Arte، أو بيان مُطْرٍ في *لوبوان*، أو دعم في مفاوضات مع مستثمِر، إلخ، أشياءُ تسمح بتكوين «أصدقاء».

عندما نشرت *لوباريزيان ليبرتي*، قبل ثلاث سنين، مقالاً عن سلسلة من ثلاثة كتب تنتقد برنار هنري ليفي، اتصل هذا الأخير بـ دومينيك دو مونفالّون، مدير التحرير، لكي يشتكي مما حدث بحقه، ويطالب بإصلاح الخطأ. جمهور *لوباريزيان* لا يعنيه مبدئياً أمرُ برنار هنري ليفي، لكن هذا الأخير يعرف أنه جمهور كبير ويجب أن يكسبه. أما دو مونفالّون، الذي يرأس صحيفة تعتبر شعبية، فقد شعر بالإطراء لأن أحد وجوه الأنتليجنسيا الفرنسية

الكبار قد تجشّم عناء الاتصال به والتعاطي معه مباشرةً. بعد ذلك، مُنح برنار هنري ليفي الحقّ بلقاءات عديدة مع *لوباريزيان*، وسوف يلقى معاملة حسنة على صفحاتها.

فوق ذلك، وعلى عكس بعض شركائه الأيديولوجيين مثل فيليب فال وآلان فنكلكرو وأضرابهما، أدرك ب. هـ. ل أهمية الأنترنت، وسوف لن يتجاهل هذه الأداة القوية. وبدلاً من أن يرغي ويزبد مستاءاً منها، كان من الذكاء أنه أدرك عدم قدرته على اعتراض موجةٍ من هذا النوع، ورأى أن من الأفضل محاولة الاستفادة منها أو على الأقل الحد من خسائرها المحتملة. أثرُ العصا والجزرة على النت أقل منه على وسائل الإعلام التقليدية.

بعد فشل كتابه، *أعداء علنيون*، اعتقد برنار هنري ليفي بأن الاستقبال المغالي تقليدياً، في المديح، الذي لقيه كتابه من فسحات النقد في وسائل الإعلام، حطّمتْهُ مدوّناتُ الأنترنت، التي تتصف بالأحرى بالسخرية العابثة. توصَّل من ذلك بأن إعلان الحرب على الأنترنت يعني الموت. لا ينبغي مهاجمة منظومةٍ مشابهة، بل جعْلها في صفِّك. لذلك سوف ينشئ موقع «Bernard-Henri Levi.com»، ويدعم الموقع بمجلته الخاصة التي تحمل عنوان *قواعد اللعب*. لا شكّ بأن لديه الإمكانات المادية لدفع أجر موقع على الأنترنت، وسوف يوظف لذلك الغرض فريقاً صغيراً يراقب ما يُقال عنه ويمدُّ النت بتعليقات مؤاتية له.

في 1 كانون الأول 2010، كان ب. هـ. ل يقيم استقبالاً في فندق فلور احتفالاً بالأعوام العشرين لظهور مجلته *قواعد اللعب*. *وكما كتب في الموقع الألكتروني للمجلة، فإنّ السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه في تلك اللحظة هو: «من هو المسؤول الإعلامي الذي لم يحضر؟». ويتبين من قراءة العرض بأن الجميع كانوا حاضرين إضافة إلى كتّاب الافتتاحيات الرئيسيين، وأبرز المثقفين، دون أن ننسى المسؤولين السياسيين من الصف الأول.*

لقد حضر عشّاقُ سيدِ الحدث، عملاؤه الذين يَدينون له بكل أو بجزءٍ مما حصلوا عليه، والذين يأملون أيضاً بهامشٍ للتقدم، وأناسٌ هم ببساطة سعداء لأنهم «جزء من الحدث» ولأنهم يستطيعون بذلك تحقيق مكانتهم الاجتماعية، وبعض الحذرين الذين يرون أن من الأفضل عدم رفضِ شيء يطلبه ب. هـ. ل، كما حضر بالتأكيد بعضُ الحمقى الضروريين المقتنعين بأنه مدافعٌ حقيقي عن حقوق الإنسان. يمكن أن نتصور بأن غالبيتهم لم يفتحوا المجلة التي احتفلوا للتو بميلادها.

المزعج في إجماع حفل الاستقبال ذاك، الذي حضره «العديد من ممثلي النخبة» - وفق الصيغة التي استخدمها ألكسي لاكروا في *ماريان* 2 - ، هو ما يستتبعه من منطلق أدبيات المهنة. لا أحد اليوم، وخاصةً أولئك الشديدو الاطلاع، الذين كانوا يحثون الخطى إلى فلور، يجهل بأن علاقة برنار هنري ليفي بالحقيقة هي علاقة أقل مايقال فيها هو أنها مطاطيةٌ. ففي معظم مداخلاته، لم تكن الحقيقة قط، في الواقع، شغله الشاغل. أما صناعته المميزة فهي القيم التقريبية، التأكيدات الكاذبة، الوقائع المضللة، الثنائيات، والانتقائية في الاستنكار. أن يتصرف صحافيون تقوم مهمتهم على إعلام الجمهور بأمانة على ذلك النحو، يعتبر مثارَ تساؤلٍ جوهري. هل نستنتج من ذلك بأن عمليات التزييف العديدة التي أكبَّ عليها، ب. هـ. ل، ليس لها تأثير على الأشخاص الذين تربطهم به علاقات جيدة؟ أين احترام الجمهور إذن؟ ما الذي سيفعلونه في المستقبل إذا اقترف ب. هـ. ل كذبة جديدة، وقام بعمليةِ إخراجٍ جديدة لا تراعي الحقيقة؟ هل سيقومون بفضح الكذبة احتراماً للجمهور - وهو ما امتنعوا عنه مرات عدة؟ هل سيصمتون - وهو ما فعلوه غالباً - كيلا يزعجوا صديقهم؟ هل سيقفون، في دوائر التحرير، ضد من يريدون إظهار الحقيقة المحرجة؟

مِلِكُ التقليد

رغم صداقة ب. هـ. ل لمالكيّ أكبر الماركات الراقية، فهو من هواة التقليد، المتحررين من عقَدِهم. جاء في الصفحة 124 من كتابه عن *الحرب في الفلسفة*: «لنكنْ واضحين، أنا من أولئك الذين لايشكّون بأن البحث عن الحقيقة ما يزال، اليوم كما بالأمس، أرفع مهام الفلسفة. أنا من أولئك الذين، ولمزيد من الإيضاح، ما يزالون يعتبرون بأن الفيلسوف الذي، لسبب أو لآخر، يتخلى عن الحقيقة، هو فاقِدٌ للشرف والكرامة». هذا كلام لا قيمة له بالنسبة لشخصٍ لطالما أُخِذ عليه استخفافه بالحقيقة. وإذا صدقناه قد نصدق أيضاً لانس آرمسترونغ وهو يصرّح مؤكداً بأنه يحاربَ تعاطي المنشطات من قبل الرياضيين، ونصدق مادوف وهو يمجِّد الشفافيةَ المالية، ونصدق بن لادن بأنه مدافِعٌ عن تحالُف الحضارات، والبابا بونوا السادس عشر بأنه المدَّاح الرسمي للإلحاد! لم يُثِر تأكيدُ ب. هـ. ل هذا عاصفةَ التندُّر الذي كان يجب أن تكون الرد الوحيد الممكن. إنه بالنسبة لـ بيير نورا «كاتبٌ يُعتَبر ازدراءُ الوقائعِ أمراً جوهريّاً لضروراتِ برهانه(*)».

أول عملية غش قام بها هي حتماً كونه أراد أن يكون فيلسوفاً وأن يُقدَّم بهذا اللقب، لكنه لم يدرِّس الفلسفة إطلاقاً، وليست الفلسفةُ هي الشيء الذي يعيش منه. ويدين فقط للميراث الذي آل إليه، وللدخل الذي يؤمنه له، في توفير الوقت الكافي له من أجل شغلِ حيزٍ هام في وسائل الإعلام. إنه غير مضطر للانشغال بأسباب العيش، ولم يسبق له أن اضطر للعمل من أجل كسب رزقه، الأمر الذي يسمح له بتوفير وقت كبير... كان في العشرين تقريباً من عمره عندما أعطاه والده الوسائل اللازمة لإنشاء صحيفة يومية بعنوان L'Imprvéu (غير المتوقع)، توقفتْ على نحو متوقع، بعد بضعة أيام.

(*) ذكرهُ دانييل سالفاتور شيفِّر، نقد اللاعقل المحض، بوران إديتور، 2010، ص. 115.

سوف تساعده هذه الثروة على تسريعِ بناء شبكته. إنه يستطيع الكلام مع كبار أرباب العمل من موقع الندِّ، وهو الأمر النادر عند المثقفين. بل إن لديه شعوراً بالتفوق عليهم لأنه إذا وحدته الثروةُ بهم، فإن الفلسفة تُميِّزُه عنهم. سوف يشهد ب. هـ. ل طبعاً هجوماً لاساميّاً في إطار التلميح إلى ثروته ـ لكنه على أية حال، يَتَّهم كل شخصٍ ينتقده، باللاسامية. ليست المسألة مسألة لومه على ثروته، بل تذكيره بأنها لعبت دوراً بارزاً في إقرار مكانته كمثقف، بقدر مافعلت كتبُهُ، بل أكثر.

تقديم نفسك بوصفك فيلسوفاً أنبلُ كثيراً بالطبع من تقديم نفسك بوصفك صاحب دخلٍ يمكنك العيش منه دون أن تمارس أي عمل. برنار هنري فيلسوف، هذا يشبه قولك بأن نيكولا ساركوزي طالب أو مارتين أوبري طالبة. كان ذلك صحيحاً في فترة من حياتهما، لكنهما لم يعودا كذلك منذ زمن بعيد.

في أي بلد آخر غير فرنسا، كان برنار هنري ليفي سيجلب السخرية لنفسه بما يكفي للكف عن استعراضاته على وسائل الإعلام. إنه الشخص الذي يرمز إلى خيانة المثقفين، والذي بدلاً من سعيه إلى تنوير الجمهور، يسعى فقط إلى وضع نفسه في المقدمة بأقصى سرعة ونرجسية، وعن طريق ممارسة الكذب بوصفه فناً ثامناً. كان يفترض أن تؤدي قضيةُ بوتول إلى إفقاده سُمعَتِه نهائياً، لكنه استخدمها لتقديم نفسه على أنه ضحية. لنذكِّر بالوقائع: قامت أود لانسلان، الصحافيةُ في *لونوفيل أوبسرفاتور*، وعلى نحو غير متوقع، بإثارة قضية محرجة في مقال لها على موقع NouvelObs.com بتاريخ 9 شباط 2010، حمل عنوان «برنار هنري ليفي بالجرم المشهود». ليس أكيداً بأن مقالاً كهذا كان سيأخذ طريقه إلى النشر في النشرة الورقية لأية صحيفة، لكن تم تداوله على النت وأثار من التعليقات الساخرة ما جعل الصحافة المكتوبة تقدم عرضاً له. بعد فشل كتابه *أعداء علنيون* أراد ب. هـ. ل، استعادة مكانته الفكرية. أراد أن ينشر كتابين في وقت واحد، الأول هو مجموعة نصوصه

المختلفة، مداخلاته ومحاضراته، والثاني كتاب صغير عويص يحمل عنوان عن *الحرب في الفلسفة*. على الفور بُرمِجتْ مدفعيةُ الترويج الضخمة، *الإكسبرس، باري ماتش، ماريان*، إلخ. هذا الكتاب، تلاحظ أود لانسلان، «كان يفترض أن يسجل عودةَ ب. هـ. ل الكبرى إلى عالم المفاهيم التي توصف بالجادّة، وأن يكون مرافعتَهُ النهائية أمام طبقةٍ فلسفية سخر منها دوماً بازدراء، بدءاً من جيل دولوز إلى بورديو مروراً بـ كاستورياديس». لكن ب. هـ. ل يهاجم كانط: «مجنونُ الفِكر، مهووسُ المفاهيم، هذا» (صفحة 122)، يجرِّد الحسام القاتل ويستشهد ببحوثٍ حول كانط أجراها المدعو جان - باتيست بوتول، الذي برهنَ حسب كلامه بُعيد الحرب العالمية الثانية، في سلسلة محاضراتٍ ألقاها على كانطيين جُدُد في الباراغواي، بأن بطلَهم كان تجريدياً زائفاً، عقلاً محضاً لمَظهرٍ محض. ثمة مشكلة كبيرة هي أن ذلك المدعو بوتول هو مزحة اخترعها فريديريك باجِس، الصحافي في *لوكانار آنشينيه*، الذي كان قد نشر، تحت هذا الاسم المستعار نفسه مقالاً مثيراً للشك بعنوان *حياة عمانوئيل كانط الجنسية*. يعرف أي طالب سنة أولى فلسفة أن الفيلسوف الألماني عاش في الذاكرة الجمعية لأنه صبيّ بكر. قام المدعو بوتول نفسه أيضاً بنشر مقال بعنوان *لاندرو*(*) *رائدٌ في الحركة النسوية، كان من المفروض أن يثير ريبةَ ب. هـ. ل، الذي لديه معجبون في مجلة* Elle. *وكما تشير صحفيةُ لونوفيل أوبسرفاتور: «الأمر شبيه باعتماد ميشيل فوكو في درسهِ الافتتاحي في كوليج دو فرانس على أبحاث فرنان رينو*(**)*». امتلأت المدونات ومواقع الأنترنت بالسخرية من هذه الكبيرة التي اقترفها ب. هـ. ل، واستغلت الصحافة الأجنبية الأمر لكي تنهال بالتوبيخ على فرنسا بسبب خوائها وعنجهيتها. لكن رابطة المدافعين عن ب. هـ. ل اجتمعت سريعاً للدفاع عنه. يجب ألا يسمح خطأ مادي صغير*

(*) هنري لاندرو، قاتل نساء، ثارت قضيته عام 1921. حكم عليه بالإعدام.

(**) فنان هزلي فرنسي.

بإهمال مؤلفات الكاتب الغزيرة. قام صحافيون مختلفون، وحتى سيغولين رويال، بتكرار محاججةٍ مستقاة من أفضل مصدر. أعلن ذلك المصدر نفسه، ونعني به برنار هنري ليفي بالذات، عن غضبه في مقابلة لمجلة Elle (19 شباط 2010)، أجرتها معه الصحافية المعروفة بمحاباتها الشديدة فاليري طورانيان: «لقد نجحت الخدعة، ولطالما أثار المخادعون الناجحون ضحكي الشديد. ولكن أليس لدى الناس موضوع جدلٍ أكثر أهمية يتداولونه؟ لأنك عندما تعثرين على كتاب جيد، فما أهمية أن تعرفي بأن المؤلف اختار لنفسه اسم باجيس أو بوتول أو تارتامبيون؟ كفانا. لقد صنع هذا السيد لنفسه ما يكفي من الدعاية على حسابي». رائع! بعد أن أُمسك به بالجرم المشهود، يقدم نفسه ضحية! تلك الوقاحة تثير الإعجاب! تنبأ بعضُ السذَّج بأن هذه القضية ستضع حداً لظهور ب. هـ. ل على وسائل الإعلام. ربما كان ذلك صحيحاً في الولايات المتحدة أو في معظم الدول الغربية! لكن تتمة الأحداث أثبتت ما كان متوقعاً منذ البداية: قضية بوتول، مثل قضايا سابقة، لم تغير من وضعه شيئاً. منذ عام 1985 سجَّل هيرفيه هامون وباتريس روتمان، في كتابهما Intellocrates، المعاينة التالية: «هنري ليفي رائعٌ بوصفه كاتباً، أما بوصفه مفكراً فهو يحرق نفسه، لكن هذه حكاية أخرى(*)».

كان أحد أكبر نجاحاته في المكتبات هو الكتاب الذي خصصه للحديث عن الصحافي الأمريكي دانييل بيرل الذي قُتل في باكستان، والذي قدَّمه مستخدماً مفهوم «romanqute(**)» (تحقيق روائي) وأجمعت الصحافة على تحية الكتاب والمفهوم. لكن التحقيق الروائي ليس تحقيقاً. لقد نظَّرَ ب. هـ. ل، علناً للتحرر من الوقائع. وعندما لم يجرؤ أن يجعل من دانييل بيرل صديقاً قديماً له، كما فعل بالنسبة

(*) Les Intellocrates 102 رامزي، بوش كومبلكس، 1985، ص. 148، 3500 نسخة من كتابه الأخير «الفلسفة، سلاح في المعركة»، عدد قليل جداً، خاصةً بالقياس إلى القصف الإعلامي.

(**) دمج بين كلمتين: رواية وتحقيق.

لـ مسعود، نظراً لأن أسرة الشهيد موجودة وتستطيع تكذيب زعمه حاول أن يُظهر قربه من الأسرة. في إيميل أرسلته أرملةُ دانييل، ماريان بيرل، في 29 حزيران 2005 إلى نيكولا بو عندما كان يؤلف كتاباً عن ب. هـ. ل، قدَّمتْهُ على أنه «رجل تؤدي أناهُ إلى تدمير ذكائه». رؤية موفقة قلَّما عادتْ إليها الصحافةُ الفرنسية!

فرضية برنار هنري ليفي في كتابه حول دانييل بيرل هو أن هذا الأخير اكتشف سعي القاعدة للتزود بالسلاح النووي بالتواطؤ مع باكستان. تم دحض هذه الفرضية سواء من جهة الأرملة أو من جهة والدِ دانييل بيرل. قالت الأرملة: «في وضع مماثل تعتبر التكهنات أمراً خطيراً، لأنها تفترض تورطاً كبيراً جداً». كما قال الثاني: «الاستنتاج الرئيسي للكتاب خاطئ، لأن الفكرة القائلة بأن دانييل قُتل لأنه عرف ما لا يجب أن يعرفه فكرةٌ لا تتفق مع الوقائع(*)!». كان برنار هنري ليفي آنذاك يزعم بأنه مهدد من قبل جماعات إرهابية أو من قبل المخابرات الباكستانية، وخُصصت له حماية بوليسية من أيار حتى أيلول 2003. سرعان ما لاحظ رجال الشرطة بأنهم لا يرافقونه إلا في مناسبات عامة بهدف إبهار المتفرجين أكثر منه بهدف حمايته من تهديدٍ بقي شديد الغموض. أُذن لرجال الحماية من قبل مرؤوسيهم، بإيقاف الحماية التي كان يتمتع بها. يعترف في كتابه الذي يدور حول دانييل بيرل بأنه انتحل صفةَ ممثل رئيس الجمهورية مستغلاً أوراقاً رسمية حصل عليها لدى تكليفه بمهمته في أفغانستان. طرح الصحافي ريشار لابيفيير السؤال، في مؤتمر صحفي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية: «كيف يمكن لمراسلٍ، أياً كان، الانتفاع من جواز سفر دبلوماسي استولى عليه، وألا يُعرِّض ذلك السلوكُ أمنَ الدبلوماسيين المحترفين الذين يُطلَبون لأداء مهام حساسة ومصداقيتَهم، للخطر؟» لم يلقَ هذا السؤال أي جواب(**).

(*) نيكولا بو، أوليفييه توسر، ص. 168.

(**) برونو جنمار، ريشار لابيفيير، برنار هنري ليفي أو قواعد لعبة الأنا، 2007، ص. 103 – 104.

يتفاخر ب. هـ. ل بأنه صديق حميم لـ مسعود، بطل المقاومة الأفغانية. بقي متمركزاً على الحدود الأفغانية، على بعد كيلومترات من مكانِ تَمركُز مسعود عام 1981، وعندما التقى به فعلياً عام 1998 فقد حدث ذلك بغرض إجراء لقاء معه دام ساعة أو ساعتين على الأكثر(*)، الأمر الذي لم يمنعه من الزعم بأنه أدرك منذ عام 1981 بأن القائد كان يجسد ذلك الإسلام المعتدل.

قبيل انتخابات 2007 الرئاسية سوف يقوم برحلة خاطفة إلى دارفور، والتي موَّلتها منظمةُ «أنقذوا دارفور» الأميركية غير الحكومية، وسيتكفل به متمردو جيشِ تحرير السودان الذي هو طرف رئيسي في النزاع. وسيقدِّم هذا النزاع بوصفه مواجهة بين الإسلام المتشدد، إسلام الأنظمة العربية، والإسلام المعتدل، إسلام المتمردين والأفارقة مخالفاً بذلك كل البدهيات(**).

في عام 1985 وقع على عريضة لصالح فصائل «الكونترا» النيكاراغوية، مرتكبي المجازر الضخمة والمدعومين من الـ CIA ومن إدارة ريغان.

في عام 2002 يكلفه جاك شيراك وليونيل جوسبان بمهمة في أفغانستان للمساهمة بإعادة بناء البلاد ثقافياً، وكل ذلك باسمِ صداقته المفترضة والزائفة، لـ مسعود. أُصيب ناشطو المنظماتَ غير الحكومية التي كانت تعمل فعلياً على الأرض وتخوض مخاطر حقيقية بالتقزز.

في عام 2008 ينشر في *لوموند* شهادة مدوّية بعد إقامة لبضعة أيام في جيورجيا، أثناء حرب هذا البلد مع روسيا في شهر آب. لكن مقالاً في صحيفة Rue 89(***) أورَدَ شهاداتٍ عديدة لأشخاصٍ كانوا

(*) فيليب كوهين، ص. 119.

(**) عن قضية دارفور، مذابح.

(***) في 22 آب، «لم يشاهد ب. هـ. ل، كل تلك الأشياء التي يقول بأنه شاهدها في جيورجيا»، جوليان مارتان، باسكال ريش، دافيد سرفني.

موجودين فعلاً في المكان تُظهر بأن برنار هنري ليفي قد اختلق جانباً من الوقائع التي عرضها في مقاله، لا سيما واقعة ذهابه إلى مدينة غوري.

فرانكوفوبيا (الخوف من فرنسا)

الجمهوريةُ فتاةٌ طيبة. عمد ب. هـ. ل، مرةً تلو الأخرى، وبالمثابرة المعروفة عنه، إلى توجيه انتقادات قاسية لفرنسا. تتجاوز تلك الانتقادات سلوكَ الحكومات، لكي تتناول البلد بالذات. إنه، وهو يفضح لاساميةً متخيَّلةً حال تشكيكِ أحدٍ بشرعيةِ القمع الذي يلاقيه الفلسطينيون، يوجِّه انتقاداً جوهرياً لفرنسا بما هي عليه. لا يمنعه ذلك من أن يستخدم وسائل توفِّرها الجمهوريةُ ومن أن تَكون له في المشهد الثقافي، مكانةٌ قد لا يحصل عليها في أي بلد آخر، سواء تعلق الأمر بشَغلِ مواقع تابعة للدولة ـ لجنة التسليف على الريع، ورئاسة مجلس محطة Arte ـ ، أو قبول تكليفه بمهام مثل مهمة أفغانستان، أو تجنيد الدوائر الدبلوماسية من أجل الترويج لكتابه في الولايات المتحدة *(نزوة أمريكية)*، إلخ.

في كتابه *الأيديولوجيا الفرنسية*، منشورات غراسيه 1981، يشهِّر بـ فرنسا بوصفها المختبَر الذي تُصنَّع فيه الفاشية الأوروبية. رد عليه ريمون آرون في *الإكسبرس*، 7 شباط 1981: «يَخرق برنار هنري ليفي كافة قواعد الأمانة في التأويل والمنهج التاريخي». وفي مجلة *لوبوان* 26 شباط 1981، كتبَ رونيه ريمون: «يعمل برنار هنري ليفي على طريقة ممثلي النيابة العامة السوفييت».

سيمضي ريمون آرون بنقده إلى أبعد بكثير: «يشعر عدد من يهود فرنسا بالهوس مجدداً باللاسامية، ومثل كائنات مصدومة، يضخِّمون إلى هذا الحد أو ذاك بردةِ فعلهم الخطرَ الوهمي الذي يواجهونه. ماذا يقول لهم هذا الكتاب؟ يقول بأن الخطر قابعٌ في كل مكان، وبأن الأيديولوجيا الفرنسية تزجُّهم في معركة تدور في كل

لحظة ضد عدو يكمن في لاوعي ملايين مواطنيهم. سوف يستنتج فرنسيون غيرُ يهود من ذلك بأن اليهود مختلفون عن الفرنسيين الآخرين إلى درجة أكبر مما كانوا يتخيلون، طالما أن الكاتب الذي تُهلِّل له المنظمات اليهودية اتضحَ أنه عاجز عن فهم كثير من تعبيرات الفكر الفرنسي، إلى درجة دعوة فرنسا لنبذِها... إنه بالهستيريا التي تتلبَّسه، سوف يغذّي هستيريا قسمٍ من الجالية اليهودية الميالة من قبل لارتكاب أفعال هذيانية(*)».

في العام 2003، كان ب. هـ. ل يلقي محاضرة في جامعة جيروزاليم العبرية أمام أكثر من ألف شخص. حضر في القاعة نائبان فرنسيان، رونو دونديو دو فابر وغي لانغاني. أثناء تلك المحاضرة التي تناولت موضوع كتابه مَن قتَلَ دانييل بيرل؟ يهاجم فرنسا واللاساميّةَ هجوماً عنيفاً. همَّ أحد النائبين بالوقوف للاحتجاج على الكلام المهين والزائد عن الحد، منَعَهُ النائب الثاني قائلاً له بأنه سيتعرض للتوبيخ من الحضور. يهاجمني أنا أيضاً عندما يأتي على ذكر «كتاب مخز ومشين»، والمقصود هو كتاب: *هل من المسموح انتقاد إسرائيل؟*

أشار فيليب كوهين إلى التناقض الهائل بين ارتباطه غير المشروط، كما يكتب بنفسه، بإسرائيل، وبين شيطنةِ الموضوعِ الوطني، الحاضرة في كل أعماله. «يُظهر للدولة العبرية دعماً مشروعاً في الأساس، وبالمقابل يُظهر لـ فرنسا شبهةً ونفوراً مُعْلناً وقوياً يتزامن مع ظهور فرانكوفوبيا حادة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي(**)».

سنكتفي هنا بتسجيل ملاحظتين. الأشخاص أنفسهم الذين تبحُّ أصواتهم بالصراخ احتجاجاً على لاعبي الفريق الوطني لكرة القدم، الذين لا يرددون النشيد الوطني الفرنسي، وبالتالي لا يُظهرون

(*) *الإكسبرس*، 7 شباط 1981.
(**) مصدر مذكور سابقاً، ص. 400.

احتراماً للبلد، يصمتون أمام الهجمات التي يشنها ب. هـ. ل ضد فرنسا.

الأشخاص أنفسهم الذين يرون أن الجمهورية تتعرض للخطر إذا أرادت امرأةٌ ارتداء الحجاب الإسلامي، الذي يرون فيه اختباراً موجهاً ضد مؤسساتنا، يصمتون أيضاً أمام الفرانكوفوبيا التي يعبر عنها ب. هـ. ل. ولكن مَن هو الطرف الذي يملك وسائل ضغط أكثر؟

لاساميّة

ب هـ ل مهووس باللاساميّة التي يراها ويفضحها في كل مكان. وحسب كلامه، نكون في الثلاثينيات. من المثير للاهتمام أن نحسب كم مرةً ورد المصطلح في مقالاته. إنه يستخدم وسيلةَ فضحِ اللاساميّة كذريعة غير مباشرة لنزع الأهلية عن أولئك الذينَ يجرؤون على معارضته، أو لردعهم. ب. هـ. ل يهودي، هذا يعني إذن بأن مَن لا يتفقون معه، لا يحبون اليهود.

في كتاب *الشيطان في المقدمة* لـ هنري ليفي، عَثرت مدرِّسةٌ على عدة شخصيات مأخوذة من مخطوطٍ لها سبق أن أَرسلَتْه إلى دار غراسيه ولم يُنشَر، فوجَّهت له تهمةَ السرقة. كان الرد فورياً عبر محاميه تييري ليفي: لقد تصرفتْ مقدِّمةُ الشكوى بضغطٍ من جماعات لاساميّة(*). وكما يشير فيليب كوهين، يبدو أن تهمة اللاساميّة وسيلة دفاع قاطعة. وعندما أوصتهُ فتاة تعمل ملحقة صحفية لمنشورات غراسيه، مخاطبةً إياه بكثير من الحذر، بألا يبدو ذكورياً جداً في تقديمه لروايتها، ردَّ ب. هـ. ل: «وماذا إذا قلتُ بأنك معادية للساميّة؟»

لكي يطالب بعدم تجديد عقدِ فريديريك تادّيه، ينتقد تأكيدَه على فكرةِ وجود مُؤامرة يهودية لمنع المحطات من دعوة ديودونيه.

(*) فيليب كوهين، مصدر مذكور سابقاً، ص. 291.

ولكن فريديريك تادّيه أوضَحَ بأنه كان يستضيف ديودونيه كيلا يتمكن من تقديم نفسه كضحيّة. ويردّ فريديريك تادّيه على كلام ليفي: «لم يأت أحد في المقابلة على ذكر مؤامرة يهودية أبداً. يتكلم برنار هنري ليفي بمفرده، ويطالبني بتكذيب الكلام الذي قاله هو بالذات».

في 10 تشرين الأول 2007 يُعرِب أوليفييه دوهاميل على فرانس كولتور عن القلق: «في هذا الهجوم عليك، أو في هذه الانتقادات الموجهة ضدك، هل تعتقد بوجود بُعدٍ لاساميّ»

ويكتب مؤيداً إعفاءَ سينيه من منصبه في *شارلي إبدو*: «خلف هذه الكلمات ثمة أُذُنٌ فرنسية لم تكن تستطيع ألاّ تسمع صدى اللاساميّة الأشدّ زناخة». وسوف يذهب أساساً للشهادة في محاكمة هذا الأخير. وستتم تبرئة سينيه(*).

في قضية بوتول التي عرَّض ب. هـ. ل نفسه فيها للسخرية من جديد - ومن جديد، دون أدنى انعكاس على ظهوره الإعلامي - استُخدمت الحجة مجدداً. في مقالَيْن يستقيان معطياتهما ظاهرياً من أفضل المصادر، الأول في *الإكسبرس*(**) بعنوان «غيرُ متحفظين» والثاني في *لوموند*(***) بعنوان «ب. هـ. ل ضد برنار هنري ليفي»، يشرح مؤلفو المقالين عند ذكرهم لتعليقات القراء على هذه القضية، بأن موقع *ليبيراسيون* اضطر لإغلاق منصة التفاعل بسبب تزايد التعليقات المهينة واللاساميّة. ورودُ هذا النوع من التعليقات أمرٌ محتمل، فعند ذكر الشرق الأوسط أو المشاكل الفئوية في فرنسا نجد سيلاً من شتى أنواع التعليقات. لكن الفكرة المخبأة هنا تكمن في اعتماد اللاساميّة تفسيراً وحيداً للهجمات ضد ب. هـ. ل. إذا انتظرنا قليلاً سوف نسمع من يوضح لنا بأن بوتول مُعادٍ للساميّة!

يتحدث لوران ديسبو في العدد الاحتفالي بميلاد *قواعد اللعبة*،

(*) *لوموند*، 22 تموز 2008.
(**) 18 شباط 2010، ص. 30.
(***) «ب. هـ. ل ضد برنار هنري ليفي»، 16 شباط 2010.

عن ظاهرة فوبيا ب. هـ. ل (الخوف من ب. هـ. ل)، الذي ربما يكون محرِّكُه عبارةٌ قديمة قالها إدوار درومون صاحب كتاب «فرنسا اليهودية» «ليفي يكذب عليك ولكن بطريقة التجَنُّب». في *لوموند* 5 ـ 6 كانون الأول 2010 يكتب نيكولا تريونغ «إرجاعُ كلٍّ نقدٍ يوجَّه لمديرِ *قواعد اللعبة* إلى اللاساميّة المقنَّعة هو نهجٌ يقوم على الإحراج الفكري، بل على إساءة استعمال التاريخ والذاكرة». تعليقٌ شجاع من قِبَله في لحظةِ تعيين ب. هـ. ل في مجلس مراقبة *لوموند*.

إسرائيل

لا شك أن إسرائيل هي التي يَخون ب. هـ. ل إزاءها مبادئَهُ المعلنةَ المتعلقة بالعالمية. يريد أن يكون مدافعاً بلا شروط عن سياسة مختلف الحكومات الإسرائيلية، موجِداً لها كافة الأعذار باسم محاربة الإرهاب والفاشية الإسلامية المزعومة، وموجِّهاً بسهولةٍ تهمةَ معاداة الساميّة لأولئك الذين يتجرؤون على انتقاد الحكومات الإسرائيلية.

القضية بالنسبة لـ هنري ليفي بديهية. انتقاد الحكومة الإسرائيلية دليل عداء للصهيونية، وهو بدوره قناع معاصر لمعاداة الساميّة. مثل هذا الخلط الأيديولوجي سيوجب علامةَ الصفر المرسِّبة لطالب سنة أولى علوم سياسية. لكن الخلط لدى ب. هـ. ل، لا ينجم عن خطأ بل عن خيار أيديولوجي يهدف إلى توجيه إدانة نهائية لأولئك الذين ينتقدون، باسمِ حق الشعوب في تقرير مصيرها، أي حكومة إسرائيلية انتقاداً مفرَطاً. انتقاد سياسة حكومة، لا يعود بالطبع إلى معارضة وجود الدولة التي تديرها تلك الحكومة. بهذا المعنى، لا يعود انتقاد حرب لبنان أو حرب غزة، إلى إنكارِ وجود دولة إسرائيل، وتلك هي أولى درجات الخلط لدى ب. هـ. ل. هناك إسرائيليون قلائل بالتأكيد ممن لا يمكن إنكار وطنيتهم أو تعلقهم بالصهيونية، انتقدوا بشدة تلك الحروب باسمِ مبادئ الصهيونية ذاتها. فضلاً عن ذلك معاداة الصهيونية لا يمكن تَلخيصها

بأنها معاداة للساميّة. إذا كان من المؤكد وجود أفراد يحركهم هذان النموذجان من الحقد، فإن القول بأن الأول هو الثاني، هو قولٌ أكثر من اختزاليّ. ثمة يهود، إما لأنهم يساريون جداً (تقاليد حزب العمل)، أو لأنهم متدينون جداً (باسمِ التوراة)، يعتقدون بأنه يجب ألا يكون لليهود دولة.

هناك منطق عميق في مثابرته على توجيه تهمة معاداة السامية أو معاداة الصهيونية لأولئك الذين ينتقدون السياسة الإسرائيلية. لا سبيل أمام ب. هـ. ل، باعتباره يريد التلاعب بالضمائر العالمية، سوى وصف من يفضحون تناقضاته باللاسامية. لكنه يبقى حذراً بما فيه الكفاية كيلا يخدش من هم في مواقع هامة، وفي الوقت نفسه يَنتقدون إسرائيل. لم يتعرض جاك شيراك ولا جان دانييل ولا هوبير فيدرين لشتائمه. يتعرض لها فقط أولئك الذين يعتبرهم ب. هـ. ل بلا أهمية لشبكته، أو لا تؤثِّر فيهم قوةُ جاذبيته.

يقول ب. هـ. ل بأنه مؤيد للسلام في الشرق الأوسط، لكن ليس لديه أي علاقة بأي من المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان، ولا بالناشطين المتواجدين في إسرائيل، ولا بالمنظمات الفلسطينية غير الحكومية. هذا الموقف المؤيد للسلام، أفلاطونيٌّ محض.

في *لوبوان* 18 تشرين الثاني 2004 يلوم عرفات لأنه لم يحل النزاع في الشرق الأوسط: «عندما حان وقت الانتقال إلى الأفعال والتوقيع، رأى بأن ذلك لم يكن كافياً، وأن نسبة المناطق يجب أن تكون 100% وليس 95% [...] وهكذا مرَّ، مرة أخرى، بجانب الفرصة التي توافرت للمساهمة في تحرير شعبه والدخول الحقيقي في التاريخ». في 26 شباط 2004، يستعيد حرْفياً تقريباً، حججاً إسرائيلية لصالح جدار الفصل، الذي يقدِّمُه بوصفه «سور مؤقت قابل للتفكيك، وفي اللحظة التي أكتب فيها فُكّك للتو جزء منه. لماذا، يَكتب، لا نسمع إلا أحد الطرفين، ونرتضي بخطاب دعايته، دون نظرة ناقدة؟». يمكنه أن يوجه هذا اللوم بشدةٍ إلى نفسه.

في *لوبوان* 20 تموز 2006 سوف يُظهر التواضع، لمرةٍ، وهو يؤكد بأنه لا يملك خبرة عظيمة في الشؤون العسكرية. إلا أنه سوف يبرر حملة انتقام إسرائيل من لبنان، معتبراً أن ذلك الانتقام لا يمكن وصفه بغير المتناسب قياساً إلى حجم حزب الله.

عملية «الرصاص المقسّى» التي قام بها الجيش الإسرائيلي على غزة، والتي أوقعت أكثر من 1350 قتيلاً بين المدنيين بينهم 400 طفل، جرى تقديمها وتبريرها من قبل برنار هنري ليفي باعتبارها تهدف إلى تحرير الفلسطينيين من حماس. مرة أخرى يقوم بدور المتواضع: «نظراً لعدم خبرتي العسكرية أمتنع عن إصدار حكم عما إذا كان ممكناً جعْل القصفِ الإسرائيلي على غزة أفضل توجيهاً، وأقل كثافةً». إنه يرى بأنّ «الفلسطينيين يقصفون المدن، أي المدنيين، وهو ما يسمى في القانون الدولي جريمة حرب. بينما يستهدف الإسرائيليون مواقع عسكرية فيوقعون خسائر جسيمة بين المدنيين دون استهدافهم، وهو ما يسمى: خسائر جانبية(*)».

يفضح «الإسلام ـ الفاشي» أو، طبعاً، «الفاشية الإسلامية». يخاطب اليسار طالباً منه التوقف عن الكلام عن إسرائيل والفلسطينيين، واستبدالهما بـ دارفور أو الشيشان. أليس في هذا إقرار خفي بأنه يسوِّق للموقف في هذين النزاعين فقط لكي يشغل فيهما وظيفةً بدلاً من وظيفته في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني؟

في كتابه *هذه الجثة العظيمة المستلقية على ظهرهاي*، يصف «مستقبل اللاسامية التقدُّمي» (إما أن تكون اللاساميّةُ الجديدةُ تقدميةً أو لا تكون).

هنالك حتماً لاساميّة يسارية، وصفها ميشيل دريفوس(**) بدقة وفق أفضل التقاليد الجامعية. لكن ما يدور في رأس ب. هـ. ل

(*) لوبوان، 8 كانون الثاني 2009.

(**) ميشيل دريفوس، اللاسامية اليسارية: تاريخُ مفارقةٍ، لاديكوفرت، 2009.

مختلف. إنه يستهدف مناضلي اليسار، لأنهم باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها يفضحون الاحتلال الإسرائيلي للأَراضي الفلسطينية (وللشعب الفلسطيني).

في 7 حزيران 2010 ينشر ب. هـ. ل في *ليبيراسيون* مقالاً بعنوان «لماذا أدافع عن إسرائيل؟». الموضوع هو مساعدة إسرائيل بعد هجومها على الأسطول الإنساني في عرض البحر قبالة شواطئ غزة، الذي أسفر عن تسعة قتلى بين المدنيين المشاركين في الأسطول. وإذا كان هنالك قتلى، بحسب كلامه، فذلك بسبب وجود إسلاميين متشددين بين المشاركين في الأسطول. يمكننا الاعتقاد بأنه إذا انطلقت، في تلك اللحظة نفسها، عملياتٌ من نوع «سفينة من أجل فييتنام» أو أثناء حروب البلقان، وقامت سلطات النظام الفييتنامية أو نظام ميلوزوفيتش بقتلِ مناضلين مشاركين في عملية إنسانية، فلن يبحث ب. هـ. ل عن ظروف مخفِّفة لهذين النظامين. لقد وُصف مقتلُ أولئك المناضلين باعتباره «منافياً للعقل». في حالات أخرى لا أحد يشك بأن مصطلح «برابرة» هو الذي كان سيسوقه قلمُ ب. هـ. ل. يستعيد مرة إضافية الحجة التي يُعتبر الجيش الإسرائيلي بموجبها أكثر جيوش العالم أخلاقيةً، وهي الحجة التي تستخدمها أجهزة التواصل الإسرائيلية بانتظام. يعتمد في هذه الحجة على مسألة أنه عند وضع قدرات الجيش الإسرائيلي التدميرية في الاعتبار، فإنه يُظهر ضبطاً للنفس إزاء الفلسطينيين. يا لها من حجة دعائية! ولكن هل من المقبول أن يقوم مثقف فرنسي يدعي الإيمان بالعالمية باستخدام الحجة نفسها على علاتها؟ في أي شيء يعتبر الجيش الإسرائيلي أكثر أخلاقية من الجيش السويدي أو الفنلندي أو حتى الفرنسي؟ هناك أساساً منظمات غير حكومية إسرائيلية مختلفة تكذِّب هذا التأكيد تكذيباً منتظماً، بل تُكثِر من المعلومات عن سوء التعامل الذي يمارسه بعض الجنود يومياً بحق السكان الفلسطينيين دون أن ينالوا أي عقاب. حتى أنه كثيراً جداً ما تُرتكب أخطاء تنجم عنها عواقب وخيمة كمقتل فلسطينيين بمن فيهم من أطفال، تبقى في

منأى عن أيٍ عقاب. لا بد أن يتصف المرء بكثير من الوقاحة لكي يظن بأن جيشَ احتلالٍ يمكن أن يتصرف على نحو أكثر أخلاقية من أي جيش آخر.

الكيل بمكيالين

يعرف ب. هـ. ل كيف يفضح بشكل مقذع: «الشيء المهم هو أنه، كما حدث قبل ثمانية عشر عاماً، تم إطلاق النار بدم بارد على الحشود». يفضح الحجة التي تقول بأن البلد المقصود لن ينصاع، وبأن المقاطعة عموماً لا تُجدي نفعاً: «لن نعرف طالما لم نجرب، ليس هناك ما نخسره إذا جربنا، أما الشعوب من جهتها فهناك الكثير مما ستربحه(*)». هل هو بصدد اقتراح مقاطعةِ إسرائيل رداً على قمع الجيش للفلسطينيين؟ لا، أبداً. الكلام يجري عن القمع الصيني في التيبت. إذا كان ب. هـ. ل يؤيد سياسة القمع الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين، فهو يدين السياسة الصينية في التيبت. يدين هذا البلد ويقترح مقاطعته. كان يحتجّ بشدة عندما تريد جامعاتٌ فرنسية مقاطعة جامعات إسرائيلية، مذكِّراً بأن هذه المقاطعة تستدعي إلى الذهن أسوأ لحظات التاريخ، مقارناً إياها بمقاطعةِ المتاجرْ اليهودية في ألمانيا النازية في فترة الثلاثينيات.

في 12 تشرين الأول 2007 وقَّعَ برنار هنري ليفي مع باسكال بروكنر وأندريه غلوكسمان على مقال يفضح عمليةَ قمعِ تمردٍ داميةً، وفرْضَ إقامة جبرية على شخصية تحمل جائزة نوبل للسلام. ثم يطالب بإرسال وفد من برلمانيين تفوِّضهم الأطراف السياسية الرئيسية للشهادة على ما يحدث ووضع حد للصمت والتعامي. هل البلد المقصود هو فلسطين؟ أيضاً لا! يتعلق الأمر بـ برمانيا (ميانمار، رسمياً).

(*) لوبوان، 4 نيسان 2004.

مثال آخر: «جزء مني لا يستطيع ألاّ يثور بصمت أمام الاختلال الفاقع بين هذا العتاد الزهيد في جانب وفي جانب آخر حفرة قنابلِ Khour-Syal، حواضن البنادق، المليئة بالبنزين والمسامير التي تُسقِطها طائراتُ الأنطونوف من علو منخفض، القرى التي تحولت إلى رماد، المستودعات التي تحفظ فيها عظام الموتى(*)». هل هذا نقد للوضع في الشرق الأوسط؟ قطعاً لا. هنا أيضاً لا يتحدث عن فلسطين بل عن دارفور.

يوقّع ب. هـ. ل مع صديقيه رومان غوبيل وأندريه غلوكسمان على مقال جاء فيه: «نحن بالطبع ندين الإرهاب، لكن القضاء على الإرهاب لا يتم بقصف المدنيين(**)». هل يعبر هذا الكلام عن إدانة قاسية لسلوك الحكومة الإسرائيلية؟ أبداً، من جديد! هذا المنطق لا يصح إلا لسياسة الروس إزاء الشيشان، وليس للتطبيق على الصعيد العالمي.

في صحيفة *لوباريزيان* 13 آذار 2011 يأتي على ذكر «أهوال حربٍ تُرسَل فيها طائراتٌ لقصف سكان مدنيين عزَّل» هل غيَّر رأيه بشأن الحرب التي أيَّدها ضد غزة؟ لا، اطمئنوا، إنه يتحدث عن ليبيا.

يمكننا الاستمرار في السخرية من الأمثلة الكثيرة على خِسة ذاك الذي يلعب دوماً لعبة المواقع، بأسلوبه القائم على محاباة الأقوياء وازدراء الآخرين. ب. هـ. ل غيرُ قابلٍ للإغراق. وفي هذا دلالة بالغة حول الجدل الفكري الفرنسي المفكك.

سوف تمنحه الحرب الأهلية الليبية فرصةَ العودة المشهودة إلى الساحة. بعد أن أعلن عن قلقه في أوائل الأحداث العربية ـ الخطر الإسلامي! ـ كان ب. هـ. ل أسرع من زملائه «المزيفين» في الإمساك بوجهةِ الريح. ألم يعارض حرب العراق عام 2003 عندما أيَّدها

(*) «شاهدتُ في دارفور»، *لوموند*، 13 آذار 2007.

(**) لو فيغارو، 13 تشرين الثاني 1999.

هؤلاء؟ نظراً لعدم ارتباطه بالتزام وظيفي، ولامتلاكه وسائل السفر بحريّة، اتجه أولاً إلى القاهرة، ثم انتقل في طائرة خاصة إلى بنغازي بصحبة صديق صحافي ومصور. صبر بضعة أيام قبل أن يستقبله قادةُ المجلس الوطني الانتقالي، الباحثون عن اعتراف دولي. عرض عليهم أن يقوم بدور الوسيط بينهم وبين الرئيس الفرنسي. اقتنص ساركوزي الفرصة، وكان يعاني من مصاعب على الصعيد الدبلوماسي، بعد اتهام فرنسا بالتأخر في دعم الثورتين التونسية والمصرية، وعودة الكلام بكثرة عن الاستقبال الفخم الذي جرى عام 2008 للقذافي في باريس. أحضرَ ب. هـ. ل إلى الإليزيه ممثلي المجلس الوطني الانتقالي الذي اعترف به ساركوزي على الفور. وظّف هذا الأخير طاقته الاعتيادية في سبيل إقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع القذافي من ارتكاب المجزرة التي توعد بها بنغازي عدة مرات. وفيما أظهر بعضُ المتذمرين ذهولَهم من مسارَعةِ ساركوزي إلى اللحاق بـ برنار هنري ليفي، احتفى معظمُ كتّاب الافتتاحيات الأصدقاء بدورِ «وزيرِ الخارجية المكرَّر» الذي ساعد اندفاعُهُ على تجنُّب وقوع مذبحة.

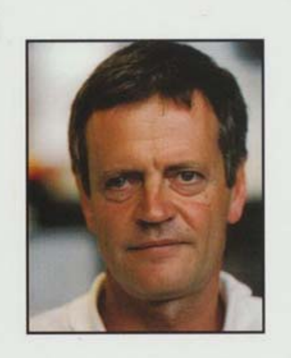
لن تجعلنا المقاربةُ الثنائية للأشياء، التي يمارسها برنار هنري ليفي، نحكم على فِعله بالمقياس نفسه. نحن واثقون من أن القذافي كان سيفي بوعده ويغرق بنغازي في حمام دم لو لم تمنعه قوة دولية من ذلك. لا ننكر بأن ب. هـ. ل ساعد ساركوزي على التصرُّف. لا تهمنا نوايا هذا الطرف أو ذاك، لكن الدور الذي لعبه كلٌ منهما كان مفيداً.

ولكن ليس بالقدر الذي يطالب به مُتَملِّقو ب. هـ. ل. فالأخير يتهم الـ كيه دورسيه بالرخاوة والكسل. وكان يقترح أن تبدأ فرنسا بمفردها بقصف قوات القذافي في محيط بنغازي. ولكن آلان جوبيه والديبلوماسيين الفرنسيين انتقلوا لحسنِ الحظ إلى الفعل وحصلوا من مجلس الأمن على تصويت أعطى الضوء الأخضر، قانونياً، لعملية عسكرية متعددة الفرقاء. وهو ما أثبتَ، خلافاً لِما ساقه أنصارُ

الخيار الأحادي، بأن الصين وروسيا لن تمارسا حق النقض. ماالذي كان سيحدث لو أن فرنسا قامت بمفردها بمهاجمة القذافي خارج أية شرعية ودون دعم دولي؟ كانت ستتعرض للعزلة والانتقاد، وستحصد خسارة استراتيجية غير مسبوقة منذ عملية السويس الكارثية عام 1956. من جانب آخر، فإن الاعتراف المبكر بالمجلس الوطني الانتقالي حال دون تشكل جبهة أوروبية موحدة. رغبتنا بأن نتصرف بسرعة وننسب فضلَ العملية لأنفسنا ساهمتْ كثيراً في رفض ألمانيا اللحاق بنا.

لا يخطئ المعجبون بـ برنار هنري ليفي عندما يؤكدون بأن مبادرته التي جاءت في البدايات، ساهمت في جعل بنغازي تتجنب كارثة. لكن من الصحيح أيضاً أن اتِّباع تنبؤاته بمجموعها كان سيتسبب بكارثة لفرنسا ويخلق الظروف لوقوع كوارث أخرى في المنطقة.

الفهرس





يفضح باسكال بونيفاس في كتابه «المثقفون المزيفون» كيف يصنع الإعلام خبراء في الكذب، واستحواذ فئة من الصحافيين والمعلقين والمثقفين مِنْ عديمي الضمير على الفضاء الإعلامي والثقافي الفرنسي، وقلّبهم الحقائق بهدف توجيه الرأي العام نحو قناعات أيديولوجية أُحادية البُعد، وخاصةً برنار هنري ليفي «اليهودي الأصل» وجماعته.

يؤكد بونيفاس في مقدمة الكتاب، الذي رفضت نشره أربع عشرة دار نشر من كبريات دور النشر الفرنسية، أن فكرة فضح المثقفين المزيفين، أو المرتزقة كما يسميهم، قد راودته منذ فترة طويلة مواكِبةً لمواقفهم المخزية التي تدمّر الديمقراطية وتُهدد الإعلام. ويؤكد أنَّ عدم النزاهة الفكرية لها نجومها في فرنسا اليوم، وهم يحظون بالتكريس الإعلامي ويشتركون في تغذيةِ قدرٍ كبير من الخوف غير العقلاني من خطرٍ إسلامي مزعوم يُمثّل عدواً مشتركاً للعالم الحُرّ. أو تبرير غزو بلدٍ ما وتدميره كما حصل في العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل. أو كما يمكن أن يحصل الآن في بلداننا العربية الرازحة في ربيعها الأسود تحت ذرائع أسلحة كيميائية أو انتهاكات حقوق إنسان أو تطهيرات عرقية.

باسكال بونيفاس مفكّر وأكاديمي فرنسي بارز، يشغل منصب رئيس معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس. حاصل على دكتوراه في القانون الدولي العام من معهد الدراسات السياسية في باريس، وهو أحد أبرز المحللين الإستراتيجيين الفرنسيين. من أهم كتبه «فهم العالم»، «لماذا كلّ هذه الكراهية»، و«نحو الحرب العالمية الرابعة» وهو كتاب ينتقد فيه أطروحة «صدام الحضارات» لصموئيل هيتنغتون، وكتاب «من يجرؤ على نقد اسرائيل».


9 789933 484002